



شماره ۷۴۱۵۱۷
 ۷۴۱۵۱۷

شماره
 ۱۳



۹۸۶۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	محررات شیخ کمر
مؤلف	محمد بن الحسین الحنبلی
مترجم	
شماره قفسه	۷۹۴۰
شماره ثبت کتاب	۷۸۷۲۵
مهر کتابخانه ایران	

کتابخانه
 مجلس شورای
 اسلامی
 خطی
 ۷۹۴۰



۷۹۴۰

۲۲

۸۴۰۹ - ث

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: حواشی شرح تخریر		
مؤلف: محمد بن الحسین الحنبلی		شماره ثبت کتاب
موضوع		۷۸۷۲۵
شماره قفسه: ۷۹۴۰		۱۱۳۸۴

تکلی و فهرست شده
۷۹۴۰

خطی

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الموفق للفتحة في الدين من شام عبيد والصلاة والسلام على من أظهر
دين الاسلام بنصر وتأييد وعلى له وحججه الشموخين من دين **وبعد** فهذا ما تيسر
جمع من الحواشي على شرح التكميل نفع الله تعالى به انه على ذلك قدير وبالجملة
سأله جدي **قوله** في دينه الدين وضع اليه سابق لذي الحق بعقول باختيارهم المحدث
ما هو خير لهم والذات ويراها الشريعة والملة لا ينفق الله واملاه الشارح علينا
عن جدي عن الله تعالى ولذا يقال هو ما شرعه الله تعالى لنا من الاحكام المبعوث
بما صلي الله عليه وسلم **قوله** من اصطفاه اى اختاره لعبادته والادام الخالق **قوله**
وهدي اى دلالة موصلة كمال له ارضاه اى رضي عنه **قوله** لغهم بمعنى تفهم
او حصول الفهم الذي هو المراد من فقهه فاقبله ولا يخفى مناسبة الفقه للاصطفا والفهم
المرضي فتأمل **قوله** من الاحكام جمع حكم وهي خمسة واجب ومندوب ومباح ومكروه
وحرام ولا يحتاج الى زيادة الصحيح والفاصل بينهما لا يخرج عن الحمة والحكم خطاب
الله تعالى المتعلق بفعل المكلف **قوله** نعم اجمع نعم بغير التوك ملام محمد عاقبت
فلا نعمة الله على كافر بل هو رزق وبفتح النون التعميم وبضمها المسرة **قوله** الآية
جمع الى ارضي بمعنى نعمة اى نعمه خمس وخمس الجدة بالنعمة والشكر بالزيادة لقوله
تعالى لمن شكر لان يزدكم والمجد على النعمة يقع واجبا والشكر واجب **قوله** فهذا المشا
اليه مفصل المحال المستحضر في ذهنه به استحضار الحقيقة المحسوسة **قوله** شرح من
الشرح وهو الشك والاداء **قوله** يحل الفاظه اى يفك ما علق من معانيها فهو
بضم الحاء من حل **قوله** مراد اى ما يريد من معاني الفاظه وما اراد به بسببه اى مراده اليه
على التجرد **قوله** ويحقق سبيله اى يثبت بالادلة وهي جمع مسيلة ويقال لها مألوف
خبري يبرهن عليه في العلم **قوله** ويجوز دلاله اى يخلصها من حيز اللغة الى حيز
الوضوح وهي جمع دليل ويقال له المرشد الى المطلوب ودخل هذا في الشرح بحاج
لا يخفى **قوله** تحفة الطلاب اى تخصصهم بالشئ الحسن وهم طلبة فدخل
فيه البتدي والمتقي والمتوسط والاول من كلفه على تصوي السبيلة والثاني من



قد

تدبر عليه والثالث من حصل طر من العلم يتدبر به الى باقية **قوله** تحقير نفعه الباب
هذه الانظار اما تلك الملاحظات المناسبة معانيها اى اصل الحق والتفصيل على
وجه محو والتفصيل الشقيه واللباب ضد النشر **قوله** الكريم مأخوذ من الكريم وهو
اعطا ما ينبغي ان ينبغي على وجه ينبغي لا يفرض ولا اهله والوجه الذات والنور الظاهر
بالمطلوب **قوله** اى الثاني بالمعلق فعلا وخاصة من هو الان هذه الاوصاف اولى
من اضدادها الا لفعل اصل العمل والمخصوصة من ذلك فاعل والتاخير يفيد الاختصاص
والحصر ولو دلل قبل الرجز لكان اولى فتأمل **قوله** من السمو اى عند البصير ومن
السمة بمعنى السمة عند الكريهات **قوله** الذات الثانيها ليست للثانيات تعالى الله
عن ذلك علوا كبيرا ولذلك وصفت بالواجب على لفظ المذكور وهي ما قابل للصفة
قوله للباقة اى لا فائتها لانها من صيغها **قوله** من رجع اى مصدره كما هو الاصح
عند البصريين يقطع النظر عن خلق مفعول به فهو من لفظ الان لم يبق له او يقبله الى فعله
العين كطرف لان الصفة المستترة لا تأخذ الا بالان **قوله** لغة منصوب على نزع
الخافض على حسن الاقوال وقيل على حال وقيل على العيين ومثله عفا وشرعا واصطلاحا
وتحوا **قوله** والتعظيم تقسيم للتبجيل وهو ساقط في بعض النسخ **قوله** المتفضل
علينا اى المحسن علينا تقصلا منه لا بما عليه بخلاف بعض المعتزلة فكل نعمة من الله فضل
وضمير علينا عائد على المسلمين خاصة بدليل ما بعد **قوله** المرشداي الدال كما مر **قوله**
واغنى دفع به توهم الاختصاص من من الفضائل دون نوع **قوله** والتبذات بالسملة
ثم اكمل له اى عبيد هذين اللغطين او بما هو مخترع منه فتأمل **قوله** جمعا لعدايات
بها واقتضاة لذلك والتقديم بالسملة على الجرح له وعمل على الدلالة مع ذكرها في **قوله**
كل امرئ مطلوب واجبا شرعا فليدركها على المروءة ويحرم على الملام **قوله** ذى اله
اى حاك به به غالبا **قوله** وهي من الله جرة اى وهي شرعا كما قاله النووي واما لغة
في مطلق الدعا بخير ومطلقاتها المعنى شرعي خاص ايضا وهو قولك وفعلك مستحق
التكبير محضته التسليم **قوله** ومن الاذى لوي ومن غير هاليل الملام والحيوات
قوله وهم ممن الخ ذكر بعضهم ان هذا المعنى في نحو تحريم الزكاة واما في مقام
الدعا كما هو اولا اى ان يراد بهم كل من ومن وعطف الصواب عليه من عطف الخاص

ع

اولا من اذكر قد وجد في المظهر والمعاينة مثلا **قوله** ما اصله من تحركت الواو مع
فتح ما قبلها قلت الفاء وقلت الهاء في وجوز بقاؤها وهو جوهر لطيف سيال يتلون
بكون اناير مقلد الله اى عند تناوله يشتمل على انواعه كالنابع من اصابعه صلي الله عليه
وسلم وسائر اوصافه ولذلك يقال هو ما نزل من السماء اوقع من الارض على اى صفة كان
من اوصاف خلقه وفضل اليه ما نبع من اصابعه صلي الله عليه وسلم ثم ما زمر
ثم ما الكثر ثم سيل مصر ثم ما في الانوار **قوله** في حديث لغزة التي لحدث واصطلاحها امر
اعتباري يقوم بالاعضاء مع صحة الصلاة حيث لا يخصص وقد يطلق الحديث على
سببه وليس مرادها وسياقي لذلك من يدين في محله **قوله** وخبت هو والخس
مؤذ فان وهما كل مستفاد من صحة الصلاة حيث لا يخصص وقد يطلق الخس
لغة على العبد وعلى غير المناسب وسياتي ذلك من يدين في باب **قوله** وتخللوا
قال واستحالة تلك اولى واعلم ولا يخفى لا يرد بعد فافهم **قوله** لان ذاك الخ
اى بحسب الاصل والافيد وعليه الطهارات المندوب والتراب في عسكات الكلي خصوصا
مع القول بان شرط في الان **قوله** بشرطها الجرحان الماعلى العضو في الحديث مع النية
وكذا في الاوصاف في النفس ولو قدر في كلامه مضاف الى شرط المافيهما وهو كونه مطلقا
الى مسددة لكان صحيحا بل هو قارب لكلامه عقيد **قوله** واما الجرح فهو جواب
عن اورد على كلامه وكلام الجرح هو الظاهر وسياقي ما فيه **قوله** تخفف يقال عليه
ان اراد تخفف الرفع فليس مراد ان اراد به ما نزل بعض الخاسة فغير صحيح لانه
قد يكون الخارج ابتدائيا لان اراد به انه مسبح والتميم لذلك فتأمل **قوله** وان شرح
الختم شرح بان هذا الختم يسمى ما وقدها تعرضه بعضهم فتأمل يسمى شحا وبخار او لا
يبي ما قاله الرازي ولا يصح كون الما ينقص بقدره وفيه عبارة المصنف حذرة في جعله
التميم من البخار فتأمل **قوله** المعنى هو بضم الميم وفتح اللام **قوله** مجاور هو ما يقترن
بغير اى لعين او ما يمكن فصله **قوله** المحلب لم يفرغ بعد انفصاله ونفسه وهو
جسم اخضر يعلى على الماعدا لانه مكلف **قوله** على القول اى المعقود عند اهل
الشرع العام بحاله **قوله** والامر اى في الحديث لوجوبه بجموده ما علم من اياه
من وجوب التيم عند فقده وجري على الاصل في الامر من غير صارف **قوله** والمسا

ينفرد

ينصرف الى في الحديث فان جعل ذلك في الآية لانه ان يكون طهورا تايكيدا والتاسيس
اوليه لانه لا بد من معنى لا يذاعلى ما قبله **قوله** لغات الامتنان فيمنه نظر الى تقدير الامتنان
بما هو نوع الطهور ويلزم ان يكون الامتنان في الظاهر ولا قبل به ويتقدم قول
لظاهر كحل ظهور التاسيس وقطع النظر عنه ايضا لان من فوات الامتنان في كل طاهر
يقوم عين مقوله ولا يصح القول به فتأمل **قوله** من مطلق لما لم يرد افراده فلفظ
مطلق اذا اخرج كان وصفا واذا كان اسما **قوله** في فرض الماراد بالفرض ما لا بد
منه ان لو ايام الفاعل تركه فيشمل وضو الخنجي لانه وضو الصبي ويخفى ذلك
وغسل الذمية ولو تبديل زوجه عند استنساها **قوله** هو اولى اى اياه عبارة فصله
طهارة الما لاولى على المحل المتخصص اى التغير وهو يظهر للمحال مع انه يخفى **قوله**
مجلس احتج به عن تحميمه ما ليس له دم سائل فرعية المغفوات والمراد المنس نفينا
فيخرج ما وقع في الماضي وشك هل يحسه اولا او ادخل كل راسه في ما وشك هل
نقص عن العلق او لا فلا يخفى فيما على الصحيح **قوله** المتصل به احتج به عن تعبر
المباينة على الشط والمراد بالمتصل به هو فيه يخرج ما لو غيرت الخاسة بعصرون
بافيه وكان هذا الباقي قلبي فان لا يخفى ولا يجب التساؤ فيه عن الخاسة بقدر
قلبي **قوله** بعد اى نسبة الى بعد اى اسم بالاولى من حدة اوبهم عن بحجة ثم قال
مجلسه واخره جملة او بحجة او نون بهما وطل بعد اى عند الراعي مائة والاربعون دها وعند
الزوي مائة وثمانية وعشرون دها واربعة اسباع دها والفتان بالزول البصري على ما صح
الزوي اربعة اربعة وستة اربعون طولا ثلاثة ارباع رطل والمساحة في المكان المربع
خمسة اربع طولا واربعة اربعا فاعلم ان ربع ذراع البر فيحصل منها مائة وخمسة
وعشرون ذراعا فغيره واذا اضم عليها الفتان حصل ارباع ذراع منها اربعة ارباع فيحصل
ذلك الضالض الفتيه فيقاس عليه ما لو زاد الطول على العرض وما على العرض او غير ذلك واما
قلت خمسة ارباع فيكون ذلك الحاصل من ضرب عدد صحيح في مثله ان كان المضروب
صحيحا وكذا وهو ذراع ربع في مثله الحاصل في مثله لكان الخاس من ذلك اربعة اربعة
اوقع كما يعلم من علم الحساب ويشير الى ما قلناه قول الفقهاء فيسقط ذلك ارباعا اى يسقط
اذ عا فبغيره ارباع فتأمل ذلك وحفظه واما ما احتجنا في اورد ذكره من ابي ومثله

ب

على الثاني او ينفذ من وجه على الاول **قوله** من اجتمع اى اجتماعه فافتح اجتماع
الانبياء ليلة الامل في السماور وبيت في الشام او اليقظة بعد موتة ونحو ذلك **قوله**
من اسلم على كرام على غير واحد **قوله** الولف الخاضع فها تقدم ما فيه **قوله** وهو
تقليل اللفظ وتلك المعنى هذا تفسير للاختصار لا للتخصيص والصواب ان يقال
هو قليل اللفظ سواء كان المعنى اقل واسوى والميسر تكثير اللفظ فقط لذلك ليستعمل
جميع الاصنام وعلى ما وصفنا المصنف بنم خرج بعض الاصنام فاقام **قوله** الفهم
يقال فقه بكسر العين اى فهم وزنا ومعنى وفقه بفتح العين سين عية الى الفهم كذلك
وفقه بضم العين بمعنى صار الفقه سجية وطبيعة له **قوله** العلم بالاحكام المراد
بالعلم ما يشتمل على النظر في اللفظ فقط اذ احكام الفقه كلها اجنبية كيد على حقيقة
العرفت وخرج الاحكام الذاتية وخرج بالشرعية العقلية نحو الواحد نصف الاثنين
والغذا فاما البدن والمياض فيرى البصر وخرج بالعلية لاعتقادية كصفاته تعالى
والعش والنشور وخرج بالمشايخ الاجمالية كالامر للوجوب والذى للتحريم ومثالك
ما اجتمع فيها لغو وجوب الصلاة فانه حكم شرعى على ملكيت من اقبل الصلاة وهو
ليس تقصيصي ما خرج من دليل اجمالى وهو الامر للوجوب وذكر هذه في تعريف الفقه
ليان يستمد منه لذي هو لادلة الخمسة وموضوعه افعال المكلفين من حيث عرفوا
الاحكام لها وغالبه امثال الامور واجتناب النواهي وفائدة القول بسعادة الدارين
فهذه الامور الواجبة على كل شاعر في علم **قوله** على فعل المراد بالفعل ما يقع القول والاعتقاد
قوله فهي من حيث ان لا يشترط ان يكون الشيء الواحد يسمى باسم مختلف باختلاف تحتلقة
كما في النعم مع السرور حيث ان نفسه طلت بحصول خشب السرور لاجل ان يساه
لنعم يسمى النعم باعتبار غايته ومن حيث ان المقصود من فعل السرور النعم عليه
يسمى غرضان من حيث ان انما فعل السرور يتسبب عليه النعم يسمى غايته ومن حيث ان
النعم مصلحة ترتب على فعله يسمى فائدة ونتيجة **قوله** وايدلت الخ فيما دخل اليها
على الماخوذ في حين الابدال وهو انقص من عكسه وخرج ضمير الى المضاف اليه سايق
واق **قوله** طالب الدرس جميع لما سقط كان اولى واشمل **كتاب الطهارة قوله**
واجمع اما بمعنى جامع او بمعنى مجموع لان جميع الاصناف الطهارات وهي مجموع عينة **قوله**

لن

خط

كتب كذا وكذا وكذا اي مصاد مشتق منها وليس بعضها مشتقا من بعض كما قيل **قوله** مشتقة
ليس من القريب وكان الوجه اسقاطه واشترافها الى الخلق من بعض ما ذكره او من جميعه
فتمال **قوله** والطهارة اى يفتح الطاء ويضمها ما يطهر به كالماء وما يضاف الى الماء الاضخان
ونحو **قوله** والفرج الخ تفسير للنظارة وشمل الانسان الحسية كالتناسات والمعنوية
كالغيبية اناس يظهر ون **قوله** رفع درجته هذا التعريف لها باعتبار الفعل التي هي
اثر لها الاثر في الاعمال والزال وعرف بعضهم بقوله فعل ان ترتب عليه اباحة ولو من بعض الوجوه
او ثواب مجزى وهذا اخصر واوضح وقهره كالتميم هو مثال لما في المعنى لانه في معني رفع الحد
لكنه اباح اباحة مخصوصة لغيره ونحوها وما اجر الاستنجاء فهو في معنى ازالة النجاسة لانه
مبني ايضا اباحة مخصوصة بالنسبة لصلاته فاعله وقهره وانفصال الخ مثال لما على الصور
في الحديث فان غسل المسنون على صورة الواجب والوضوء المندوب كذلك اوفى الحديث والغنى
كالغسل الثانية والثالثة فيما لا ينعى صورة الاولى فيها وبعضهم قرر في هذا التعريف
غير ذلك فراجع من محله **قاعدة** الغرض من بعث الرسل عليهم الصلاة والسلام انتظام
امر العباد في المعاش والمعاد وهو لا يوجد الاكمال القوي النطقية والشهوية والغضبية
فالغرض من النطقية هو العبادات لانه غرضها والمعلق بحال الشهوة اما البقا البنية
ودوام الاكل ونحوه وهو المعاملات والمال والتسل والدقة وهو المعاملات والمعلق
بالغضبية وهو الجنائيات وقدمت العبادات لتعلقها بالنوع الانساني لاشرف المعاملات
لعموم الحاجة اليها من المناكحات اكثر وقومها مع قلة الحاجة اليها من الجنائيات لقلة وقومها
بالنسبة لاجلها لما كانت الصلاة افضل العبادات بعد الايمان والله تعالى لا يرضى
افضل الفروض ونفها افضل النوافل قدمت على غيرها لما كان مقتضاها الطهور كما ورد
في الحديث وهو شرط فيها والشرط مقدم على الشرط طعا فقدم هنا وضعا لوقاي الوضع
الطبع ولما كان الطهور وهو الوضوء ونحوه لا يوجد من مطهر لانه وسيلة وهي
تتقدم على المقصد طوعا كما مر قدمت وضعا **قوله** من ماع وجامد ونحوها في الاول
الماء من الثاني التراب والذريع من الثالث انقلاب الحجر خلاصه الطيبة مسكا وبقي
افتقار الدم لبنا او مينا او علفنة او مضغطة وطهر الماء القليل لما كان فانه لا يتحالة على
الاصح وتولد الدود من عين النجاسة ولعل عدم ذكر ذلك لعدم عمومه في كل ابن مثلا

والاخر في الماء يغرس وحدها وان كانت قلبية ولما التي قبل تلك المرة فظاهر فيها ما وما
للقاعدة هاتين في المحرم الغسل وفي الماء يغرس لملاقاة محل التي قبلها التي يغرس بها **قوله**
ولم يتطهر بشي ماع مطلقا او جامدا مخالفا بالنسبة للتميم ولا يضر الخ لظ في ازالة النجاسة
بالاخراج الماعن الطهور به **قوله** طيبا اى طاهرا بمعنى طهورا ويطلق الطيب على ما استناده
النفس وعلى الخلال كما في قوله تعالى كلوا من ثمره اذا رزقتم **قوله** من التراب لما كان المحتاج اليه
هنا بيان جنس المطهر لم يقل من يطلق التراب بخلاف الماء كما مر فتمال **قوله** ما يستعمل في
فرض فيه نظر في استعماله في غلات المفظ اذ لم يطهر المحل خلاصه **قوله** والذريع
لم يقل المطهر كالذي قبله وبعد لان بيان المطهر ان يكون طاهرا وليس الذريع لذلك
فتمال **قوله** ينزع اى يزيل عن طهر **قوله** وعفونة يطف على فضلات نسبة
النزع اليها بخلاف المعتبر فيها عدم الوجود فتمال **قوله** كذا طهور هو الماء النجاسة
قوله اهلها اى جلدها **قوله** يطهرها الماء القليل المراد الطهارة الكاملة فالقشر
يجعل والماء يزيل عن الماء يطهرها القليل بقاء الماء على وصوله الى اجز الخلد خصوصا
مع الجفاف بل قد يتغير الماد المرطوبة في الخلد ولا في الذريع **قوله** وتغير اى يتجدد
الشاة ما في معناه اى جلد غير جامدا المفظ **قوله** الخرو في اصل المتخذ من ماء
الغيب خاصة تحت من كانت بان عصرت لا بقصد اخرى او غير مختصة بان عصرت تقصده
والمراد هنا ما يشتمل للتبديد وغيره من كل مسكر ولا يضر صب بعضه على بعض وان اختلف
نوعه او جنسه ما كان في احدهما ما للتبديد على غيب لان الماء ضروريته ويطهر معها
دنيا الملاقي لها تبعا وكذا ما تلوث ما فوقها ان كان تلوثه من غلبا ما يتسبب بان فارت
فارتفعت ثم عادت فان كان تلوثه من غير لم يطهر وتنجس هي ايضا الملاقي له نعم ان
صب عليها قبل الخلد اخر ووصل الي ما تلوث ثم تخللت طهر الكل **قوله** بلا مضاجعة
عين اى غير معفونة فالا يضر قليل من زرها او عافدها ما يشتمل الاحتراز **قوله**
الاحتراز هو غسل مضارع اوله شاة فغيره ميني المجهول وجعله بكونه مينا الفاعل
تصنيف وان كان صحيح المعنى في استدلاله به مع اخراج النقل عنه نظر لان ما فيه
استدلاله ولانك حمضه فتمال **قوله** عين نجسة ولذا الطاهرة ان تخلل منها
شي قبل نزحها والابان كانت طاهرة ونزعت قبل ان يتخلل منها شيء ثم تخللت طهرت وقد

والله

يجعل كانه شامل هذه **قوله** وان نعت الصواب سقاط وان الاصل مع ما كون الواو
الحال فانهم **قوله** لم يكن مطهر اي لم يكن التخلل مطهر وفي نسخة لم يكن طاهرا اي لم يكن
التخل طاهرا **قوله** بالمطهرات اي يجوزها لان الوضوء والغسل بالماء فقط او بماء والثراب
لعنه والتميم بالثراب فقط وانه النجاسة لما بالما فقط او به وبالثراب اي يجوزهما المباح
اليه بقوله العلي الخ وادخل هذا في الاذنية فيه قوله فمقتضى جمع به المطهرات في واحد منها
نعم ان كان الدافع من خلط بخلط حصل الجمع بين الجميع ان تخللت الخ فزعم المانع كذا ذكره
بعضهم وفيه نظر فمثل **قوله** وضوء هذه مقاصد الطهارة وجيز في المطهرات المذكورة
وبالماء واليه في ذلك ولا ينافيه عذم حجر الاستيفاء وسبيله ايضا واماعدا لاني وباجتهاد
وسبيله ففيه يجوز لانه وسبيله الوسيلة **باب الوضوء** من الوضوء وهي الحسن
والمضارة وقد مر على الغسل لانه كما يجوز منه واخر التيميم عنها لانه لا بد له من ماء واخر الالة
النجاسة لعدم اجزاء التيميم عنها وكان الالف تقدم به على التيميم لان الالف شرط في صحته
فمثل **قوله** وهو استعمال هذه معناه الاصطلاح والاستعمال مع الغسل والماء والسبيل
جزء منه فقد يكون الشيء مقتضى اجزائه والماء بالاستعمال وصوله الى الاعضاء والتعشير
فعل **قوله** ما يتوضأ به بالتميم هو اي ما يعد وسبيل الوضوء وقيل اي يصح به الوضوء
وعلي هذا فيقال للماء والجهر وضوء **قوله** اية يابها الذي هو قوله قال ابن عباس رضي الله
عنها في هذه الآية تقدم وخاف والاصل اذا قدم في النوم او جاء احد منكم من
الغائط او اوسمتم الساق اعطوا وجوهكم الخ وشارع الشارح الى حذف بقوله الواو وحديث
قوله اقبل الله اي قول صحه لانه اصل الفتح لانه لا يبعد اليه ابدال السين وطهر يعتم
الطحاكم علمه من **قوله** موجبه الحديث الخ كذا في الشارح احدا لا قول في موجبه والاصح
منها ان موجبه الخ مخرج فقط بشرط الانقطاع بمخائه يعني فعله وقم واجبا وسوا دخل
وقت الصلاة او اوجبا للقيام الى نحو الصلاة للغير به لا الوجوب واقضي في ذلك انه
كايضيح بضحيق وقت الصلاة وان استأخرها **قوله** فرض على الحديث اي حدثنا
اصفرا لانه امر او عند الاطلاق غالبا وهو يصلح مع الاكل فيفصل وان لفاه **قوله** كل
صلاة اي او ركعة او صلاة جنازة لا نحو سجدة تلاوة وخطة جمعة وطواف **قوله**
ولو محلا بالتيميم اي سوا وجب التيميم كل صبي بوضوءه او لافرضا او لا **قوله** عند كل صلاة

كلام الشايع فيفيدنا شاملة للفروض والمنسل فبقية بحثنا برابع من محله **قوله** كره اي
تترجم على العمدة وقال اي حجب بحجة لانه عمدة فاسدة ونودع بان قيل بمحصل التثليث
به **قوله** وعمل واجب لمناقط لفظ واجب لكان اخضر صام **قوله** فينقض باقيد ويغيري
لبينة معتبر وان كان محمداً فالزوي به سنة الغسل ولذا الواحدة فان ايراد الخرج من الخلف لان
لوي بنية معتبرة ايضا **قوله** وضوء الصلاة اي كوضوبها **قوله** الحب وشبهه الحباض
والنساء بعد انقطاع البيض والنفاس والشرب والوعود الجماع كالاكل **قوله** والمرض منه
لكنه لم يخطا اي لا يشتر ان مر بالغيبة والكلام القبيح ما ليس مشتملا على كبره لانها لا تتركه
الا للثبوت لكن ذكره الزوي رحمه الله ان هذه المكذبات اذا التصادف شيئا من اصغاب فهي تحت
من الكبر او على هذا فيصعب ان يراد في كلامه امثال الكبار لان الغيبة ذكرنا خذاك ما لم يسو
في غيبة واحضوره وهي في اهل العلم والفتا كبرية والكلام القبيح يعم الغيبة وهي اسمي
بين الناس الاضداد وهي كبرية وبطلان ويجوز ذلك كاذب جائز في كتمان الغيب ما كانت
لده وغيره **قوله** مسيت الخ يدخل في نفسه تيممه لعذر مغلاو حكمة في السر الزناج بذلك
اي سر جسد خال من الروح وبقال له خا وفي المحل قبله وبما حدثت من غير شعور
قوله وحديث عطف على فراغ فيعبر بعماده وروايته وقيد بعضهم بغير الموضوع
بل جعله من الكلام القبيح المستفرد بانه عموم نظر **قوله** وذكرت في شرح الاصل الخ والمحصل
ما يدرع زيادة عليه وبالموضوع من اختلاف في النقص به ككل كبح الحزب ومن امواد
فريج لي الشكل شي من يدرع وفيه فقهه مصل وغيره قبل المسمى ومن الاذنين ونحو ذلك
ومن كل امر قبل بوجوب الموضوع به كعصاة ومحملة وقص شارب او ظفر وسي وقوف وعرفة
وغير ذلك وبعضهم نظره في ابيات وهو الخافض الذين العربي ما راده ولا ابو ذرعة
وقسمه قسمين احدهما ما يتوضعا عند اذنه وهي عشرون والثاني ما يتوضعا بعد وقوعها
وهي عشرون والقسم الاول هو **قوله** ويندب للموضوع في ذلذي مواضع تاتي وهي
ذات تعدد وقراءة قران سماع رواية ودرسه اتم والدخول بسجدة وذكر وسي مع
وقوف مغرب **قوله** زان خيرا العالمين سجدة وبعضهم عم القوم جميعا وخطة غير الخطة
اضم ما يدرع ونوم وتاذين وغسل خضابة واقامة ايضا ذال العيلة فاعدي وان جينا بخار
الاقا قومه وشربه وعود الجماع المحمدي والقسم الثاني ما ذكره بقوله ومن بعد قصد

او حجامته وحلقه. وفي غسل اليدين والسر واليد له والحسن في اولس لوجهه. ومن ثم اغترغ خلف
 كامره. واكثر من رعيه ونعيمه. ونحو ذلك قول زهير بن محمد. وفيه منة نال الصلي وقصا
 لشربها والكتب والغضب الربوي. والحق بعضهم بما ذكر من خوارص او يهودي ونصراني
 وكذا ما قيل ان انظر كس محرم بشهوة وشعره وعانده وغزو ذلك **تنبيه** المراد بالوضوء
 في الجمل حديثه في علمه لا الخديده له الذي قرأه القرآن كما نقل عن الربيعي وكل محل
 طلب فيه الوضوء ولم يجد الماء بميت بدله لافادة بعض آثاره **قول** اي اركان بيان المراد من
 الغرض الشامل للشرط وضوء في روضه راجع للوضوء فرضا كان او سنة وهو كذلك ان
 كان عن حدث والمجدد لا ينوي رفع الا ان اراد خالص الغرض ونوافل والمؤخر في الفضل
 ينوي سنة. حيث لا يحدث كاس **قول** المينز ويتعلق بالحكم سبعة بظهور بعضهم
 حقيقة حكم محل وزن. كيفية شرط ومقصود حسن. تحقيقها لغة القصد
 وشرعا قصد الشيء مقترنا بعمله وحكمها للوجوب غالبا فلازم ونحو غسل اليدين ومحا
 القلب ويذهب النطق باللسان بالماء في يساعدا القلب وزين اول العبادة كالوجه
 في الوضوء والتكبير في الصلاة الا في الصوم ليس رقيقة الغر كجائيل والواجب له لا يصح
 فيها المقارنة. وكيفيتها تختلف بحسب النوي كالصوم وفي الصلاة فيها وشرطها
 الاسلام الا ان ارد بها البقيس لينة الكافرة الغسل ونية الكافرة وشرطها البقية الا في
 نحو وضوء الصبي الخ. فينوي عنه ولم يزل بعضهم واجلحه في هذه لان النواوي
 فيها مابين ومقصودها تميز العبادات كالغسل عن الحاجة عن العادات كالغسل
 لبدن او تيميز رتب العبادات كالغسل الواجب عن المذنب ولغظ حسن في الميت لتمامه
قول كان ينوي الخ اي وينوي فرض الوضوء او اداء الوضوء او الوضوء بحكم **قول** للصلاة
 اي وان لم يكن فكذلك الصلاة العبد في رجب وكالصلاة كل يقفقر الي وضوءه ولو نحو
 من صحيف او لم يكن فعليه كالطواف بالعبدة عنه **قول** اما الاعمال التي صحكت لانها
 الاصل في النبي من رماضه فربما **قول** بالغسل جزء من الوجه اي بالغسل مغسول
 منه سوا اوله وراشه ولكن يجب في الثانية اعادة ما سبق على الميتة **قول** فات
 عنيت قبل غسل الوجه اي ولم يستحضرها معه **قول** بنية الوجه اي وحده كما
 هو الظاهر ومما لا احتمال للعبادة له **قول** ولكن لا يغني بنية اي الوجه بان فواها فقط

أولهم شيا أو شرك بينه وبينه ما على امر **قوله** وعلى هذا الصالح وهو في الدنيا
والدنيا الشان كان من موضع الخلاف واعتد شيخنا الرجلي واعتمد لطيفة تمام
الأول فلوجب فيها إعادة الخراف ونقوت الضمضة والاستنشاق في شدة الوجه وحده
لا خلاف وفي نيته لمعه عند الخطيب أيضا **قوله** وغسل الوجه وإن تعدد الأجزاء
يسمى غسل الوجه وتجب اليقظة عند كل واجب غسل الأجزاء يفتى في عمله **قوله** منابت
أي ما شانه النبات وإن لم ينبت فيدخل في الوجه العمر وهو النابت على الحبة ويخرج
عند الصلع وهو الحارة عن الناصية **قوله** الخارج عندي ولون لحية امرأة وخنثي
وعا فهم ألامر يخرج منه إن يحاذي هذا الوجه من جهة استسالة وضابط ذلك إن
يقا الحبة والعارض من الرجل والخارج عن هذا الوجه مطلقا يلتقي بضابطهما الكثيف
منها وما عد ذلك يجب غسل ظاهره وأطرافه ولو كثف فإن خف بعض وكثف بعض
فكل حكمه **قوله** وإن لم يخرج عن الوجه كان الأولى والصواب إسقاط هذه العناية لما
يلزم عليها من التكرار والفساد إذ الخارج منها عن هذا الوجه داخل فيها قبلها وما فهم منها
من وجوب غسل الخارج من لحية المرأة غير مستقيم فمثل **قوله** الديدن وإن تعدد
الأجزاء يفتى ليست على سمت الأصلية **قوله** وفيه تسعة وإن طالت ولم تسلمت ليد
قوله نذبح ولم يسقط بغير طلب التحجيل استقلا لا يحاطة على عدم خلو
العضو من الظاهرة **قوله** ومسح بعض رأسه المأذبة وصول البلل إليه بغسل ومسح ولو
بواسطة فخر وقد عود **قوله** ولم ينيل أحدنا أي قوله مسح بनावية أي بعضها فهو مرفوع
من أفراد استحوار مسكه لعدم خصوص الناصية **قوله** غسل الرجلين ويجري هذا امر
في الديدن **قوله** من رجل رجل دفع لوهان لكل رجلهما كما مر في المرقبين ولوريات
بالحج هنا المناسب لكل من المربعة كعب موافقة لآية ولم يجمع في المرافق مراعاة للآية
ليان أن الجمع فيها ليس على حقيقة هناك **قوله** وإن الخ لا يخفى أن الوجه إسقاط
هذا الحكم فمثل **قوله** في عمله مثل الواجب والمندوبة بناعلي إن الترتيب في
السنن مسحب فقول شيخنا الرجلي فالوجه المتضمن قبل غسل فيه إن يغتسل غسل اللين
وتحصل الضمضة لإرفاقه وأطراف القوابل لأنه على الاستحقاق يجب غسل الكففت
وبعيدا للضمضة لأنهما في غيرهما كالديدن مع الوجه وعلى الاستحباب بحسبان معا وإن

فالتاكل وهذا كل في غير الدين ونحوها المسايك في المذوات في تقديم اليقين على الياسار
قوله ابر والبصيرة امر الجاهل ليصح الاستدلال به على وجوبه ورواية مسلم بصيغة
المضارع للتكرار وعدل عنها على تعدد الرواية لما ذكر وقد يقال فيها الدليل ايضا
لانهم سألوه عن ما يفعله لصحة السجدة فاجابهم على توقف صحته على ذلك وما توقف
عليه الصحة يكون واجبا **قوله** بعون اللطيف وهو بدو الانعام في كل عيادة لا بخصوص
السبب الذي هو السجدة بين الصفا والروقة **قوله** فلو تركه اي الترتيب اي لم يترك به الترتيب
قوله سوا لم يصح نعم لو كان تابعاً للحديث الكبر وقضاه انما سجد به لم يتركه الى ترتيب
لكن لا بد في الشائبة من وجود النية عند كون الماعلي الوجه ومنه ما بعد تمام الانعاش
تقريب لا يخفى الترتيب في جميع العبادات او افعالها كالحج والصلاة
والاذان فانما صحته بحجة الاسلام وغيرها في عام واحد من نحو معصوب لان كل واحدة عيادة
مستقلة في موضوع وغسل **قوله** بان يغسل العضو الخفيف قصور بالنسبة لاجزاء العضو
ولما بين العضو وفكره الا في واردا الثاني والاول كل عضو النسبة لما بعد واردا بالجداف
بالفصل مع الاعتدال المذكور فان خرج شي من معنى الاعتدال في قوة المراءا ليس قدرك لو كانت
معتدلاً لكان كمالاً **قوله** انما ياتي من غير وكان محض جمع من الصحابة فهو اجماع وقيل
العموم على ان الذي صلى عليه وسلم ولا حاجة لذلك **قوله** فضعيف او محمول على الزجر
او التعليل عليه بالتقصير **قوله** والتسمية المراد سماعها وهي سنة عين المنفعة وكذا في غير
قوله عند غسل الكفين اي مع غسلهما **قوله** وليس فيها امر امره ان يقال وليس فيه سنة ايضا
بجواب بانها عبرت بالذبح على الدليل السابق في حديث انما الاعمال بالنية في ما في امره ان
لغوا فعل ولا بد من قصد والنية هي القصد تامل **قوله** فان تركه اي لم يتركه في ما في امره ان
بالتأخير في غرضه لغوات محله وفارق طلبه بعد فراغه من تحريك الاكل لا يفي ما في امره ان
لانها في اكله وذكره ولو لم يتركه في امره ان لم يتركه في امره ان تأييد **قوله** هو واضح
اي خروج الساعدين **قوله** فان شك الخ وكنه الوتيق ظهرها عن نجاسة قد غسلها وكنه
ثلاث اقسام في الغسل فذكر غسما قبل كمال الثلاث او التسبيح ويستعين بغيره في عدم
الغسل **قوله** والاستنشاق وهو افضل من الغسل في موضع من وجوهه ومنها ان
كان الغسل افضل فربحت كونه محللاً للثان والاذان **قوله** حمل على المذهب اي يحدث قرضا

كما تركه المذاهب كالاشارة الى الشارح فيما **قوله** لغسل دخل فيه المسك في رمضان وغيره
نزداد في شدة الحاجة الى كمالها **قوله** امره الصريح اي من اليد اليسار كما يؤخذ بالي اعدده
قوله ثلاث غرف لوقال وثلاث لكان اولي بقيدته لسنة اخرى **قوله** خطا واجبه لعل المراد
في بدليل ما بعد وقد علم ان تحليل المصنعة والسنن شاق لا يفتقر به التثنية وينبغي بيان
مشابه في الدين والارباب فراجع **قوله** والسنة في كنيته اي افضل كنيته مسجدا وليس
المراد ان غيرها سنة **قوله** فليقتصر على الذهاب فهو دهره لم يوجب مرة ثانية في المساجد
صار مستعلا لشمته على الذي به الغرض وكنه المراءا في مسح جميع الارضين لا شعره قلب
الاردن **قوله** فان لم يرد هو اولى من قول غيره عشر **قوله** مسح ما يجب والاولى كونه من مقدم
الراس من الناحية كاسياقي وتغيره في كونه مقتضى هذا الخبر وانما مسح العلة به وان
المسح منها ما ليس من محاذاته وهو ذلك في جميع ومحل ذلك ان يكون مسحها متصفا بالذات
بحسب بلاغته **قوله** لا يخلو الراس فان المراد بالماء الجديب المبرمج الراس اي في المرة الاولى وان
لم يكن جديبا **قوله** ومسح الذين لوجه بالالف لكان اولى **قوله** وذكر في شرح اهل
الحق الذي ذكره كنيته فهم مخالفون للكنية المذكورة في مسح الذين واجبا بغيرها
لها **قوله** من حيث ان المراءا لا يخلو الراس فان مسحها بالوجه والوجه هذه العبارة لكان اولى
قوله والتثنية والتثنية اي ان يترك كل مطلوب من مطلوبات الموضوع من بين اولها واولها
الشك باليقين فان قبل الرابعة بدعة وترك سنة اولى من تركها الجيب بان عمل ذلك
في البدعة المحقة وهذا ليس كذلك وفي شرح في عضو قبل تمام الثلاث فيما قبله فان تثنية
لغوات محله وان عاد اليه وقد يطلب ترك التثنية وكيفية السنن لعارض وجوب الضيق
وقت وقلة واحتياج لفاضله وبذلك لغوات محله لا يجزى غيرها **قوله** قوضا مرة اخرى
اي قوضا في وقت مفرقة وفي وقت اخر من مرتين لبقا لهذا كونه وهو صلي الله عليه
وسلم يتركه مقام من ذلك فانقول انه فعل ذلك سببا ليجزى لانه شرع وهو ثابت على ذلك
كقوله الواجب او قوضا مرة اخرى اذ ذلك لم يحصل التثنية وهو مكره وقيل جازم
قوله دخل فيه مسح جميع الراس وكذا بعضها وان لم يحصل الا ان مسح على ذلك الجزء
بعينه ومسح الجبين ومسح الذين ومسح عليها استظهرها والمسح على العمامة نعم ليس
تكرر مسح الغب بل يكتفى كاسياقي **تقريب** علم اذ كان في الاذنين ست مسحات وليس

ان بدعة وحديث موضع **قوله** لانه الاصل اي لان الاصل في افعال الوضوء الغسل **قوله**
شرطه هو جميع شرط وهو لغة العادة وشرعا ما لم ينزل من عدمه لعدم ولا بد من وجوده
وجود وعدمه لانه وهو على المانع ويقال بما كان خارجا عن ماهية معتد بها ويقال ما قلنا
كل معتد به وذلك اخرها عن الفرض والسنة **قوله** عند التوضي اي في طهارة واعتقاده
وفي الواقع وعدم النصاعليه مع عدم علمه لا لوجود الشرط بل لعدم علمه وعدم تكليفه بالاعمال
وهذا التوضي له الحال وجب القضا **قوله** لانه عيادة اي بدنه بالضرورة فابرو صحة
يدين في كفاية الفرض عن غيره ولا يثبت الكفاية في الغسل من نحو الخيض **قوله** كمال كل اي
بنفسه والافقيه اذا اصرح بوضيحه اذ المراد الطواف به **قوله** من نحو حيض كقول اي لا يفي
سكن واستحضار **قوله** لانه اذا طاف المحم وهذا فارق للمال الذي يطل محله وباعده لا ما قبله
لا يحتاج الى إعادة تبة **قوله** كشم ومنه شواطة لها ظاهره ولا ينطبق محله وانما يثبت لان
محله اصاب من الظاهر ومنه تحت الاظفار وقشفت ميت وتربا مثل كم ومنه من في
العين وليس من طبع عن رءوسه فيعني عنه على المعتمد **قوله** كظفر في الصلاة منه يعلم
صحته وضوء من لم يغير فريضه من سنة اذ المراد يستغفر عن نفسه لو كان عليها عند شيقا
الرملي او مغلط اغد من حجر **قوله** ودام السنة اي بان لا ياتي بها سائفة ابتداء وما لا ترد
فيها يشك بعتي في موضعها فلو قطعها بان يوي غيرها غافلا عنها كثيرا وتوقف القطع
فيحتاج الى التجدد على العضو الذي انقطع عنه فان كان مستحضرها معه لم يضر
لانها لم يترك لانه لا يضره الاعتراض مطلقا لانه الاصلح او ما لم يقطعها المرة فيحتاج اذا عاد
الى السلام الى التبتة لبقية الاعضاء وهي تطل التيم من اصله فيستأنف اذا عاد لانها لم يضره
باب الاحداث هو اولى من تفسيره في سائر الحديث الموهوم غير المراد من تفسيره
غيره فانقول الوضوء الموهوم انما من اصله ومن القبيح والبعث به الظاهر مقتضي اخراج ما لم
يسقطه من الاحتياج الى الجواب بان شانه ذلك فامل وذكر عقل الوضوء لانه يطل عليه
فيطله وليس كالماء الذي يفتي بالصوم ويعضه قديمه لانه سابق لان الانسان يولد
محدثا وان المتوضي يوي رغب الحديث كالمحدث فاحتاج الى توضيحه وانما لا يبي حديثا
اذا كان عقب طهارة **قوله** غايها اي فلا يرد انه يضر في الاكل في قول الجنب ونحوه عند
اعتقاده فويت في الحديث لقدره في حاله **قوله** اعتبارا في غير الشان وجوده لانه غير

ايضا سجد ما لا تسمع الراس وغسلها فلا تسمع الوجه من عاة لا تضار في ما من الوجه او من
الراس فحمله ما فيه الشاعرة **قوله** والذكر وكذا النية بالقلب والتلفظ **قوله**
واليسار لوقال واليسار كان اسب ودخل في الضد ما لا تسمع فيه ولا عدها **قوله** في
شانه كذا ما هو من الياسر كذا في غير الحديث بعده وهو من عطف العام على الخاص
قال بعضهم ولا حاجة اليه الا من حيث الايضاح فانما اشار بتعلقه بالمتعلق بلبوسه
وتزجيه الى ما يتعلق بدنه ويظهره الى ما يتعلق بعبادته وافضاله واخلاقه فتأمل
قوله وحيث ليس التيمم الخ وقياسه وحيث ليس المعية بكرة غيره من تيمم
او تيسر **قوله** انما العاسم المراد به ما يفرق منه اخذ من العادة فيتمل نحو البراءة والامر
وشل هذا وتوق حامل منديل المسح **قوله** الاستعانة اي لاعانة وتوكل غير العادة
او بالطلب فليست السين للطلب **قوله** وان صالح المعتمد انه في الصب يبدا المرافق
والكعبين ومنه الوضوء من نحو الخفيف **قوله** وترك النفس والماضي والمذنب
عليه وسلم نفخ الما في ان الجواز **قوله** وترك التنشيق والمراد به اخذ الما في المذنب
ولو لم يمسح لانه خلاف الما في العادة **قوله** لا يسر الا في فلا يسر تركه اي ما ذكر من
النفس والتنشيق ينبغي ان لا يشك ببدله ولو لم يكن لانه يورث الفسق **قوله** اخرى عيادة
غير بعدة وهي تقيده لانه ليس من الوضوء وهو كذلك كذا في خلف الصلوات والحدود
ذلك لغو غير عقده للاشارة الى الغرض به لانه يورث الفسق **قوله** الفصل او لا يعارض عند
في الحديث اي الترتيب لا الترتيب **قوله** فتمت الخ اي كماله ولكن لا يشاء لا يدخل الا من
الباب الذي هو من اهله **قوله** كائنا منكم اي توجه القبلة حاله الذكر المذكور **قوله**
والذلك ذكره هنا من حيث طلبة واذن فيما من حيث تثليثه فلا تكرر **قوله** وطالة
العزة والتجمل وهما اللوجوب والمذهب معا والمذهب اطالهما وغاية اطالتهما
غسل ما حوا اليه من نحو الراس وغيرها واستبعاد العضو في اليد والساق في الرجل
قوله يستدرك اي يحتاج وذك الطول في الطهارة وفي لادعية بما لا يجوز **قوله**
اساظم قيل كل من الزيادة والنقص وقيل اسافي الزيادة وظلم في النقص وقيل عكسه
وعطف لظلم تقسيمه وهو اخص والمراد منه ما ليس فيه معصية او لا يخل الزيادة
من الما السبل فانه احرم **قوله** لغسل الراس فلا يتركه قيل وشله مسح الرقبة وعن الشافعي

محموس مع انقل ان اهل البصائر شاهد طرفة على الاعضاء والمراد بالاعضاء الوضوء
على المرح وغيره من اعضاء البدن ويرتفع بفعل الاعضاء المخصوصة **قوله** حيث لا يخص
اي فائدة فافاد الطاهر من مثله **قوله** التي ينبغي بها الطهارة شاهدة ذلك وان لم يكن عقب
طهر والتعريف لا يفي الا في من لم يمسها الا في من لم يمسها **قوله** وعلى المنع الترتيب اما ترتيب
على الحدث فواضح واما على الترتيب الاعتباري ففيه نظر لانها مستقلة بان الا ان يرد بالتتابع
توقفه عليه **قوله** والمراد هنا الثاني اي لانه الذي يمكن فيه التردد وغيره مما سيجي
قوله هو اربعة حصص لا تقضي في الزهارة فليست من طهرها خلاصتها لا في منها شفا
دائم الحدث ونحوه واما الفراد فافاد البطلان كاللذ في المس **قوله** اي المتوضي لو كان
الشخص كان اولى بالمس ولعله مراد النقص بالفصل وخرج بالحيث ومرد الواضح لانه
في الخبيث لا يرد من خرج من جميعا **قوله** طاهر ومنه اخرج على الصحيح ومنه جزء
ولده عند شيخنا وقال الخطيب يتخير بين الفصل والوضوء ومنه دودة وان تولدت من عين
النجاسة ومنه الحصة المعروفة ان لم تكن متولدة من عين النجاسة بقول اهل الخبرة **قوله**
قوله او نكح ولو غير موصوفه الاصيل وغيره المصنف بانفتح وهو الصواب
ليخرجه المناقضة الاصلية حتى في الخلق خلافا لغيره لان يقال ان لفظ نكح فيه اشعار
بالافتتاح الطاهر فيقال **قوله** من شديدا يخرج منه شي وان لم يلحق **قوله** المطهر
بغير الجهر بعد انهم السالكين الى الخفض ويتخير في المطهرين فيخرج في الجهر الضمير ويستأن
توكه الخاضع شرا يخرج من القبل ومنه صرح الجلال السيوطي فيسوي البول غايلا للوجوه المعني فيه
فوق العدة اى السرا كجاسين سوان ايام او خلفا وبين اويس ولا يقال في تحت **قوله**
ولوع انداد الاحكام لانه الغاية وهي اربعة لكلام الثلاثة قبلها وقد يقال في اربعة اقطعة
الماء بعد ما تامل **قوله** فينقص بعد الخاضع الى وكذا ثبت له جميع الاحكام كما هو خدما
بعد وهذا وجوب ستة لو كان في الحقيقة وجب في النجاسة لشيء السجدة والمعتد وجوب
سنة هاهنا لانه لا يعرف **قوله** وللعدة الخ اى حقيقة العدة عند الاصوليين والفقهاء والاطهار
والمتكلمين **قوله** اما منبه اى وان صار علة او مضع او ولدا او خرج جافا والمراد بالمتي
المفارقة لخروج من المدة بعد غسلها فان كان بعد جماع قصت فيه شئ منها وجب الوضوء
ايضا لاختلافه بمعي الجمل لانه وجب اى لانه وجب الفصل بخصوصه تسمية نيا فلا يوجب

تعلل

الوضوء

الوضوء بعين تسميته خارجا من الفرج ولا يرد على ذلك الجهر لانه لا فائدة لبقا الوضوء معه
قوله ثلاثة تسبل اى صليبه **قوله** اثنان للقبل واحد للبول ومنه يخرج الودي واليذي وقيل
لها مخرج مستقل كما نقل عن علي الشرح وعليه في القبل واحد تاذن في مخرج واحد الذي تحت
مخرج البول او تحت مخرج الودي والودي وهذا في الاثني هو مخرج الذكر ومخرج المولد والمخض
قوله وعليه على عقل اى يتغير اخذها بعد وسيلتي **قوله** او غيرها كما لا يخفى والغير والعلة
ومحل النقض النوم لغيره الا بنباه عليهم الصلاة **قوله** مظنة خروج شئ اى بحسب اهل شعر
اقبعت المظنة مقام اليقين ثم اشقل الحكم الى ان يجعل نفس النوم ناقضا وان تحقق عدم
خروج شئ كمن يصوم بعد مده **قوله** سماع الخ والمراد من صلاة النور وليس لانها
فلو اى رويها او يتحقق فوما لم ينقض **قوله** عليه اى العقل المتكسب الذي هو يعني التغيير
كافسرة قبله لابعثه الحقيقة الذي هو غير يقينه العلم بالفرق مرات عديدة لانه لا يثبت
اى الحواس لانه لا يثبت الا للجنون ومحل العقل على الصحيح وشعاعه متصل بالدماع وحقيقة
النوم من لطيفة تصعد عن الطعام الى الدماغ فتصل في ردة يشاعها سكون الجوارح
والسكر والالتفات مع بقاء حركة الجوارح والاعمال انهم ليس نكحها غلط ولهذا لا يثبت
لونه بخلاف النوم **قوله** ينامون وفي رواية حتى تحقق اى تضرب برؤوسهم الارض **قوله**
امن من خروج شئ اى بحسب ظنه فلو تحقق الخروج لم ينعصوم وجب الوضوء او ظنه بخبر
عدله فذلك عند بعضهم ولم ينعصم شئ الزاوي **قوله** باحتمال فلو تحققت نقض فلو
كان عادة له نقض النوم مطبعتا ومن بعضهم انه باي في المكنى **قوله** او محل قطعها وانما انقض
بعض القطع لمحاذاي ما كان ينقض قبله من حرق الفرج لانه اذا حذر وعكس ذلك في الذكر والذكر
كالفرج **قوله** قبله اى اصلي او ازيدا الشبهة به اى على مته **قوله** او مفصلا اى ساد امر
اسم الفرج والا كالموقف **قوله** يبسط وان قد تدت الا في اربعة فثبت اليست على منة الاصلية
قوله وخرج يلاوي الجفن والعكس ان الجفن لا يلاوي بنا على صحة مناهجهم حيث تحققت
مخالفته للجفن **قوله** ما بينا وخرقها وخرقها لوجه ستر والاحتجاب عطفه تفسير واعمر
قوله فيتنبيه به اى باعتبار ما هو به لانه ممنوع من غير الاضطرار ليقض حيث من مس
ذكره فليكن اى بالاضطرار على وزن ما قبل في حديث المتقدمين السابق فومن باب المطلق
والمتقيد اذ باب العلم والخاص كان من بعضهم **قوله** على المتفلسس فيدل بل ما حادي غير

الوضوء

المغذ من ملحق الشفرين ينقض ايضا **قوله** ما ياتي فيه تصور بالنسبة لباطن الينا ما ياتي
وقيل الخامل اى ليس اى في الواجبين ليقض لغيره الناقض من روى الاصابع ودخل في الاصابع الاصيل
والزايد ولو في باطن الكف او ظاهره وهو كذلك فينقض باطنها لظاهرها **قوله** سليمان
او اصل اصلي واذا لم يكن له وان طالت وجدة متصلة **قوله** وخرج بها اى البشرية
فالمراد ما عدا الشعر والسن والظفر فدخل فيها العظم اذا وضع خلافا للخطيب فيه وداخل
الغفر واللف **قوله** والعضو المان لظاهره يعطى على الذكر ان الخ لانه لا يسمي ذكر ولا اثنى
ودخل فيه ما وقع انسان نصفيان فلا تقض من حده لذلك فان زاد على النصف ويحيى رجلا
او امرأة تقض ولو انما النصف والبيان بحركة الدم وحركة الحياة فله حكمه بالنقص بعد ما انفصل
عنه **قوله** بحركة اى يقيننا **قوله** لو تخرج صغير لا يقتضي لم ينقض لمسا له او امرأة
فانما لحقها الوضوء لم يرد فيه جملته وطها البف انكاحه ولا ينقض لها الشبوت الشرعية بالاستحسان
خلافا للخطيب وبها يلزم فيقال لزوجان بلف احد الشبوة ولا ينقض لهما بها والحرم من حرم
نكاحها على التباين بسبب سباح لم يمتها فخرج اختلاص وجهه ونحوها والملازمة والموطنة
بشبهة وزوجاته صلى الله عليه وسلم فينقض كل من **باب الفصل** ويكرها الى
اخره هل المراد هذا وما بعد ما عدا اغتسال او مطلق الظاهر الاول والاقل الشكر
السدر غسل الذكر والجماع والضم وفيه بعدة ونظيره ذلك في الوضوء **قوله** سبعة
المعنيين الاولين وهما مصدر غسل ومعني اتصال **قوله** على جميع البدن اى يذبح ولعله
استغنى عن ذكرها بقوله كجاسياتي **قوله** موجه او يكره لجم اما بغيرها او كان بنية
جنايته بعدة وشرا عما ذكره بقوله وتوصل معني توجب وتحقق وقدمها لهما هو الاحياء
والمراد من وجع المني بوزنه عن قصبة الذكر او زله محل الاستنجاء في فرج النيب ومجاورة
الذكاة في الذكر فلو قطع الذكر وقيل في قرن وزنه لوجب الفصل الا ان يرد من الجاهل بالمفصل
شبهه وفارق الحكم بالبول لوجود العلم فيه **قوله** ترتيب عطف على صليبي من تحتها لا غسل
بالخارج منها على ظاهر كلامه ولعله مراد لان الصلب والترتيب هنا كالتصديق في الحديث
والكلام في اربعة عارض والا وجب الفصل مطلقا وبغيره في الخبيث خروج المني من فرجه هو
جميعا والا ليجوز في حقه كالتبني **قوله** لو شك في الخارج مثلا كونه منيا او لا فله
ايها ما هو على مقتضاه من حيث العبادة لا غيرها ولما ارجع عنه في الاخر كذلك والاحتياط

لها

مرامها معا وقد ربطت الكلام عليه في حاشية الجلال فليدعه من ارادة والصلب عظام ظهر
الرجل والتراب عظام صدر المرأة ودخل في الخبيث لظن بعض فلو قضت المرافقة من باجماع
او استخار الى الرجل ثم خرج بعد غسل ماني وجب الغسل ان الظاهر انه منها الاختلافها
واقية الظن هنا مقام اليقين كما في النوم ولا يجب الغسل معني غير مستحبة بان خرج لعله من
غير المعتاد **قوله** دخول عدلين ادخال اليشم ليعرفوا له من الوضوء واليقظة والاكراه غيرها
قوله حشفة اى جبرها وان كبرت وهي ما فوق محل اللتان ولا علة لغيرهما مع وجودها
وان زاد عليها ما وسوا ادخلها في مرة او اكثر فلو شقت نصفين طولها داخل نصفها الاول ثم
بعد اخرها داخل النصف الثاني فيخرج لغيره وجب الغسل على صاحب الحشفة دون الآخر
قوله من فاذا اى كذا او بعضا او بعضا وقدر ما قطع من الذكر المقطوع منه كبيرة كانت
او صغيرة ويعتبر في فاذا هل خلفه حشفة اقترانه في الحيوان الذي لا حشفة له قدر حشفة
اوى معتدله **قوله** فلا حشفة ادخال ذكره في ذكره وشمل الفرج المتعدد الا ان يذبح وليس على
سنت الاصيل وشمل ادخال ذكره في نفسه وشمل الذكر المبان بالنسبة لمن دخل فيه لاصحابه
المقطع منه وتزد بعضهم فيه غير مستقيم ولا وجه له فامل ولا بد في وجوب الغسل على
المتنبي من ايلام ذكره في غير ولا يضر غيره في قبله ولا لا تغسل عليه واماعز واما غزير ولا غسل
عليه مطلقا **قوله** او يلاوي كشمول كلام الاصيل في غيره وان لم يمتا التباين لا يقتضي
دخول الحشفة ليقضي بعده ولا في الذكر لاختلافه فيه ولا في التامت اغيرة من بعد المسانة
بينهما وانما يتحاذيان ولعل الاصل راي لفظ حديث اذا التقت اللتان فقد وجب الغسل الذي
المراد منه دخول الحشفة **قوله** وموت واولي ما فيه ان يقال هو عدم الحياة عن مائر
شأن الحياة فخرج المراد من دخول السقط بالحياة لشو له للذكر والاثا ايضا وان كان هذا
للتكرمة **قوله** ولو لا يلاوي في حكمه كالتامع المبلان من وجوب الغسل وفطر الصابئة ونقض
الوضوء وحركة المني قبل الغسل وخالف شيخنا الزاوي في الأخيرة اخذ من العلة وفيه نظر
ظاهر **قوله** لان الوادي منعقد فيه تحت لانه ان كان موجب كونه اولا فالتعجيل غير
صحيح او كونه مائتا في من الجنازة المقدمة فامل **قوله** ويعتبر في الصحيح ان موجب
للمرجح لظن الانقطاع وان القيام الى نحو الصلاة للضرورة كاسرى في الوضوء ومن حمل كلامه
هنا على ذلك بان يقال ويعتبر الانقطاع على سبيل الشريعة والقيام الى الصلاة على سبيل

الغبرة فتأمل **قوله** وتعت الخ اي فالصواب ان لا يبعد من الوجبات **قوله** كان ينبغي
الخ منهنية استحالة مفقورة الى غسل لقراءة قرآن ومنهنية حل الوطئ في تحول الحيض وان كان
حراما كان الزنا او غير ذلك مما لا يحل اطلاقا المسئلة والذميمة ويصير نية رفع الحيض في الغسل وعكسه
ولو عمل ذلك لكانت النية في رفع الحيض في الغسل فيكون النقص من كون غسل الولد في الحيض
بالمسح عقب الولد والام يصح وهو ظاهر خلافه من منعه واما نية رفع الجنابة عن الحيض فتصح
غسل الاعضاء وكذا كل من نوي فيه ما عليه وما لو نوي رفع الحدث فان نوي ما عليه او اطلق صح وان
نوي الاضطرار لم يصح عن الاكبر او غلط الرفع الاكبر عن اعضا الوضوء ما عدا اليدين لان نية
المسح لا تصلح للغسل في المذهب وهذا فارق شمول النية لغسل باطن الشعر الكثيف من شعر
الوجه كالخبر الكثيف من الرجل مثله على ما مر **قوله** والنجاسة طهره ان النية في غسل
النجاسة مندوبة ولا يبعد فيه راجعة **قوله** لان القصد منه الطهارة اي النجاسة فلا بد من غسل
النجاسة لان فيه شبيهة العبادة فتأمل **قوله** ظاهر المذهب دخل تحولا فاعلمت من تحو هب يجب
غسله بدلا عن تحته لان ما دون الظاهر المقصود **قوله** ويسمح بباطن العقد الخ اي ان لا يميل
الى اليأس فيعني عن ما تعقد نفسه منها وان لم تعقد بفعلك فاعرفوا يعني عن محل وقوع عمر
زواله ولا يحتاج اليه من محله خلافا لما في شرح الروض وغيره **قوله** الصفاير والصادا لفظ
كلام الظالمات **قوله** وسننه اي غسل ولو مندوبا **قوله** والوضوء يبيده اذا احداث
بعد قتل اقام الغسل على الوجه الوجهية كايدي الفلاني والتعليل **قوله** فلا يراعي الخ كلامه
صريح في نية عليه الاضطرار لفظا لفظا ايضا على انه لا يراعي نية رفعه عليه وان فقهه كما مر وجب يذ
في نظر كلام النووي بعد ما مر انه فان لم يراد ان انه لا يراعي نية رفعه عليه لم يصح لانه لا يراعي
به وان اراد انه مفصل الكلام الراجح لم يصح لما عرفت وان اراد ان ما ذكره حكم اخر فهو ما ذكره
الراجح لم يصح لقوله المختار المهم ان ما ذكره الراجح غير مختار فتأمل **قوله** والنسبة الخ
ما ذكره المصنف ظاهر في الغسل بالصواب واما بالانفاس فيمكنه في الما الجارح ان يرفع عليه جريتان
او ثلاث وفي ذلك يتحرك الماء ويقتل قديمه مستلزمين او ثلاثا **قوله** والمدة بالشق
اي من ويقدم منه المقدم على اخره وكذا في الايسر وكل ذلك بعد غسل راسه وصريح كلام
المصنف لغرضه وانما غسل اليدين ثلاثا شقها من مقدمه ثلاثا ثم عن موخره ثلاثا ثم مقدم
الايسر ثلاثا فانما يقتل التي شق حتى يثلك ما قبله ويعرف ذلك احد كيقبلة والاول غسل كل واحد

مرقة اعاد الغسل ثانية كذلك ثم ثالثة حصل التثليث اخذ من مسيلة الانفاس كما مر واستفيد
ما ذكره لا يتوقف تثليث واحد على تثليث ما قبله وفارقا لوضوء بعد الترتيب **قوله** لما
نصل اليه يد به الجميع بانه اخذ من العلة **قوله** فيجب البتر ويعد في فوات الجمعة وفي
فوات اول الوقت فان ضاق الوقت وجب كشفا ما وجب عليه عضو المصير **قوله** بخلاف
ما مر في الوضوء تلي الما يديه وهذا يتلقاه ببدنه قال ويحلى هذا ليقبل المعين الى الجانبا الايسر
عند اذنه غسله فتأمل **قوله** اخره اي بعدة كما مر في الوضوء **قوله** مع زيادة الخ تقدم
ومنها كون ما الغسل صاعا ان كفاه وتعد هذا لصاخير وغصون الجلد وتنازع غير محجمة
تحمسك او طيب اثر الحيض وغيره واذا اجتمع اغسل واجبة فان فوها او فوا وحدها
حصلت كلها اي حصل المقصود منها واغسل المندوب في الواجب ولا عكسه وصحة النية
فوها حصل او احدهما حصل وحده ولا يدخل المندوب في الواجب ولا عكسه وصحة النية
فيهما لان سببي الطهارات على المتدخل عند التحاد الحيض ولا ذلك بنية صلاة فرض وسنة
مقصودة **فايدة** قال في الاحكام ليس من لم يغسل ان لا يزيل شيئا من بدنه ولو دما او شعر
وظفر احيى يغسل لان كل جزء يبعد له في اخره فيعود وجبا ويقال كل شرة نقط اليه نجاستها
قوله ومكرهاته الخ في نظر اذن من مكرهات الوضوء زيادة الما على الما وغير ذلك
قوله وشروط الخ في نظر اذن من شروط الوضوء عدم المنايا من تحويل وهو لا ياتي هنا
فتأمل **قوله** لكن يصح الخ قال الشيخنا وجبت صح عليها وقد تقدم انه من الوضوء الغسل
في وضوءها ايضا والعلة المذكورة باعتبار اصل وهذا تنبيه اذا فادت الما في ذلك
قوله وكتابيته ومجنونته واذا اعتنعت واحده غسلها حليل او فوا ونوي عنها **قوله** **قوله** **قوله**
اسلم ليس قيذا بل مطلق الحليل كذلك بل يكفي فية حل الوطئ ولو فقا كما مر ايضا **قوله** وقد
تكتل الخ وحاصله انه لا بد من بقاء ولا يحل الوطئ بدنه وانما يجب عليها اعادة اذا اسلمت
الكتابية ويجرم وطؤها قبله ومثله لو افاقت الجنونة او كانت كتابية واسلمت تبعها ويجرم
بالجنابة صلاة اي ولا تصح ولو عوده لكان الوطئ الما في الحديث منصرف لني الصحة
قوله فيصلي الغرض ويقتصر فيه على الواجب مما يجرم فلا يقلل السورة بعد الفاتحة **قوله**
وانما يفضي الخ اي اذا خرج الوقت اما قبل خروجه فيعيد مطلقا ولازمة ثالث ان يصلي الما
في محل قلب فيه وجود الما مقتضي هذا ان له ان يصلي او لا الوقت وهو كذلك ان ابن من

وجود أحد الطرفين فيه **قوله** وقراءة قرآن أي سلم غوثي فلا يمنع الكافر منها وخرج بالقرآن
 التوراة والإنجيل ومنسوخ التلاوة ويعود ذلك من أوله قرأاني وقت سبعين وأحب فيه وعدة
 غسله وجب عليه كما في الجهاد **قوله** تجبر الموحدة بعد الحليم ورمال تحجر بالزناي
 المحجة بدل الموحدة شك من الراوي ومعناها المنع **قوله** بقصد هاولوع هو عيا **قوله**
 اغاييخ أخذ في القلب فمن غير قرآن المر بقصد غيره وسواء في ذلك جميع ما ذكره أبو جعد
 نقطه في القرآن وغير **قوله** ولا في غير مروج **قوله** الفاتحة وشهادتها عند البعض
 عنها **قوله** بل تجب معتمد **قوله** من مصحف ثبتت المهم اليه مصفا عرفوا ولا عبرة
 بقصد غيره الدراسة فيه وأوصعوا **قوله** للدراسة تخرج به غير الدراسة كالتيمة
 والعبوة بقصد الكاتب نفسه وألغوه ولا جروا ولا رافقوا بقصد المكتوب له ويتغير الحكم
 بتغير القصد فلو قصد التيمة بعد قصد الدراسة لم يجز وعكسه يحرم **قوله** خبر
 بعضنا المياري لأنه لو كان خطب لزم الخلف في خبره تعالى لأننا في الحديث منه ولو كان
 نبيا لزم وقوع الجسلة الطولية تحت أو هو متنع وأيضه حمل الطرفة على الملائكة لوجود
 الخلف والابتات وهو لا يصح فيهم **قوله** في متاع أي وإن لم يصلح للاستمتاع خلافا لخطب
 ويجوز عدم الموت ما لو كان مع المال من الأعراس لزم لأنه يحرم ولو كان حيث يعد ما ساء
 عرفا ومن المتاع كتاب جازع المصنف في جلد واحد يجزى من جهة المصنف وكعبه
 وما حاذاه لم يأنه عند نظائفة كان كان مقتوعا من جهة المصنف حرم كل ما من جهة
 غيره وحركه **قوله** ولو لم يمتع المصنف عدم الموت في قصدهما معا لأن المتاع جرم
 يستتبع وبذلك فارق ثروة اللعب كاسر **قوله** خريطة وصندوقان عدله عادة فلا يجزى
 من الخزانة وفيها المصاحف وإن عدت لها **قوله** جلد أي المتصل به وكذا المتصل عنه
 إن دامت نسبة إليه وإن لم يجعل جلد غيره ولا فلا يجزى **قوله** كتابته وكذا ماله وحمله
 في نايف أو ثياب أو جندراك والنعيم في ثيابه وما التفسير وإن كان أكثر القرآن بقيت أحله
 والأفلا أن الأصل في القرآن الحرمة وبذلك فارق للزوم من التفسير ما عالج القواسم والاعتد
 في الكثرة عرفا ولم لا اللفظ ولو وضع بين عرفان ونفس فهو كمثل **قوله** فلا يجزى
 به وهو خلاف السنة فهو مكروه وأخلاق الأولى **قوله** النطق أي المطلق **قوله** بمجدد ولو
 مشاعا يجب الاحتياط إذا اشتهر عليه **قوله** لا يجوز فلا يجزى ولا يكون إن كان لغرض

[illegible]

ذلك من أسرار اللغة وإن كان بغيره الاحتلام فيطلب منه غشاً في حجب **قوله** حرم أي حرم
مكنه لغواه ولولا الخلل في حرم المدينة لمكانه **قوله** لأمره أي عند رادته **قوله** بعد
الزوال وعادة الفرح مظهران للوقوف والفصل الأول يدخل الخبر في معنى من وقومه أفضل ويندب
كونه مرة ويخرج وقته والخبر الثالث يدخل نصف الليل لأن غسل العبد وتغييره من حضيرة
مع الجماعة **قوله** والبيت ما أي من لغة هوي أي موضع **قوله** لما هو وهو اجتماع
الناس ويدخل وقت غسل كل يوم بزواله **قوله** وغتوها أكسداً الوادي وكل ليلة من رمضان
وقدرة الأثر من غير يحضر الجماعة وهو ظاهر **قوله** ولادخل المدينة أي أدخل حرماً
قوله لا غسل طواف مكن أو دأب أو مناديب وهو المعتمد ومثل الحق **باب التيسيم**
هو بدائع الموضوع والغسل ذكر كقصة ما هو من خصائص هذه الأمة وفرض سنة تست
فر الخيرة وهو رخصة مطلقاً وإنما فيه رحمة للعاصي فأما لأنها ليست سبباً للفقد
وهو محتصر الوجه واليد من ولو في أحدث الأكرام **قوله** برول لغاية لو قال يغتسل
برول كان أويل **قوله** ويجمع الخ أي إذا لم يكن به نجاسة ولا دنس ما وجبوا أن يغتسلوا في
أدبته كما لا شك وأدبته يمين أو موضع يمين التيسيم **قوله** لا يحل استعماله في المراس
إذا لم يغسل قبل المراس ولا واجب أبداً يجمع التفاضل **قوله** أسباب أي أحوال الجماعة
به أصله يدخل نحو التيسيم قبل الوقت وعصيان السفراء ذلك لإيقال له سبب التيسيم
تمام **قوله** أحد عشر من بعضهم عددها ستة كأروضة وبعضهم عددها ثمانية
كلها مناج وإحدى في المعاني والقضايا في التعداد أي ذكر لفظ العدد **قوله** يغلب فيه
وجوده يخرج ما إذا غلب الفقه أو استولى المراء والمراء غالب أوقات السنة **قوله** وهو
فيلسافه أو ضلاله أي ما لا يؤمنه والمتفحيط للقضايا ذلك وإن أعني الطب **قوله**
وأصل جلد الخ أي وأعني الطب ومثله أضلاله عن الفأدة أو عن الما أو غصبر منه
وتبين بوضعية هناك ويعرف من أضلاله في جلد في رجال يصغر بحجبه وكبر تخميم
فرقة فلو لم يحجبه فلا إعادة أو قل يحجم فرقة وجبت والمراء برحلة ما ينسب إليه **قوله**
خلاف وضعه على طرأ وأخذ من الصلح شيئا فلا إعادة إلا إن كان في أعضاء التيسيم
قوله للصلاة أي التي تيممها فلو تيمم الصلاة في وقتها دخلت أخرى فصلى الثانية به
محت ويدخل وقت صلاة الثانية بفراغ الفصل الواجب وقت الثانية نذرهما وقت

الفعل المطلق المارئة وقد والسبب بسببه كالسوف والاستسقاء يغالب من يفعلها او يماردته
ان فعلها وحده **قوله** وشدة قود ويعتبر في جواز العهد والمالي المتغير فيقول عدل لمجسباتي
في المرض فقوله وان خيف الخوف مستقيم فاقم **قوله** فلا تنطاي ان تغلب بالعصية لانها
السبب القصد وبذلك فلا تنطاي لاقامة التعلمي بها لانها ليست سببا للفقد خارج العيصان
في السلف لافضاه **قوله** وتخيرونك ولا يصح التيمم حينئذ للصحح بالخبر مع كون التيمم
طهارة ضرورية لا تكون انما طهارة او الماصح قبل الاحتياط وطهارة المكان وليس كذلك وعد
هذان من اسباب الاعادة غير مستقيم لانهما العدم وجود التيمم من قبله ولو مع العجز الذي
ذكر على المعتد وقد في الجواب عنه ان **قوله** فقد لما لم يعدم وجوده حال تيممه في محل
تيممه وان صلى في غير ارضه بعد كان التيمم ولو بعد دخول الوقت لغيره ولو باع
او هب له حاجته لم يصح تيممه ما دام قادرا على استرداده لانه يعمي ملكه لعدم صحة الاحتياط بتيممه
للطهارة فان تيممه وصلى قبل التيمم ولو بعد خروج الوقت في محل يتقطعه باعادة المالمطلقا
ولو مور في الوقت وبعد عنه بحيث لا يمكن طهره فتيمة وصلى لم تكن له اعادة **تنبيه**
بشرط في الفقد الذي لا يجد معه يتقنه او طهره الشايع عن طلبه وخبر ثقة وسيأتي
قوله لشربه ولا تكلف الطهارة به وجعله مشروعا ولو اية لا نه مستند
للادابة وشهادة غير موجب ذلك واعتبر في العطش الجوع للتيمم بما ياتي في المرض كالعضم
وهذا اوضح ان وجوب الطيب حاضر او لا فلا يوجب غسل الشرج عند الشرب حتى يوجب الطيب
خصوصا في غير مكانه فليس بضرر حكمه والبرامع **قوله** الذي ذكره صحيح كانه انهم الاشارة
راجع للشرب والبرامع والماني لا يصح في رفقته فالوجه كما قال شيخنا عوده للشرب وحده **قوله**
محت ما خرج به الزاني المحصن والحربي والمردم ولما تيمم ولما تيمم ولما تيمم ولما تيمم
لان نفس محتومة عليه خلق الان محجور **قوله** للعطش انما يوجب الاحتياط في المحصن اعطش ففسد شربه
قوله ليعده لانه يقدم على طهره وتوشا ان التيمم يقدم على المالدوام فنعما **قوله** في
تلك الحالة قال الامام واولاده وجب التيمم في جميع الامور التي يسد الروح لان شربه في حالتها
ذاتية كثيرة وانه المنة في الشرا ووقوه هبله ما اوافضه واولاده واولاده ووجب القبول
وكذا السؤال الهمة عند وقضه او فزلة فالتيمم في ذلك **قوله** عذر وخاف
انقطاعه رفقته وسارقان في الجابا ما لو وجد خائبة ما سئل بطريق لحيولة الشرح عديتها

مخرج الماء الهائلة والمجدة كما في الصوم **قوله** كفي ولو لا تقوى ومنه ماء واحد لا يخرج نحو كلب
كذلك فلا يجب فيه تسبيح الصلوات تسبيح الذنوب وان خرج حاله الاستحالة لخلافها
لان جري في الصوم المستحيل في ما لا يشيخه الذي في الاول **قوله** متصليا اي بحيث لو خرج ذنب
وشد بعض لو خرج من فرج **فروع** يعي عن التي بين يدي دعائها في الدعاء لانه لا يشيخه
وبالصل من ثم انما ان علم ان من المدة ويعرف بفتح رجه فيص ويخرج عن طيبي كالتقي
والافطار **قوله** كلب لان فارق بينه والعلاقة والمضغة نظر الصلوات المتولدة عنها
قوله اما ان ما يوجب في الفصل قبله ولو على صورة الدم وشدة التي **قوله** الانق
اي ولو صغير في وقت ذلك فاما ما في المشاشا شأن ذلك **قوله** وميتة الماء بالزيت
المياه في وقت شدة في وقت ذلك فاما ما في المشاشا شأن ذلك **قوله** وميتة الماء بالزيت
لان زكاة امه والصلوات اي بالضممة والبعير النار يعق لان هذه ذكياتا **قوله**
اميتة الذي وشدة بين والملاك **قوله** ودم وان سال من كيد وطحال **قوله** للوجه
ما بين البعير ولا يجب في حاسته موضع فريضة الا ان انفصل بها شيء فيه **قوله** وما المنقط
الذي له ربح والافطار خلافه الذي في حاسته **قوله** ودخان الحاسته وهو المنفصل منها بواسطة
نار ومنه بخور طاهر وضع على نار سرجين لا في نبعاع فينقل ويخرج به بخارها وهو الدخان
المصاعد منها في وقت فوط طاهر ويخرج عن القليل عاقل من خات الحاسته **قوله** الجزء المنقل
من الجيوب كقصة الاشعر والول وصوره وورقه وشدة فوط طاهر وان شك في حاسته كالملقي
على الكبدان ونحوها والعنبر والمزاد والعرق والبصاق والخطاط والمضغة وطوبى
الفرج طاهر من الحيوان الطاهر وكذا الانفحة من ترك لم يطعم غولون كما قاله شيخنا الربيعي
والانفحة عنها **قوله** وانما التي تطهر بها الذنوب سباني **قوله** واجبة اي على الترتيب الى ان
عصى بها كالتصريح بالافطار او اعادة الصوم صلاة وفارقت الحاسته ببقائه ما عصى به هنا **قوله**
كوب صبي ارجع الى **قوله** حيث في الحاسته لا حاجة اليه بل هو مضر اذا ما بعد ويرد
على كلامه الحكيم **قوله** ما عسى فله ولون مغلف بابم نزلت او فرض او شدة او نحوه
ثلاث مرات وتجب الاستغناء بذلك ان توقف من والغير **قوله** بالبطح لعل في شدة
التي في وقت قد على الدالة وجب وفيه فطر طهر الحاسته **قوله** بخلاف ما لو اجتمع اي
من حاسته واحدة في محل واحد والافطار كجدة متفرقة **قوله** لقوة دلالتها على ان ادعى

قوله راجع الى غيره
هذا السهو
احسن

عن

عن ادم العرو يجازي الله ما عذبه في الدنيا ولا يجازي عذابه في الآخرة مع ما اكد في الطهر اذا عسر
قوله ان كان جامدا اي بحيث لو اخذ منه شيء لا يشيخه على قرب وشدة كما اكد في الطهر اذا عسر
كالجود **قوله** في استصحاب اي في وجوده مطلقا كسباني وموقوف ان لو لم يخرج من
الموقف كما جرت به العادة كقصة الاجاح ونحوه وذلك ان العنبر كالموقف **قوله** او نحو هو زيادة
على ما في كونه او لا في الاستحالة وهو راجع للطاهر به لا بهام انفصال المستحب بل **قوله**
ويجوز في الدوام لما لا يتغير هو استمرارك على شدة المستحب لما او مثل المستحب والطين ونحوه
به يجوز للتصريح حينئذ لا حاجة اليه **قوله** اما ان تطهره او يغسل محل الحاسته من غير فستت
له **قوله** طاهر وهو الذي لا يذوق والياض غيرة **قوله** ذرق هو الذي لا يجزى حاسته **قوله**
دع اي ان يذوق او يتغير غيرة فيه فعل عليه **قوله** فيجب غسله بالمايع الترتيب والتسبيح ان
كان فيه مغلف **قوله** بالذباغ هو الذي من التسبيح الذي حاسته **قوله** ويجب الاستغناء اي
لا على الغفر بل عذبة كقصة الصلاة او نحو في تصحيح حاسته وهو من تحت الشيء ان انقطع له قطع
المستحب الذي عن نفسه به او من الحرة وهو الارتفاع لان مريد يطلب مكانا لا يرفع
البحر عن نفسه وهو شرع ازالة الخارج من الفرج عن الفرج بما او جري شرطه وضابطه ان يستعمل
قد من الملبس يغسل على طهره والى الحاسته والافطار من ربح الحاسته من غير الملاقاة المحصل
كابين اصابعه او لانه اجماعا كقصة سباني **قوله** من تجس اي خارج من الفرج كما هو معلوم
قوله ملوث ولو قد ربيعي عنده كجدة لا يمتنع في الدوام ولا في غير الفرج وان لم يزل منه
شيئا **قوله** او يمس ثلثا من كل واحدة منها جميع الحار جوابا عن شيخنا الذي في تصحيح
الاسلام ومنه باعده في حاسته الزوطة واصلها وشدة عير ونحوه **قوله** وقيل ان الجوز
ولست له في ريش الاول على حوزة والثاني على وجوهه والامر والثالث على عدم جواز نفسه على
الثالث **قوله** دخل في الملاك استغناء في الحاسته لشدة كانه زير وقيل ان يورث
الباسور في كجدة الحرة وان كان بها اجزى السجد المتصل بها والمنفصل منها لان صحه يبعد
ودخل المقد وان جرم بان هياه لذلك **قوله** كالطعم اي للذي كالعظم وان حرق او اذى
كله في المخرج وهو كجدة لا يشيخه لانه هو اطعم الطاهر والباطن فيمتنع فيه ما كاسف جمل
او الطاهر فقط فيجوز بباطنه كالجوز او الباطن فقط فيجوز بظاهره وان كان من المخرج جلد
مصحف وكتب علم شرعي والملة وجدل رجب وجدل رادي ولو حرم ياكذ البقية اجزاه **قوله**

فلا يجوز الاولي والصواب يجوز كما في بعض النسخ **قوله** ويصير في المحترم وكذلك في غيره حيث
تصدر العبادة **قوله** وحشقة اي من واضع وشبهه قد رها من مظهرها او فاذها لا يجري
في حشقة الحشر ولا في غيره الشك فيه وان قد امكن الاستغناء في المنطق العام في
الاستدلال الخلق فان كان كاحد الفرجين فهو ظاهر ولا ينبغي اعتباره بما فاجعه واعتبار في
المائة ان لا يجاوز ما يظهر عند قودها او يكون الاستغناء في م الحيز **قوله** ان لا ينقل اي مع
الاتصال وان لم يجاوزها فان الفصل يعين الما في المنفصل القفا او في غيره ان جاوزها والاول
الاخر في ايراد الما جاوزها فان الفصل يعين الما في المنفصل القفا او في غيره ان جاوزها والاول
فلا يفي امر والمشفقة كالمستقل مع الانفصال وسياقي **قوله** وان لا يحذف ان خرج بعد
اخر اولين في حشقة ووصل اليه في الجرح **قوله** اجني اي جرح مطلقا او ظاهره رطب
قوله وان لم يجاوزها لاحتاج الى الغاية اذ الكلام فيها ان يخرج من قائل **قوله** فان يقطع
اي لا ينفذ في الفم مالم في المنفصل لان بعد الاستقلال فتأمل **قوله** للتغذي هو في جرح
التي قبله وخرج به ما كان للتغذي وحده او مع اللابن بان لم يكن للابن ولو مرة وان
عاد الى اللابن فلا بد من الفصل **قوله** تفصح للحا المصلحة والمجتمعة **قوله** وخرج بينهما الخ
اي وبالنظر الى اصل الخلق فان ادم خلق من موطون وهما طاهران وهو خلق من
دم ادم والحمر وضع بينهما ايد الصبي يقينا والصبيبة ولو احملا الا كما يعلم من كلامه **قوله**
مع النضج اي قبله من ازالة الصفات وهما طويت المحل فلا بد من جفاة وعصر جدا
قوله بين الغري اي ولون مغلط وان وجب تسبيع فمخرج باللون السم والابن
والجبن والعشقة الاشتقاق ولما قال شيخنا ودخل فيه الخاف في المشقة والخض
والجامد ولولا النقية والافظ وغيرها **قوله** وقد ذكرت هنا الخشبة ان من اكل لحم
مغلط يسبح فمراة الغياية لادبر اذ اخرج منه والمغلة لا يسبح فمراة ايضا كما مر ومنها
عدم نجاسة لحم حجلة ترضعت بحليب **قوله** في ارض لوقال في جامد كالذي بعد له كان
اولي **قوله** عينة ومسا طوية المحل فلا بد من تحفيفه او جفافه **قوله** في جامد ولو
معصا من صيد فلا يجب تقوية **قوله** على الشك الاول على ما وصل الى جمع الراوي
قال في شرح المنهج او يحل اولا على الاول واحد من على الجواز واخره على الجواز **قوله**
وتبين الكلام الخ القياس من حيث تساوي الخاصتين المترتب عليهما غسله سبع مرات

منسقطا

فمنسقطا قبل ان لا قياس في التبعيات فتأمل **قوله** من غير ان يتبعه بما المراد ان لا بد من منج
التراب بالمسا قبل وضع ما في الا او بعد او بعد وضع احدها ولو الما وانما لا يتبعه بوضعه
لان وادارة الطهارة **قوله** يعني ان منج بالماء لا يسلب الطهارة كقوله مستحل
اي في رخصته او ان لا ينجس كقوله الا لا ينجس لانه اي التي فيها تراب ولو طهر من نحو
الرباح ولو طهر منها شي على غيرها وجب تنزيهه وغسله سبع مرات على العقد عند شيخنا الربيع
قوله عن النجاسة اي جرحها في النجاسة وكذا وصفها من طهر او تلخ او لون ثم قال انه لو زالت
الاصناف برة فرفق السابعة كلفت وعدت سابعة او جاوزها وجب تنزيها وهذا واضح ولا
نظرون ان يخرج **قوله** لو جمع الفضائل السبع وقطار من يني على نحو ثوب وجب غسله
ست غسلات وجب تنزيهه ان كان التراب في غير الاول **قوله** وان كثري ولم يكن الكثير
بغسله ولم يحتلط باجني مطلقا قليلا لا كثيرا نعم يعني عن ما سبق الاحتراز من كثرة طهارة
والعفو في المذنبات بالنسبة للصلاة في لباس يحتاج اليه ولو لم يحتل الا في نحو ما لا يعي
عن يمين في كونه ونحوه وفيه دم البراغيت وعن نحوه وضع على محل فصد ونحوه **قوله**
انما في من كثره ايضا وهو المعقد ان لم يكن فعله ولم يحتلط باجني كما مر **قوله**
بجامد اي برة وصف النجاسة كما مر فاجعه **باب مسح الخفين** هو خصته ولو بقيت
من خصايع هذه الامة **قوله** في الطهاري بالماء او التراب او الحجر **قوله** ستاي وما زاد
عليها من ما قبله لانه ان وجب مسح **قوله** ونحو الحاجة اليه فقد تقدم ان الحجر كل جامد
الخ **قوله** البجلي يفتح الموحدة والجيم **قوله** وانما يجوز المسح اي يجوز العذر وعن القسيل
اليه والافق واجب والماء الجواز الاحكامه وتذكير كما في ادراكه حرفة او انقاذ لسيرو وقد
يندب كما في من نفسه قوت الغسل عليه او من يقتدي به وقد يكره كالمكان الخفف قليلا
او محده الراي وقد يخرج لعرضه كالمغصوب اول ذلك كحف المحرم لعرضه وهذا لا يبيح
المسح عليه **قوله** على الخفين اي لا على احدهما لو كانت الاخرى عليه لان قطع بحيث لم
يسبق من محل الغرض شي **قوله** بدلا اي وجوب الحاجة فلا يشك في التيمم والمجربة **قوله**
ثلاثة منصوب على التيمم من المصدر المضاف لغرضه المبدل من ان يسبح الا في الميوات
يسبح عملا في ثلاثة لان ما بعد الحرف المصدر لا يعمل فيما قبله وليس فيه عمل المصدر محذوفا
قوله اسبق اليوم الاول ليلته بان احدث وقت الغروب فالليلة فاعلى سبق ويجوز عكسه

يكل عليه بالأفضل **قول** له تغلظ ذكراي ولوفر الزان قطع الحولاء أوى الفاختة فيصيرها ولا يغفل
إلا أن كان صارف ومقصود فقط وأطلق كسبايق **قول** له فإن تغلق بالصلابة إلى ذنب فصله
فيها **قول** له كسبته لمخ وأدخجه ثلاثا مع الهمام وخرج مائة غيرة ولوموا ما أشر **قول** له
وفخر عليه إذا ذاق الوقت ولست فؤوه فتح قيل الموت قطع الحولاء وشملوا ذكر الفسخ على
الهمام في غيرة الفاختة ودخل في المذموم سب الهمامة والرجعة عند سماع أخبارها بالصلابة على
السيب صلى الله عليه وسلم عند ما قرأه وقدر شيخنا الزبيدي المصنف فيناظره كالمهم صلى الله عليه
فقط إلا أنه لا تشبهه بالمرء وبجميع الصفات فحقق بين كلام العلوي والنوري **قول** له بأذن زيارين
جهل ونسبنا أوس **قول** له وتبسط الفاختة إلى سوا في المرأة النوري وبغيرها إذا المراد
بالمسوق هاتين **قول** له الهمام بعد الحرام نفسه زمانية الفاختة الوسط المعتدل ولم يتغل
لغيرها في علمه المخرج مع الهمام تركه الذراع عقب حرام أو وجد راعا أو ما فيهما إلى أن راع
قبله إغها فان أدرك النسيان المذكور أو استغنى عنها كما فتاح وهو لذنه الفاختة فلا تادب
في الأولى ولما قد مر مستعمل في الثانية ثم إن كان أحدهما عقب الحرام الهمام في الأولى وعقب
قبالة في غيرها فمما بعد ففي فرع **قول** له الهمام في تركه بعد رجاء في علمه بصلابة نفسه
وأدرك الركعة وإن يكن أحدهما تركه فلا فليحقد هذا ذلك بلان فرع مما مر وأدرك الهمام
في الأولى تركه إذا في الاعتدال فأنه تركه ويحب عليه المخرج مع الهمام للجهل فأنه لم يفرغ
حين أراد الهمام المحوري للجهل وجب عليه بينة المداخلة في هوي الهمام قبل أن يسيب انبطت
صلاته وأما أدرك المأموم المسوق للرجوع مع عدم الفاختة لتغل الهمام لها فعدمه فمما يك
أهلا للتحلل الجرح ثم يدرك الركعة الأولى فتجبع الفاختة ولا فائدة ويتركها في أي حال **فتبين**
علم ما ذكرنا السوف بطلان تأخره على من يدرك من الفاختة على ما مر وأما ما عطف من مجرم
عقب حرام الهمام والموافق ضده فيهما فاصل **قول** له أن يجزئها أي كما أحسا أو شرع لعدم
معلم أو ضعف في علمه أنه طلب المأينة حيث يلزم طلبه **قول** له ولو قد راع المعتد يجب
سبع أيات بحيث لا يفتقر مجموع من راعا حرفا الفاختة وهي مائة وتسعة وخمسون حرفا ألف
مائة وأربع مائة أيات ولو كان ثلاثين قد راعا من الفاختة وأربعين ومن سبع أيات
ولن تاد على حرف الفاختة **قول** له من راعا وعافا ويحب بينهما أو الأولى المذكور **قول** له
كأنه هو المعتد أيضا حتى لا يجب تقدم ترجمته المتعلق الأخيرة فتدعون **قول** له

اولي من قولنا اصل اى لان التسبيح نوع من انواع الذكر وهو لا يكون فحده بل يجب معه مستلزام
اخرى كالغيد والتهليل والتكبير والاشييت وغير ذلك ونقضى اي بقدر الفاتحة في ظهره وجوبا
وبقدر السورة في اوله وفي بعض الفاتحة وهو ما في الفراه في حله وفيه اليدين البدل
اي في الفاتحة قبله وبعد فاني بقدره على ذلك ولو قدر وهو في موضع على ما قبله
عاليه وجوبا وبعد فانه اعادة اليدين **قوله** ولا يتبع عنها اي الفاتحة ومنها القرآن
قوله يخالف التكبير ومثله المذكور والما المذكور وكذلك ذكره علماء فروع **قوله**
وجوبا اي ان كان خسر مطايا او انقلاب عليه ذلك **قوله** ركوع هو لغة انحناء مطلقا
وشرعا ما ذكر **قوله** بلوغ ركبته اي ان كان معتدلا للخلقة في المدين ولا راجح
الاعتدال فيها كما ذكره ابن **قوله** وعنده اي لسه وهذا نوع القيام ولما رجع القاعود
مجاذا لثمة الوضع سجوده **قوله** ونصب اي قبله في ركبته كما ذكر في التلويح **قوله** ولقد
ركبته اي قضه لركبته **قوله** ونفخ في صايقه وكذا ركبته بقدر شريكه قبله للقلبتان اي
فلا يفسد الوجه بمينه ولا يمان **تنبيه** يجب ان لا يقصد الركوع اذ هو من افعال
الصلوات وقولها غير حافظه ايضا للمشركين وايضا لطلاق الاعتدال وجوده صارفة عن
بالهض **قوله** والتسليم وايضا ذكره من حاله فهو حي يقصد سجد تلافوه ثم عند وصوله
حدا الركوع اراد ان يجعله ركوعا لم يركب بل جعله ركوعا الى القيام اي رجع منه ثم ان كان قالها
كاملا قلته او اجزأه ركوعا الى القيام كان قرا اما اية سجدة فهو في فظة الماسو سجد
فهي منه بقصد السجود وجعل السجود هو الركوع **قوله** اعتدل وتوفي فعل على
المعتدل وهو لغة الاستقامة والمائنة ونحوه وشرعوا المصلي الى ما ركع منه من قيام او سجد
من داخل صلي النفل من اضعف حاله لان بقدر قبل ركوعه لا يجوز له الركوع الا للضعف قبل
قعوده **قوله** سجود مرتين وكذا في غير ما ذكر من قولنا له او من زيادة التواضع وغير
ذلك وهو لغة المنصوع والمائنة والانتخاض ونحوه وقد يطلق على الركوع ومنه وركوعه
سجدا وشرعا ما ذكر **قوله** بوضع الحجة اي ولو على شئ يضعه تحت الخد اذا اجتمع وضعا
على الارض ويجب فيها التامل دون بقية الاعضاء **قوله** مكشوفة اي وجوب الاشد
كعصاة لوجوب شرا فبها وحصل بذلك ما بان من زيادة الذل للمنصوع بالافضا
بشراف اعضائه الى الارض مكشوفة لعلها على القدم ورفع الثعلل ويجوز لها من الصدفة

وعظاماين سالت شر الماين والحاجين والكني وضعاعلى القبر بحكمة في قيامه وان صلي
قاعده عند شيخ الرمي وخالفه الطالبادي في القاعد **قوله** باطن الكفر الخ اي جرح اسمه
وانواع صاع فقط وكان في ارجل **قوله** سوا الصاع والرحمة وهو ما يقض مسد الوضو
قوله وليس الموضع اي في جرح الرجل الذي يجب ستره في ما ذكره كشف كفيها كما
يوجد من علته كشف التبتين في الذكر **قوله** الماين اي اصابعه **تنبيه** ما لو عدت
هذه الاعضاء السبعة او بعضها الى جزء واحد من الصلي بها او في موضع الزايد منها
ويجب وضع جزء من الشبهة **قوله** جلوس بين الجدران اي ولو في النعل او في قاعه
فلا يلزم ادون الجلوس خلافا لابي حنيفة وهو ان قصور عن الاعتزال فلا يلزم تقصيرها
ويتطلب للعامة العالم الاحاطاب فيها التطويل كما عدا الى المراه اخبره من سوا الصلوات
لا يتطلب فيه التطويل في الجملته والقنوت وبخوصلة التسبيح وتطول الاعتزال بالزيادة
على قدر الحاجة وذلك لولس بالزيادة على قدر القنوت الواجب بعد الذكر المشرع فيها **قوله**
قبل ان يضر علم من هذا ومن المردود وجوبه **قوله** على فلان ليس المراد احاطا به ما ذكر
من المراه وقال القنوت الخيات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا
وعلي عباد الله الصالحين اعتزال لا الدلالة الله وان محمد رسول الله اللهم صل على محمد
واكثر الخيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين انما ذكرنا لا الدلالة وانما ذكرنا محمد رسول الله
او وان محمد عبده ورسوله او ان محمد رسول الله **قوله** وتبالحق الا بين كلمات القنوت
بان لا يصلح في كل اربعة اجزاء او في اربعة اركان فيقف وحده لشرط له بعد لا الله
لا تهاو في شرفه واية **قوله** دون الترتيبي فلو علم بعضهم على بعض الخ في بعض اركان
اخر المعنى اي يفتى به **تنبيه** يجب في لفظ النبي اخبره او في شرفه لا يار وقفا ووصلا
وكذا اذا غام ذلك ان في الخ في شرفه من رسول ولا ضرورة لا في ما ذكرنا من سوا
في عليك **تنبيه** الخيات صححة اسم لما يجي من من سلام وغفر والمراه ما هنا الشنا
على الله ما هناك لما يقع من الخلق من الحمد والمجدة كانت التمامات والصلوات الخمس
او مطلقا والطيبات اعمها للصلوة والسلام اسم له تعالى في معنى التسليم اي رفع اليدين
وقه على اليدين اخبر من من امام ومأموم وملائكة وشهيد ومسلم والي جميع الامم والصالحين جميع

صالح وهو القائم بحقوق الله تعالى وعباده فمصطفاهم على الاول وخاصة على الثاني وبنينا
عمن من وجه **قوله** صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واقبلنا اللهم صلى على محمد ونحوه
واقبلنا وعلى محمد وصليته على ابراهيم وعلى ابراهيم وبارك على محمد وعلى محمد كما
بركت على ابراهيم وعلى ابراهيم في العالمين انك محمد حميد وخص ابراهيم بالذكر لشمس
الرحمة والبركة له دون غيره من الانبياء والحق واماعيل واولادهما والاشيهر رابع
لال محمد والهم هو ويكون التسبيح من حيث الكيفية دون الكمية وقيل غير ذلك
وجميع الانبياء ابراهيم ومن ولده اسحق الحميد صلى الله عليه وسلم فمن اسما عاقل احسن
افضل والكلام في اذنان والصفات فيما كان وفيما نزل **قوله** تسليما لوفى قال بعضهم
وحكمه السلام ان المصلي قبل على الناس بعد ان كان مشغولاً عنهم **قوله** فسنة تاليات
لم يعرض بعد الا على ما ع والاشعث كخرجه وقت حجة ولو بالشك ويترك خوف ونية
اقامة مسافر ونية التماس ذلك **قوله** فيقول المسلم عليك فيسنة طرفه بالقرين
على طاب ويم الجم والارلين كهيئة وعدم زيادة او نقص يعني المعني واسما فسد فان
فقد واحد يصح وتبطل صلاته على علم وتعمد وخاطب وشهد السلام عليك بكسر السين
او تحذف اذا قصد معني السلام والافلا ليزيد يعني الصلح مثلاً **قوله** ويجزي اي مع
الكرهية **قوله** لعدم وروده وبطلان بيان تعدد وبذلك فالمرحمة التسبيح بده كاسر
وبند زيادة رحمة الله لا بد وان كانت **قوله** ترتب عنه من الالكان يعني الف وهو صحيح
مطلقا ولا يعني الجزاء في ارتفاع او وضع كرش في سجدة وفيه تعقيب ان فسر
لوقع كرش في سجدة وقول بعضهم انه يعني الترتيب فهو من الالصال فيه نظر وقد مراد
بالترتيب عند تلخيص المقادير فقبل المقادير فقولنا المشغل الخ داخل في حقيقة عوكل
من المعنيين فقامر وسكت عن الال وهو شرط لكون على الصحيح وفرغ من عدم تعقيب
الكره القضي وعدم طر الخ لصلح بعد السلام تسليما لرفع الصلاة مثلاً **قوله** الخ
للفرض خرج به الحسن لتقديم الاقتناع على التوقف في شرط الاعتذار بالابطال والافلا
بقره **قوله** فلو ترك اي الترتيب بتقديم فعل على فعل كما مثلنا وعلى قولنا تقديم الال
على الفاتحة بطلت صلاته اما تقديم قولنا على مثله كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم على المشرك او على فعلنا تقديم التسبيح على الجود فلا يبطل او بعد ان كان لا يستأثر بالمقام

فيكون في محله، ويجوز للمسلم وكما ينبغي ثم ينظر في تقديم السلام على محله **قوله**
والا اي وان ذلك لم يترك بعد فعله من ركعة اخرى تمت به ركعته ان كان من
الصلاة فانه يقيم سجدة واحدة مع سجدة قبله او مع سجدة بعده او مع سجدة قبله
قوله ويجوز ان يقدم التكبيرة عليه **قوله** وسنننا الاضافة بمعنى ان السنان القوي
منها لا ينفك كما يدل عليه ما بعده **قوله** السهو وهو الغفلة عن الشيء كالسيان مع وقيل السهو
الغفلة عن الشيء مع العلم به والسيان بخلافه والاول هو الموافق لجملة اللغة والحديث
يقوله اما انما يشترط في كل شيء كما تنسوا ولذلك كان الصحيح جوازها على الايدي او نقل عن
النوري والغفلة عن الشيء او انما لا يوجب عليه السنان وجعل بعضهم على نسيان بعض القرائات
او الحكماء قبل التليغ او على المعنى الثاني **قوله** لانهم تنبوا عن وجوب ذلك فامروا
وجوب جبرائيل **قوله** فانه في سياقي في الشرح اربعة ايضا وفي ذلك في القنوت
الصلاة على الصبح والسلام على النبي والاول والصبح والقيام اذ كان في محله اعشرون
قوله تركه ناسيا هذا صريح في نسبة الانسيان اليه صلى الله عليه وسلم وفي ان مراد بالسهو
لذلك السهو والاول جعل هذا ليدل عليه وقد رآنا الصحيح **قوله** ما هو سنة فيه ومنه
الصلاة على الال فلا تنس في الاول بل قبل ركعتيه فانه لا يجوز تركها ولا الغفلة فيه ايضا
قوله بان يفتن هو جواب عن اشكال هو كيف يتصور السجود لها لان ذلك ذكرها قبل
السلام في ما هو الصحيح وبعد فوات محل السجود **قوله** وقنوت الغافلة المستبعدة للفساد
اهذا بمن هديت وعافيت عافيت وقولنا فيمن قنوت وبارك لنا فيما اعطيت وقنا
شرافيت فانك تقضي ولا تقضي عليك وانه لا يمتنع من جابت ولا بد من جابت يتأكد
وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقضي ولا تقضي عليك ولا تقضي عليك ولا تقضي عليك
للفاعل والمفعول وهذا قنوت النبي صلى الله عليه وسلم ومثله قنوت ابن عمر وسنة اليه
لانهم اذ كان عليه غلب الشرح وقيل لان الذي قاله وهو مذكور في محله **قوله** بخلاف قنوت
الناس الذي يندوب في قضية الصوت الحسن لا تنس في صلاة منها اي لا يضرها لا هيبة
فالمراد بالعصية في كونه ما فيها **قوله** ترك بعض القنوت اي بعد تركه من ترك
كله داخل في ترك بعضه وترك امامه ولو عن اعتقاد كسبي كتركه وان في جوده وبلد
بعض القنوت المقتطع كما ترك ايضا كان ياتي بجميع بدل في قوله اهدنا مع هديت

نحو

ودخل في بعضه ولو حرقا وحكنا فانك والاول من وانه وخرج الشرع فيه ما دلالة
بقنوت اخر ولو قيل بان ياتي بحقيقة وهي التثنية على دعائها وانما في الامام اغفر لي يا غفر
فلا يجوز تركه فان لم ياتي بشي لصاحبه ومن البدل ان يتركه بقنوت من عجز عنه اي يتركه
ما لم يتركه **قوله** ومثله ترك بعض التكبير في الال والاول من وانه وخرج الشرع فيه ما دلالة
وقال الشيخ اي يجوز تركه من ان لا يقصد حكم **قوله** ان كان لو كان لو اجاب كان
اوي ليدخل قبله انه ليس ترك كالطائفة من قنوت التكبير كما مر الا ان يقال كلامه
هنا جار على سابق له **قوله** حقيقة تقدم ما يترتب عليه اول هذا الكتاب **قوله**
مع انما لا يخرج وسكت عن انما التكبير والرفع والمعدلة ليس من انما التكبير والرفع ليس
خطا للدين الى انما الرفع وليس انما الرفع والتكبير في القنوت مع ما في التكبير وما ذكر
هو الاكل والسنة تحصل في رفع **قوله** فان لم يكن في ذلك انما تكبير من رفع التكبير فقط
قوله نحو القنوت اي الكعبة ان صلى اليها مثل ما مقصود ان صلى اليها لان له في رفع
حينئذ **قوله** بان يقضي الخ اي هذا هو الاكل وقيل بسطها في رفع الفصل وقيل في
رفع السجود وقيل في رفع السجود وقيل في رفع السجود وقيل في رفع السجود وقيل في رفع السجود
بالرفع فلا بأس **قوله** كونهما الكون هو العظم الذي يلي يام احد في الرجلين والرفع ما ذكر
يقال في العين لا يرفع كونه من بوعه **قوله** بعد الرفع اي بعد رفعه منه وبعد الخط
قوله وجعلها اي في قيام او غيره تحت صدره او اشارته الى حفظ ايمانه في قلبه على العادة
في مراد حفظه في نفسه **قوله** والفتاح الالحاح في وقت لا يسجد الا في صلاة
الخاتمة **قوله** بعد تكبيرة اي وقيل قوله لا يفتن في الشرح فيه كالفقار ويقوت القنوت
بالقنوت ايضا كقنوت في معنى جفت اقلت في ذلك وقيل وجعل من عجز عن التكبير في رفع السجود
استغنا عن جميع اجزائها لان جميع الغالب ما على السبعة السجدة من تركه في ذلك الشرح
والسبعة مشبوبة في السموات السبعة فانه لا يضره ان استغنا عن التكبير العلية منها
فقط **قوله** التي هي من المسلمين وقنوته حقيقا سلم او ما انما من المسلمين ان صلاته
ونكي وحياي وجعل في ربه ما جعل من لا شر لك له وبذلك امرت وانا من المسلمين وحيفا
ما بال الى الدين الحق ويقول ذلك انك لا تفتن في عجز عن التكبير ولو قال وانا اول
المسلمين على نظر الذين لم يضره وكان صلى الله عليه وسلم يقول انا اول مسلمي هذه الامة

احمد الدين المكي
العلم الذي في جوارحه
من ذلك ما في كتابه
في الصلاة والركعة
في الصلاة والركعة

قوله في محله، ويجوز للمسلم وكما ينبغي ثم ينظر في تقديم السلام على محله **قوله**
والا اي وان ذلك لم يترك بعد فعله من ركعة اخرى تمت به ركعته ان كان من
الصلاة فانه يقيم سجدة واحدة مع سجدة قبله او مع سجدة بعده او مع سجدة قبله
قوله ويجوز ان يقدم التكبيرة عليه **قوله** وسنننا الاضافة بمعنى ان السنان القوي
منها لا ينفك كما يدل عليه ما بعده **قوله** السهو وهو الغفلة عن الشيء كالسيان مع وقيل السهو
الغفلة عن الشيء مع العلم به والسيان بخلافه والاول هو الموافق لجملة اللغة والحديث
يقوله اما انما يشترط في كل شيء كما تنسوا ولذلك كان الصحيح جوازها على الايدي او نقل عن
النوري والغفلة عن الشيء او انما لا يوجب عليه السنان وجعل بعضهم على نسيان بعض القرائات
او الحكماء قبل التليغ او على المعنى الثاني **قوله** لانهم تنبوا عن وجوب ذلك فامروا
وجوب جبرائيل **قوله** فانه في سياقي في الشرح اربعة ايضا وفي ذلك في القنوت
الصلاة على الصبح والسلام على النبي والاول والصبح والقيام اذ كان في محله اعشرون
قوله تركه ناسيا هذا صريح في نسبة الانسيان اليه صلى الله عليه وسلم وفي ان مراد بالسهو
لذلك السهو والاول جعل هذا ليدل عليه وقد رآنا الصحيح **قوله** ما هو سنة فيه ومنه
الصلاة على الال فلا تنس في الاول بل قبل ركعتيه فانه لا يجوز تركها ولا الغفلة فيه ايضا
قوله بان يفتن هو جواب عن اشكال هو كيف يتصور السجود لها لان ذلك ذكرها قبل
السلام في ما هو الصحيح وبعد فوات محل السجود **قوله** وقنوت الغافلة المستبعدة للفساد
اهذا بمن هديت وعافيت عافيت وقولنا فيمن قنوت وبارك لنا فيما اعطيت وقنا
شرافيت فانك تقضي ولا تقضي عليك وانه لا يمتنع من جابت ولا بد من جابت يتأكد
وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقضي ولا تقضي عليك ولا تقضي عليك ولا تقضي عليك
للفاعل والمفعول وهذا قنوت النبي صلى الله عليه وسلم ومثله قنوت ابن عمر وسنة اليه
لانهم اذ كان عليه غلب الشرح وقيل لان الذي قاله وهو مذكور في محله **قوله** بخلاف قنوت
الناس الذي يندوب في قضية الصوت الحسن لا تنس في صلاة منها اي لا يضرها لا هيبة
فالمراد بالعصية في كونه ما فيها **قوله** ترك بعض القنوت اي بعد تركه من ترك
كله داخل في ترك بعضه وترك امامه ولو عن اعتقاد كسبي كتركه وان في جوده وبلد
بعض القنوت المقتطع كما ترك ايضا كان ياتي بجميع بدل في قوله اهدنا مع هديت

نحو

قوله في محله، ويجوز للمسلم وكما ينبغي ثم ينظر في تقديم السلام على محله **قوله**
والا اي وان ذلك لم يترك بعد فعله من ركعة اخرى تمت به ركعته ان كان من
الصلاة فانه يقيم سجدة واحدة مع سجدة قبله او مع سجدة بعده او مع سجدة قبله
قوله ويجوز ان يقدم التكبيرة عليه **قوله** وسنننا الاضافة بمعنى ان السنان القوي
منها لا ينفك كما يدل عليه ما بعده **قوله** السهو وهو الغفلة عن الشيء كالسيان مع وقيل السهو
الغفلة عن الشيء مع العلم به والسيان بخلافه والاول هو الموافق لجملة اللغة والحديث
يقوله اما انما يشترط في كل شيء كما تنسوا ولذلك كان الصحيح جوازها على الايدي او نقل عن
النوري والغفلة عن الشيء او انما لا يوجب عليه السنان وجعل بعضهم على نسيان بعض القرائات
او الحكماء قبل التليغ او على المعنى الثاني **قوله** لانهم تنبوا عن وجوب ذلك فامروا
وجوب جبرائيل **قوله** فانه في سياقي في الشرح اربعة ايضا وفي ذلك في القنوت
الصلاة على الصبح والسلام على النبي والاول والصبح والقيام اذ كان في محله اعشرون
قوله تركه ناسيا هذا صريح في نسبة الانسيان اليه صلى الله عليه وسلم وفي ان مراد بالسهو
لذلك السهو والاول جعل هذا ليدل عليه وقد رآنا الصحيح **قوله** ما هو سنة فيه ومنه
الصلاة على الال فلا تنس في الاول بل قبل ركعتيه فانه لا يجوز تركها ولا الغفلة فيه ايضا
قوله بان يفتن هو جواب عن اشكال هو كيف يتصور السجود لها لان ذلك ذكرها قبل
السلام في ما هو الصحيح وبعد فوات محل السجود **قوله** وقنوت الغافلة المستبعدة للفساد
اهذا بمن هديت وعافيت عافيت وقولنا فيمن قنوت وبارك لنا فيما اعطيت وقنا
شرافيت فانك تقضي ولا تقضي عليك وانه لا يمتنع من جابت ولا بد من جابت يتأكد
وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقضي ولا تقضي عليك ولا تقضي عليك ولا تقضي عليك
للفاعل والمفعول وهذا قنوت النبي صلى الله عليه وسلم ومثله قنوت ابن عمر وسنة اليه
لانهم اذ كان عليه غلب الشرح وقيل لان الذي قاله وهو مذكور في محله **قوله** بخلاف قنوت
الناس الذي يندوب في قضية الصوت الحسن لا تنس في صلاة منها اي لا يضرها لا هيبة
فالمراد بالعصية في كونه ما فيها **قوله** ترك بعض القنوت اي بعد تركه من ترك
كله داخل في ترك بعضه وترك امامه ولو عن اعتقاد كسبي كتركه وان في جوده وبلد
بعض القنوت المقتطع كما ترك ايضا كان ياتي بجميع بدل في قوله اهدنا مع هديت

احمد الدين المكي
العلم الذي في جوارحه
من ذلك ما في كتابه
في الصلاة والركعة
في الصلاة والركعة

ويقتضيه بطلان صلاته ببقائه ان اتمه الوقت **قوله** ما سترى ما يجب ستره **قوله**
وخرج وقت ستره اي اقتضاها من زمان كان واقفا في ما قصد فعل جليلة فيلزم ضرورة
سبق ذلك للحديث عليه ولو علم حال الحرام في المدة قبل اسلامه لم يضره ذلك وليس
ما هنا **قوله** كان جلس عن سجود تلاوة ومثلا تخالفه في شأنا القدر لا يجوز
او افترش في الاول **قوله** على غيره اي على غيره **قوله** القوي اي قوي الخ او على
تقبله بالفاتحة فيه نظر لان لا يتصور فيه تقديم على غيره وكلامه من حيث عدم
البطلان او يجب عادة ما قدمه في محله ومنه تقدم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم لم يطلها بتقديمه على محله **قوله** فلا يفسد ان كان يجب فعل ما ستره بعد ذلك
كأن في ركعتين **قوله** وترك الخ هو من افراد ما قبله **قوله** من لا يفسد في بطلان
كلامه ان يفسد في سبيل المحمدي ان لا يصح قنوة احده في علم وجعل دليله في قوله
بالكاف في بيانه لا حاجة لقوله في بعض الصور فتأمل **قوله** بان اقتدى الخ اي قصورة
المسيلة في شخص جرح نفسه من غير الخراب يصح في ربط صلاة من لا يصح صلاته
خلفه **قوله** بعيدا من اي بحيث لا يمكن من السجود حاله اذ لو فعل ذلك دامت صلاته
على الصحة ولو عوبية بل ثوب لكان اولى فاعلم **قوله** مع القدرة حق لم يعلم
بالسنة او لم يعلم بالعقوبة فيكون من كان فيه بطلت صلاته ولو قال لا يفسد ان صليت
صلاة صحيحة قامت حرة قبلها فبطلت مكشوفة الرأس فان كان يجزى عن سترها صحت
صلاتها وعقبت او مع القدرة صحت صلاتها ولا عيب للاداء **قوله** واكثره مطلقا
او اكثره بغيره وفاق الصواب ان المصلي عليه تذكروا وجوبه فيها ما وجدنا مما يجب
البطلان عندنا بالبركة **قوله** وفصله فاحش ان لا يصح الصلاة ايضا في المنزلة والفساد
المتكبر تقطع نظرها كالفعل الكشي ومنها بلغ تخامة تزلت من راسه وحصلت في هذا الظاهر
واحدة مما هي متخلفة عن امامه ويكون فصيلين علمه على ما تقدم عليه مما كان له
ويجوز التقدم ولو بعض ركعتين لم تطل صلاته **باب الاذان** ويقال له الاذان
والنذان واوله النذارة عن الصلاة او اعادة جواز ذلك وكون الوقت ظاهرا **قوله** يعلم
به وقت الصلاة هذا يقتضي انه حق للوقت والصحيح انه حق للصلاة كما هو خذ من
كلامه الا في المراء اصطلاحه فلا يراد ما يأتي **قوله** المكتوبة اي من الحسرات الصلاة فلا تارة المعادة

قوله سنة كقائمه اي في وقت المنعقد ولم يستعن عين **قوله** مع الاقامة وهي لغة الاقامة ايضا
وشعره قول شخص علم باستناه الحاضر للصلوة المكتوبة في حق الصلاة ايضا وفي
كلامه ان توقف سنة على وجوه الاقامة معه وليس مراد اذ لو قال الاقامة مثلا سلم
من ذلك **قوله** في الصلاة كان الوجه اسقاطه لان لا حاجة اليه مع امامه ما لا يصح فتأمل
قوله ومنذرة وان طلب فيها الجماعة قبل ان يركعها **قوله** كما ينبغي الخ اي في الاول على ان
يستأذن من الخ ليركعها وعلمه من الثاني على انه لا يجوز ان ينصب على امر **قوله** من عند
اي لم يطلب فيها الجماعة قبل ان يركعها ولا في الثانية على صحتها **قوله** وتقبل ان لا يصح جماعة
وان صلى جماعة فاجعه **قوله** من كافر فلو ان لم يعتد باذان ويحكم بالسلامة الى ان يركعها
منسوبا الى الطائفة من التي ومنسوبة الى التي يعني احاقا في بعضها بالاصح بان كان يقول
برسالته يجوز صلى الله عليه وسلم للعرب خاصة **قوله** يقتل الخ يعلم من كلامه بعد ان
لا حاجة للقتل في الاذان لان لا يصح من الاذان في مطلقا وعند وجوده منهما يكون ذكر
بالاذان والقتل وان حرم سلمها على من يخشى الفتنة ولا يخفى في الزم على القتل المذكور من امور
غير مستقيمة يذكرها التامل **قوله** ان كان ثم اجنبى الخ عند المنع مطلقا ولو لم يرفع
لما رافضا **قوله** ووقت اي وقتها فيه ولو لم يركعها في الواقع وهي في الاقامة عند اعادة فصل
الصلاة اذ اوقضا وكذا في اذان المقتضية والمودة وقتها المضروب لها شرعا **قوله**
فلا يفسد قبله خصه بالذكر لاجل الاستتباب والافلا يصح ان يعد ايضا ويجوز ان على
العالم لا يباعه اذ اذنت **قوله** وجه جماعة اي بحيث يسمع واحد منهم ولو بالقوة وفي المنعقد
ان يسمع نفسه ولو بالقوة كالصوم **قوله** وعنده بنا غيره وان اشتبهت من غيره **قوله**
شرط المؤذن في نصب الخ كونه كالنفس الاسلامية والتكليف والعدالة والاداء ومعرفة اوقات
بنفسه او باخباره صواب ذلك فان كان كذلك لم يصح نصبه ويجوز ولا يستحق محله **قوله**
وعند شيخنا الذي ينفذ بنفسه وان حرم ولا يستحق **قوله** من يجزى الخ شتم كرامة اقامته
المعروف مع اذ اللب في شتم وقال السنوسي يستحق وضعه في ذكره اذ اقامته اذ اقامته الطهوريت
قوله والكلام ومثله السكوت غير الطول لغوات الموالاة كما يأتي **قوله** لعنوه وعلقت
فلا يكون لها في شتمها بل يجب كذا في الخ اي يقع في يوم من فصد نحو تحقير وفظا كرامه

فيما

يقول فلو عصى حواسه في غير ذلك الماد بالمصلحة ما تعلق بالاذان والاقامة فقط فتأمل
قوله والقوة اي غير القيام **قوله** نعم هو استقنا منقطع الا ان يراد بالتوحيما مثل ما على
ظن الداية والمراد بقوله فليكن الركوع عدم كراهته ان الركوع في سجود **قوله** في غير الصبح
اي وليس فيه **قوله** وان يقال لا يصح للغير ان يركع في الصبح وغيره نعم يركع ان يترك
في نحو الليلة ذات المظهر الصواب في حاله **قوله** مرقعه فيها او ما بعد هذا حال الترس
والاذان **قوله** وترك الخ الخ اي فرضت الواجب فاقض ترك التجميع والتسوية **قوله**
للقبلة ان لم يجزى الخ او التكرار وسط الابدان في جهة القبلة منها فادور في الاولى
وتوجه لليلة في الثانية **قوله** مرة اي بقتة في الجيلة الاولى حتى يركع في الثانية
في الاذان كجهت اليه وكذا في الابدان **قوله** وليس لها كذا في غيرها القيام كاعلم
مما لا اذن على حاله من صلاة **قوله** عدلاي في الشهادة **قوله** سبحانه واحتمل ما لا يبين
اول **قوله** تان شدة الترتب مصدر تان اذ اليمين في الغرو هو محمودة الامامية مسارعة
لغير **قوله** بان ياتي الخ فهو اسم الاول ويحيي نصيبا لان فيه رجوع الى خفض الصوت
اصالة بعد رفعه وقيل لم الثاني فكس ما ذكر **قوله** من تان اذ ارجع لان يرجع الى الدعاء
في الصلاة **قوله** في اذ الصبح ولو قضا **قوله** وضع صوت اي زيادة على ما في نفسه في المنعقد
وعلى الجليل في الجماعة **قوله** وانصره في هذا الجماعة والسجد ونحوه ليست قبول بل المستحسن
الامام بدخول وقت او عدم دخوله **قوله** لا يصح المنعقد الاذان اذ كان من دعاء اذان
غير بان سمع اذان من محل قصد الصلاة فيه وصلي فيه **قوله** من ذلك الاشارة لوضع
المسجدين وما بعد بل يركع ارجعها **قوله** وذكر الخ منها مذنب من ذنوب كان يؤذن
واحد للصبح قبل الفجر واحد بعدد منها اجابة مرة من مقيم بان يقول مثل ما يقول الا في
المجديان فيقول للاول ولا لاقوة الا اذ لا في توبيخ فيقول صدقت وبررت اي صرت
ذاي اري غيري لثوب ولا في لفظ اقامة فيقول اقام الله وادامها وجعلني من صالح اهلها ومنها
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الاذان والاقامة وان يقول بعد الاذان ان الامم رب
هذه الدعوة التامة بالصلاة القافية ان محمدا عبسلة والفضيلة والدرجة العالية الشريفة
وابتعد مقاما محمود الذي وعدته وليس في اقامته جمع كل ذلك في بصوت الا الكلمة الاخيرة
في غيرها بصوت وان يركعها اذ ان كل كلمة بصوت الا التي في جمع في كل كلمة بصوت

قوله فانه وحاضره وكذا حاضراته في صلاته كجمع **قوله** دخل وقتها الخ يخرج من الموضع
خرج من الموضع وقت الحاضرة بعد اذ انما القافية والركوع عليها فيكون ثانيا بخلاف ذلك
القافية عقب اذان الحاضرة اذ اولى بغيره لعدم الوقت الحقيقي والحاضر اذ ان ذلك الشرط
المذكور **قوله** الاذان افضل لاقامة وان انضم اليها الامانة والينا فيه من طاعت صلى
الله عليه وسلم على الامانة ومنه ما في اذان من المنة على من سمعه ولم يحضر من الخلفاء بعد
لتسليم الامم وتلاذد صلى الله عليه وسلم مرة في دفعه وقال في اذانه اشهد ان محمدا رسول
الله وقيل قال اشهد اني رسول الله **باب ما وقت الصلاة** جمع وقت وهو لغة جزاء
من الزمن وعرفا جزاء من الزمان وهو الطهرين وقدم الاذان عليه لوجوده في القافية
كما هو **قوله** وقد ذكرت بعضها من حديث امي جبريل صلى الله عليه وسلم في امانا لا يعلم ولا مانع
من ان يتم المفضل فاضلا عند البيت اي عند المحل المسمى بالمسجد بالمسجد قربها اذ لا يجب
الاخير الحديث **قوله** وقت الظهور بل بما لا ينافي اول صلاة تظهر في الاسلام واول صلاة
عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم سميت باسم وقتها لان وقت الظهور اي شدة الحر
ولم يجب الصبح مع ان الصلاة فرضت في الزمان وهي قبل الفجر بستة عشر شهرا او ستة
او ستة اشهر فتوقف الوجوب على المقام ولا ينافي علمه بعد وجوبها **قوله** من الزوال
الى عصر الخ اخر اذ دخل الغاية واخرج المدي على المشي وفيها لان وقت الزوال ليس
في الوقت وقت المصير منه والزوال ميل الشمس عن وسطها اما المسألة وقت الاستوى الى
جهة المغرب الى ولو تقدم بل يدخل ايام الرجال وكذا يقال في قبضة الاوقات الاثني عشر
في الساعات والاعراف في الزمان وهي افضل من كثرة الاستماع بها **قوله** في ما يظهر الخ اي
لان حركة الفلك سريعة ما لا يرى تحركه في مقدار النطق حتى يتحرك اربعة وعشرين رجعا
وكذا في الغروب والظهور ما يظهر لنا ايضا **قوله** شدة الحر وطول الخ يخص بقدره
ستة اقدم ونصف تقريبا وقيل ستة **قوله** او اقل الموجود عدة وهو يوم وينقص
ويوجد ويعيد باعتبار عرض البلد في ايام والبلد يعرف مقدارها وجعلتها ان يقاس
على كل شخص على الارض مرة بعد اخرى فادام ينقص فنجي نزل وان زاد فقلت ان يما بين
الزيادة والنقص هو مقدار ظل السنوي **قوله** هذا وقت جواز تسليته في وقت
الحرمة ويراد به الاقناع **قوله** ولما اوقات اخرى من حيث التبيين انه لا يجوز الا في الوقت المذكور

لا يخفك ان
مصر ظل الشيء
منه ليس من
وقت العصر

وجوبها على العزم على فعلها أو التمسك بغيره في سبيلها ولو مات بعد العزم في ثلث الوقت
قبل الفعل لم يعرض له طواف آخر وقد وردت جملته ثبوتها غير ما عزمه من أفعال وقيل
وجوب عليها الحج ومات قبل فعله ولم يكن الزوم بعد دخول وقت الصلاة وقيل لعلمها بالبحر
يعلم أنه يستغرق الوقت ويترك الحديث بعدها خصوصا العشاء إلا في تركه كراهة ودرر
علم وحديث ضيف غير نحو ما سبق ولا يجوز الزوم قبل وقتنا إن علم أنه يستغرق الوقت ولو
جمعه قبل الزوال على العقد **قوله** وقت الضرورة أي بذلك باعتبار أنه قبل الضرورة
قوله فأكثر إلى قدر الركعة يبلغ أو ليس جميعها فمثل **قوله** وكما في المسافر الخ
مقتضاها الزوم بدون التكرار لكنه لا يعبر بكونه غير محسوس وضبطه غير ممكن
وساوى ذلك التقدير في آخر الوقت أمضى شيئا وبعضهم اعتبر الأول فقط وأما الذي
في الأثر اعتبر فيه أن يسبغ جميع الصلاة وطهرها وتصلها وهذا هو الوجه **قوله**
الطهارة والصلاة أي الواجب منهما على الخلف لمن قبل على وسط العقد ولا بد من كون
ذلك نائلا على ما يسبغ الصلاة وطهرها إذا ما بعد **قوله** تعيين صرف إلى
العزم أي وإن شرع في العصر فبين أن العصر لم يجر عليه فإن خلا في وقت المغرب
ما يسبغ سبع ركعات والظهر وجبت العصر كذلك الظاهر على المسافر إلا أن الحديث في تحمله ركعاتها
مقتضى أنه في مثل **باب الأمانة** في الصلاة أي بيان أحكامها وصفات أهلها
وصفتهم باسم عدم الربط بنظر المصورة ولجملتها فيحصل فضيلة في بعض الصور
للعذر **قوله** ثمانية أي لا بد أن أنصع أو أنك في ما لم تطغى أو مع العلم أو لا لزوم أو لا
لشك أو لا في بعض الصلوات والأول المانع الأمانة أو خلاها أو لم يأت إلا لعمها وقدر كراهي على
هذا الترتيب **قوله** بحال أو علم بالذو لا **قوله** ولو زديت أو هو من تحكي الكفر ويظهر
الإسلام وقيل لا ينقل دينه أصلا **قوله** والمشكوك في ما عزمه أي لا لزوم فيه غير العلم أو الجهد
في تخصيصه على ما لا بد وأن يدرج على المعتد كما قاله الزركشي قال شيخنا تارة وإعادة
اذنيتين أن ما عزمه وقيل نظر لجمعه **قوله** في الفاتحة قال في شرح الأصل وبهذا **قوله**
أنكته العلم وهو في المسلم إلى الحج وفي الكافر الإسلام بمدة **قوله** فاعلم العلم
بحاله المراد بالعلم ما يشل الظن ولذلك لو وقف شخصان ليس بينهما تقدم وحصل بينهما
ربط من غير أنهما أحدهما مصلحتنا وأنه ما من لم يصح **قوله** حقيقة شيئين

تركب كبيرة أو أصغر على صغيرة والفرج تركب الشبهات خوفا من الوقوع في الحرام والزهة
 أنقصه على غيره الحاجة من الحلال أيضا **قوله** أكثر قراة أي حفظا لا تلاوة قتل الأصم
 قراة قتل الأكر في معرفة الفرائض السبع **قوله** الأقر في عبدة الزهدة ماس **قوله** إلى
 الدنيا يعني في زمنه الذي صلى عليه وسلم وإلى دار الإسلام بعد من صلى عليه وسلم
 والنظر للبحر في بلاد الإسلام إلى بعضهم لأن نيت من بدله إقامتها واحد والله وكلامه
 في المأجورين والافقده المأجورين على غير **قوله** في الإسلام إلى فيهما فبقدم شاب
 الإسلام على اسم اليوم **قوله** سلم إلى إسلامه وقبيل لقوله سلم **قوله** تساقفتم
 المستباني من هاجر ومن غفر قريش على داره من المأجورين ومن قريش وجعل في كلامه
 والمناصب على ولد الصبي **قوله** ذكر أي سمع بين الناس وهو لوف بعد العطاء
قوله فالألفظ لا إلا الأخص صوة وطرس هذا في الجمع ونحوه وأذا استوت الصفات
 ونشأوا الفروع وقد من خرجت فرقة **قوله** وذلك في شرح الأصل الح حاصل وأيضا
 أطول من مقدم في محل الأولية ولو لم يكن الملك والإمام الاربعة بعد الإمام المذكور في مسجد
 والآخر حتى إذا كان لو يكن أحد كالأمر لرجال فله التقديم ثم يقدم معي على مستعبر
 وسبق في عهدنا على كتاب في ملك ولولا الإمام الاربعة بعث إليه بحضوره أن خيف فوات
 الفضيلة تقدم غير أن الإمام يخش فتنة أو الاضرار فرادى ولا يستبرأ بطلب المقام بالصفاة كالفتنة
 والفرج **باب كيفية صلاة السفر** **قوله** مكتوب بأي صلاة دخل صلاة في العادة قصر
 أصلها وكانت الأولى غير موقوفة على القضاة لأن اتفاقا قصر الثانية لأن الأولى كالعدم ولو
 شرع فيها ثالثة فدرت لزوم الإتمام فذمتها تامة بخلاف ما لو كان عدم
 انعقادها **قوله** وأومع كما وصي أي أومع من المسحاة إلى الذكر والوصي محسن من المسافة
 وله القصص فيه **قوله** كل الاربعة الأخطوة وكل خطوة ثلاثون اقلام والميل أيضا ألف
 باع والميل اربعة أذرع وعلى هذا أن الخطوة ذراع والقدر ثلاث ذراع وهو ثمانية أصابع لأن
 الذراع اربعة عشر أصبعًا والأصبع ست شعيرات يوطن كل واحدة إلى خطين إصبعي وكل
 شعيرة فدرست شرأت من شعر الإذن والاراد خطوة الأولى لخطوة القدم والخطوة الثانية
 وفي هذه المذكورة أن قال لغو ما ذكرنا من جعلها وذمت المسافة بأي يومين معتدتين
 أو ليلتين معتدلتين أو يومين وليلتين ويقال لذلك من حملنا وهما ثمانية وأربعون ميلا هاشمية

المراد في تعاليم الشيخ الزملي على انتمالها الى الفكرة فظاهر كلامه ان هذا هو المراد بها ما تعلمها
المؤمن لمرورها بالظاهرة قبل خلوها من غير قول **قوله** ويرى مدخل ايقال الترفع والابوية الاعادة
ان ايقافة قبل شروعه في الترفع **قوله** اولئك الذين يظنون انهم يدركون بالمثل **قوله** **قوله**
الاولى وايضا **قوله** ان المثل الذي يفتن ومنه فذا في الآخر يا غير صليين فان كان احدهما
اصليا دون الاخر فخذ الاصلي بالطريق دون عكسه **قوله** والامر ينسب الى الماد كانه على
حال ولادته وهو لغة من لا يكت ويحس كما في الحديث واصلا من اجل الخ **قوله** بقيد
الحديث القبيح لا يجد صحة الصلاة لا لكونه اميا **قوله** عن عبيد بن الاخير والاي **قوله**
لما في وهو من جهة اقتداء الخشعي مثله **قوله** وهو من يدين ويؤمن بالادب فهو اخص
من الاتبع **قوله** كل من هو اكل والاي من من لحدنخل **قوله** مثله عمل كلامه اقتدا
اروت بالفتح وعكسه ومنظر اقتداء الاي مثله ان يستغنى في الخلف المعنى عنه وانه يختلف في
الغاية به فليس هو اقتداء بل من اجل من الصراط من اجل ان يبين شلا في جميع الخلفا من غير شلا
وان يدله احدهما او لا اخرهما مثلا **قوله** لضع امامهم اي واملاهم اي في الجماعة
والصحة لغوي الحديث والمتن **قوله** ويصير في غير ما الذي لا في الحديث والمتن مع الصلوة
به كالحس **قوله** والمتن ومنه لا يستغنى ويجب بعض الادب ان كان كحسفي **قوله** وهو يكون
الحسنا على الخلف الماكر في الخلف وهو الحق **قوله** او من فعل على الامانة اي امانة الصلاة
وهو لا يتحققا نحن به مذموم شرا كرهه الله فيقوم لاجله ومثله من فعل على امانة غير
الصلاة قول ذلك في شرح الاصل **قوله** كالحس وهذا مرجح وعندنا نكير هو الراجح
والمراد من يعتقد الحسنة فقط وان كان بلا من كمال البياض والسواد او من حال الحسنة
لان لازم المذهب ليس ذهب وكلمة يعتقد الحسنة على الراجح **قوله** ومن لا يعرف الادب
ومنه اللفظ **قوله** لا تتدبر في هذا من حكم العامة في التفرقة وتلاف الاول في
شيخنا الزملي مع ذلك تحصل فضيلة الجماعة كما في المودة اخلفت المقصصة وعكسه ونحو ذلك
قوله سوا كان اتفق في يقينة الصفات الائمة **قوله** وهو من لم يخرج ايم الاستغفار في
الباع وعنده المودة وضدها والاقدم الباع ولو بعد على الصبي ولو حرا والمغفنة
على العبد لا نقده **قوله** فيقدم الاقفة تعريقه عليه الاسن في الجنازة لان دعا الاكث
اقرب الى الحاة والعدالة الداخلية في كلامه لغة الاستقامة ونحوها وشرا عاظم

انتظار

هنا ونحو **قوله** والاعادة يجرى عطفها على القضاء **قوله** تابا او اكثر سوا كان الخلال في ما قبله
اولا والاول هو مراد الاصولييين والثاني مراد الفقهاء الشافعية بقوله الا في من صلى الخ
لهما شرط كونها ما يطلب فيه الجماعة ولو نذر او كان ما كملها في الوقت عند شجنا الرمي ولو نذر
مكتوبة عند الغيب وكونها اجاعة نذرها او اجازها عند شجنا الرمي ومن تبعه فلو انقضى
بجزء منها ولو انشئ هذا الواجب بعد سلام الامام سقطت وعند الخطيب يكفي الجماعة في الرمي ولو
انزل في الكعبة وكونها لا تعداد الفرق قطع الرمي الاول على وجه قيل ان سلطان فيه ولو عند
بعض ايامه جاز لاعدائه منفره بعد زوال ذلك الوجه كالوصلاها او الا في الحام فخرج قوله
اعادة نذر اي من اعادة لقول الامام احمد سقط الرمي **قوله** الا ان خاف هوانا شجنا من
ما قبله مما فات بعد زوال **قوله** وهو اي في النذر ونذر في النذر انما هو نذر تركها الا كليله
فلو سقط لفظ وجوبه بالاذن بالكان او كان ما قبله عام في الواجب والمندوب فتأمل
قوله في قضائه الفات وهو الجملة مرادة للترتيب المختلف في وجوبه **قوله** على غير
ذلك اي وعلى غرضه اللطيف بغيره بالان في الوقت يجمعها جميعا بغير التفرقة يخرج
الوقت وهو ما لا يخرج من مطلقات الامر في اوقاف بعضها في الوقت كمن نذر في الاوقات
قوله فان ضيقه اي من ادراكه كمنه كمنه وجب قطعه اي ان كانت الحاقصة فرضا
قوله او لم يجد عطف على خلاف المستثنى بطلب القضاء عند التذكر **قوله** مرعية لحكمة
الوقت والاضاع عليه في جميع ذلك لكن بحكمة في التيسير ان كان في محل نطق فيه الصلاة
بالتميم وقال بعضهم لا قضاء لها لمطلقا كما لو حال عليه وبين الماسع او خاف دون راسه
مثلا في السبقت فخرج **قوله** على القضاء اما الاذن او جرح الزمان في الوقت والحصل
لاستيفائه الصلاة بالتميم فيزعمه فليما تابا ويلزمه القضاء بعد ذلك **قوله** كالاستسقا
اي وما ذكره من الطلب صلواته بعد الاستسقا انما هو ان لا الاستسقا لغرضه بالاستسقا
ذات في شرح الأصل **قوله** ومن صلى في التقدم فادبه وقضه الاول على الرابع فخرج فبان ضاها
لورقة الثانية عن **باب كيفية حكم صلاة العذر** واليكيفية صفة
فعلها والحكم اخذها من القضاء وعنده وصحتها وعادها **قوله** كتب لساكن الجبل اي
قوابله وفيه بعض ما اذا عجز عن فعله لولا المرض والشر فراجع ذلك من شرح الحديث
المشقة الظاهر وهي ان ترتب المنع او كماله ضابطها بهذا لشجنا الرمي ونحو **قوله**

ويصلّي الغريق أي يشرف على الغرق **قوله** لئلا يرد ذلك عليه لوجوب الإعادة **قوله** والصلاة الواقعة أي من العذر وغيره فتأخير هذا الإتيان السبب من تأخيرها **قوله** أو لا في الوقت الذي يجيء استسقاط لفظ أو لإزالة حاجه اليد وهو مضر لقضائه أن المعادة في الوقت لا تأتي إلا وليس كذلك لأن الواقع في الوقت من العبادة أو الواو أو الذن أو وجها أو وندا أو سوا باساده لها خلافا لمعظمه يقال له أو قد يكون أربع مرات كالصلاة في صلاة المأكل أو الزايب ثم خرج من الزايب وهو في محل لا تقطع الصلاة فيه بالتميم فصلها به ثم خرج من مفاصلها به ثم خرج من جماعة فأعادها معهم وأرجع أن ذلك مندوب وبعضه أجاب عن كل واحد بما يجزئ بعبارة أو بعده **قوله** وكذا أن وقع ركعة أي في أي أسمع الركعة أن كان في وقت الركعة **قوله** أو لا يقضائي أو أسمع ذلك أو لا كما علم ما تقدم أيضا **قوله** أي من ذاة هو وقع لما يتوهم من الحديث من أنه إذا رجع الصلاة بتلك الركعة والمركعة أو أكثر **قوله** عليه عظم أيضا الصلاة الحاجة للغرض معظم ذكر الاتصال لأن زيادة الصلاة ما يشمل حتى تعود التشهد أو فعل القلب واللسان كالنية والتكبير **قوله** كالركعة في ركعة أو ركعتين حقيقة أنه هو شرط في الصورة لأن في العتي غير حقيقة فقيمتان صلاة للزيادة **باب صلاة العبد** هذا شروع في صلاة النفل وإنما ذكر هذا التيمم من صلاة النفل لتأكد ما بطلت الجماعة فيه وأفضله صلاة عيدا لأضيح صلاة عيدا لفصل ثم كسوف الشمس غرضه في التيمم الاستسقاء وإنما ذكر الاستسقاء حقيقة لا بطلت ركعة له في كيفية الصلاة والخفية من طلب التكبير فيها وأن بدلا في الخفية بالاستغفار والعبد مشق من العود لعوده كعادته بأنما أمره على جوده أي يوعده الشرع فيه أو لغيره لك وأصله الواو وإنما ذكرت الياء في مفرده ومشاء وجعة لفرق بينه وبين نحو الدقب وهو كحال الجلال السيوطي من خصائص هذه الأمة كالذي لم يرد وأول عيد صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عيدا لفطر في السنة الثانية من الحج وفرض موضع في شعبان **قوله** لما طهنت ثم هو ذلك تأكد العلم من طلب الجماعة فيها مع عدم الإذان والملائمة لأن السنة لا تقطع على الخاطئة فلو لم **قوله** هي ركعتان أي بما معها من الخطة كإدله لم يبعد وقد قيل لكل واحد ويطلب الجماعة فيها للحاج أبي وليحط بطائفة **قوله** لأن السنة في هذه السنة **قوله** من الطلوع أي أي ابتداء لأن ما يظهر من قرص الشمس تابع لما ظهر من قرصها **قوله** كرحم وهو قدر أربعة

وعاد إلى التبتة الأولى بعد وعده في الصلاة في الركعة الثالثة بطلت صلاة ان تعذر ذلك
ومقتضاه ان يجزئ له ان كان ساهيا فرجعه وضبط بعضهم بحمل الركعة الثالثة على الوقت
لا يفتتحها لأنه يعني المكان وهو لا يناسب هنا فتأمل **قوله** لذلك ظاهر ما مر من وجوب
اسم الإشارة لقوله تركه التحفظ الخ الذي هو علة لما يطرأ على وهو لا يناسب هنا فيجوز
ان يرجع إلى الصحيحين الذي استدل به لما هنا بعض أفراد فتأمل **قوله** بان شك
في ترك شيء منها أي من الركعات كما يصرح به ما بعد وخرج به الشك في شرط من شرطها
فيطلبها على ما مر في محله والشك في ترك مندوب غير يضر فلا تترك له ولا يجوز عنه
والشك في ترك بعض فلا تترك له لكنه يسجد عنه خمس وقيد الشك في غير هذا الكتاب
بالبعض المعين فلا يسجد للشك في ترك بعض منهم لضعفه بالامام والشك في فضل من
عنه فلا يصح لأن الأصل عدم فعله **قوله** الشك بعد السلام أي في ترك منها وكذا في شرط
ولو بين الموضوع كما اعتد شيخنا الرضوي رحمه الله **قوله** كثير الكلام وهو ما زاد على سنت
كلمات كحاش **قوله** هذا ما صححه الرافعي في شرح الصغير وهو المعتقد **قوله** قيل
بضم القاف وفتح الواو بعد هذا تكون المشقة بعد الموحدة بمعنى مذهب
للسلام بعد فترقه من الواجب من التبتة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ذات
فعله قبل ذلك بطلت صلاته وليس ان يقول في سجوده سجدان من لا ينتمى ولا يسجد
لأنه لا يقع بالحال قال بعضهم وفي العبد يستغفر الله تعالى **قوله** او قصر هي ما انفقت
خلف **قوله** رتبة السجدة ان وما تضمنته من الجوابين بينهما التي ترجع وكان الزيادة
قد نزلت منها وجه ضمير الجمع **قوله** ولا يترك ركوعا ولا سجدة من وان كثر السجود
ويجوز خلل الركوع قصده او اطلق فان قصده معناه جبر فقط وقت جبره في وقت
المصنف التقدير ولكن على التقدير بالزيادة لاجل الاستئناس بعد ولو اقصر على سجدة
فقط لم يصح جبر الخلل ولا يطل صلاته ان طرأ له اقصر عليها بعد فعلها فان قصد
قبل فعلها بطلت صلاته بترفعه فيها واداء الركعة بطلت صلاته ان يفعل الثانية ان امر
يطل الفصل فان طال الفصل فانت وله فعله كاملا **قوله** حقيقة وهي كونه جابرا
لأنه اذا ترك ركوعا أو سجدة في الثانية **قوله** يسجد مع امامه أي وجوب اخر صلاته ندبا
قوله وفي ساه يسجد السجود القاعده ان يسجد ويجزئ للخلل الواقع قبله وبعد

كيا في ولا يجزئ نفسه فيقول الاطلاق الا في كلامه على غيره **قوله** اخرج بعضهم
أي بان بطلت صلاته واعتذر بالباطل انما الظاهر ولو مع سعة الوقت لأنه دام وقطرت
العادة العادة بعد السجدة جماعة أخرى فتأمل **قوله** ثم في تركه انقلب تشديد
من المفضل إلى السنة والمساوية للسجدة ولا بد ان لا يختار في وقت صوم فيفضل الصور
فراجعه **قوله** او يمنع سبيل أي بعد ان من ذكر في السفر في غير قصر **قوله**
لا التفتل ان واقتوت أي الفاعل هو الما الما والماء والقيام فواجب وذكر ذلك مع سبيلة
او وقت لا يقيم استطراحي **قوله** للانتقال إليه أي إلى الامام وقت قد انقضى له ولما
الانتقال عنه بان فرغ امام السوق وقام ليأتي بما عليه فيكون قبله ان كان جلوسا
مع الامام في محل جلوسه لو كان منفردا او لا فلا **قوله** ويقط عنه أي ان كان الامام
اهلا للتحلل ولا تحدث فلا تغتسل في الركعة والتعب والسقوط في غير الفاتحة والسورة
يجوز لأنه لا يستغنى بفعل الامام عن فعل المأمور تامل **قوله** في الركعة أي ويترك الركعة
بشطان يطبق فيقتل قبل ارتفاع الامام عن اقل الركوع وهذا في غير الركعة الثانية من
صلاة الكسوف لأنها تترك الركعة فيه بادر ان الركوع الاول من كل ركعة **قوله**
لم تقط عنه أي فيركها قال ابن حجر ولا يجب للمأمور قراءة اية سجدة مطلقا بعد تركه
من السجود وخالفه شيخنا الرضوي **قوله** الجهرية أي التي يجهل الامام فيها ولو سريته
وعكسه فالعبرة بالمفعول **قوله** او غيره فيما لا يطل الجهر المشوش من المصلي ولو لم يطل
غيره لم يفتقد بالمأمور **قوله** فيتركه أي وجوبه لأنه ما تفتش الخ الف فيهما مع
ان المأمور يجزئ جلوسا ثم لم يفعله المأمور فلا يفتي في السجدة في القنوت **قوله**
ويقطع عنه ايضا القنوت أي يقضي جميع النواظير فلا يفتي في السجدة وهذا اذا لم يعلها
والاقت هو **قوله** وليست أي ويقط عنه صدق وتربيت واقتطع الجواب هذا لوجود
الطريق بخلافه في اجابة المصلي للودن **قوله** ومن الدعاء الخ أي في غير فيها وكذا لو لم يطل
في لفظ قضيت وما بين ذلك كما شافهه ما ذكره المصنف من الموافقة او السكوت
تنبيه لو ترك امام القنوت وقبأه معاه هو المصلي فان كان المأمور ان يقنت
وبعد له في السجدة الاولى يترك له فعله او في الجاوس بين السجدة بين تركه له فعله او بعد
هو في السجدة الثانية وجب تركه فان بقي به عامدا عالما بطلت صلاته وجاز له فعله

هنا بخلاف ما تقدم في التبتة لما مر في قولنا جلوس الامام هناك للتبتة كما هنا فتأمل **باب**
اللباس أي ليثبتنا حكمها **قوله** اقل الجماعة اما الكعبه فاقوله ثلاثة وعطش من سواي
بينهما **قوله** امرها في الخلف امرها في الجوب والذنب فيهما ما زاد فهو في الألف والكره
ان يرد الذنب في الخلف والجوب في الخلف **قوله** الغدا الفاعل للجماعة أي المنفرد **قوله**
درجته أي صلاته من حيث الفصل حقيقة وقيل قولنا يترك ذلك المصنف في الحديث
الثاني اذا ضعف الشك والضعفان المتشابهان وهذا كما تقدم تفسيره للدرجته في الحديث
الاول **قوله** ولما كان في من غير العذر ولا يعتري **قوله** او انه صلى الله عليه وسلم
لم يترك ذلك او لم يترك سوا الذنب او لا فضيلة للذنب على التبتة من حيث كانت
حيث العذر في صلى مع واحد له سبعة وعشرون ومن صلى مع الفرك ذلك لكون درجات
الثاني اقل ولا يفتي في هذا الثاني لان كان الانسب ذلك الحديث الثاني قبل الاول
قوله في المكوث أي كثرنا المدة عند الاطلاق بنا على اطلاق المكوث في المذهب
وقيل انما خاص المذهب في الأصل دليل ما سبق من سكوته عن اخرج المذهب يشعر
بترجيح الاطلاق الثاني ولم يربط عليه من ابداءه من ابداءه السابق فتأمل **قوله** الرجاء
هم جمع رجال وهو الذك البالغ من ايامه والمراد هنا ما يشتمل على ان لم يحكمنا كما
اعتد شيخنا الرضوي رحمه الله فخرج الصبيان وحكمهم كما في السابق **قوله**
واخرجنا أي كالمالكين كيا في العقل المقتضى غير انهم اربعة والمقتضى المعدوم
قوله لا تقيم فيهم الصلاة الخ الجماعة الخ أي في غير وقتها وفي غير وقتها وفي غير وقتها
عن يفتي بكونه تصدقاً قامة الثوبين دون الثالث والاعتناء ببعض من شأن فرض الكفاية
وذلك يرد ما قبل ان اراد الصلاة حقيقة بناء على علمه في لغة الجموع المذكورة وصحة امامه
كأنه في الحقيقة انما يرفع في حرمه امرأة ولا يعتري لانه لا تقيم امامنا رجل ولا يفتي
في التعلل وانما ترفع المرأة لانه لا تقيم امامنا الجسد ولا أي لانه لا تقيم امامنا الامثلة
وهي من جنس كرم من الفاتحة وتصح امامه نصي ورفيق وعاص وناس وسواهم فيهم
ولو في الجماعة بشرطه في رابع **قوله** فبقي هو قمر على كلامه انما فرض كفاية ولا يصح
تدريسه على الحديث لانه استنبط الشيطان يكون ترك المندوب وعلى هذا لا يصح جعله
دليلا على الغرضية الا ان يقال انه تحذير على اتباع الشيطان فيما يحصل به اثم وهو ان يكون

في الواجب فتأمل **قوله** بحيث يظهر الشعاري أي ان يشاع عند الطائفتين مثلا انهم
يعتدون للمعاذ أي في الساجد من أهل الجوب كخوصيين ونحوهم الشعاري او انما تفتي
اليوت التي به عند شيخنا الرضوي خلافا من جملة وقت الظهر امامه فيعتدون في أهل الوجه
المطلوب والشعر جميع شعرة بمعنى علامه **قوله** في القربة أي في محل والركن احتيج
اليه ولو كان أهل القربة لا يظهر الشعاري فاعلم لم يقطع عنه الجوب كما قاله النووي
خلافا للامام حري لو كان في القربة ان اعتد عليه هو وادفعها في غير وقتها
معه وقعت فرضا في حق الجميع او مستقلا كانت مندوبة في حقه وبطل تركه من فرض
الكفاية اذا فعله من سقط عنه الحج ومع سنة في حقه ان في الجادة والجهاد كذا قاله
النووي **قوله** فلا تجب فيها أي المذكورات السنة **قوله** ولا تنسب في المذهب أي ان لم
تسب في أصلها كالفهي فان قلت سنة في أصلها كما بعد يقتض من السنة **قوله**
اد التفتي في النوع لظهوره والأكبره وان اتفق العذر لظهوره وعصره وشيئا الرضي
ومع الكراهة تحصل غرضية الجماعة لغير خلف لغا وحكمه وفيه نظر **قوله** أي لا يفتي
في تركها بسقط الحرة والكره على القول بفضيلة كماله والكره على القول بسنيتها
ومتنه في عدم حصول الفضيلة في ذلك العذر وهو يعارض ظاهر الحديث الذي استدرك
وه انما لا يحمل في الحال فيه من جهة حرمة أو كراهة فتأمل ويعارض ظاهر الحديث الذي استدرك
العبد وسافر في ارضه المالكية المبنى العبدى ما كان يعلمه صحيحا مقبلا وقد يجاب باب
هذا الحديث في النوافل المطلقة بدليل طلب القضاء وجوب باقي الواجب ونذا في المندوب
ان من مصل من قوم المجزوء عن التفتي فاداء الغنائم وسافر في التبتة فاداء الغنائم
بالاخذ بذلك فالبراع من محله ونقل عن النووي هنا ان من عذر على الجماعة لولا العذر
يحصل او لا يفتي في تركها وهو دون ثواب الجماعة فتأمل **قوله** كماله لانه انقصت بقول الجماعة
مع الحرة والكره كحاش **قوله** والعذر بالامام كالمطلوع خاص **قوله** كط ومنه سقط السقوط
فان امره في كماله في الامام وفضيها في الخاص **قوله** لا يفتي في الركعة التي قبله ان المأذون
بعد فراغ المطر لانه في كماله في الامام وفضيها في الخاص **قوله** لا يفتي في الركعة التي قبله ان المأذون
ما ينشأ مع ان عذر فلو لا السقوط لكان السب او الرجل والوثب لونه بالمقصود فتأمل
قوله ورجح بارة بدليل وكذا طرأ بدليل لانه كما في نقد **قوله** ومنه دفعه حديث

والغلبة اذا ابتدأ والطلاء **قوله** ويجل العرس والفرش والذئب كالس
وان وجد غيره ولو **قوله** ويجل الشخص اذا لفظ الشخص هذا لافادة عمومها
لأنه لا يفي **قوله** ان يلبس اية ولو بلا حاجة وله لبسه للضرورة وليس التوب المتبس
في غير صلاة حيث لا تفتحه بحاجة وخرج باللبس الا فتش والذئب فيل استعمال
اللبس كالبسة كالشعر مطلقا **قوله** يجعل السيد لادى ودفع الجملد النفس ولو لم يخلط
وطي السفن والاستصلاح بالدهن النفس من غير خلط في غير سجدة مطلقا وهو موقوف
ان لو قال ذلك شيئا وقد تقدم **كتاب النيا** اي بيان حقيقته او حكمها
وكيفيتها او المطلوب فيها او المطلوب بذاتها وذلك وذكر هذا في الفرائض لتعلق
الصلاة بالاهمية وانقلته بالعبادات والاهتمام بالمسارعة الى عمره من احكامه وبذلك يجاب
عن عدم ذكره في الجهاد مع فروع الكفالات **قوله** وعليه الميت قدس الازهرى بكونه مكفنا
قوله وقيل العكس وقيل الغنائم في كل قبيل لم يلبس مطلقا وهذا ما عليه العمل
كإيداء له صفة النبوة بالصلاة على هذا لما في من لا يلبس على غيره من غير ذلك
النية في كل **قوله** على الكفاية اي ان علمه الكفى من واحد لا واجب عينه او تعلق
لوجوب من علمه ولو حكمه كغيره في السؤال عنه **قوله** ولو غطي لانه لا بد في الفصل
من فصل ادى وهو الميت كرامة او غير مكفنا وكافر ويكفي فعله على الزمان **قوله**
بما في العورة هذا حق الله الحق ويجب على الزوج الزيادة عليها في جميع البدن الازهر
لعموم وجوبها وانه في حق الله تعالى والبيت والوضع الوصية باستقاطعه نظر
حق الله وما زاد على ذلك حق البيت وحده فضع الوصية باستقاطعه وسواها في
البيت والولي في حق الله والذئب والذئب **قوله** ودفعه من لانه غالبا يحمله فيجب ايضا لوجوب
فيه خمسة **قوله** فلا يجب غسله اي ولا يغمر لانه من مع الصلاة ودخل في الكافر ولا
الذي يبلغ لانه يحكمه **قوله** والمعاذ وشبهه العوام **قوله** والذين يذوقون وهو من
يخفى الكفر ويغفل لاسلامه او من لا يدين بدين **قوله** اكنى الا في موالاتهم بالجملة لا تحقق
الزاد منهم **قوله** الاشياء لظاهره ودر وجوب واحد من خمسة السابقة وليس كذلك
كما يعلم مما ياتي **قوله** اي يمكن جرحه فيه معركة الكفان ولو تدين بالبيعة ويخرج ما
استعان بهم بغاة الا ان قتله كافر منهم **قوله** سلم اي لم يستعين به ولا يخطوا وكعد

قوله

فان يكون مقتول شهيدا فيما **قوله** فيسرد فدي في ثيابه لا يفي ان السنة تكون التكنين
والدفن في ثيابه والا فتكفنه ودفنه واجبا وكان المتين على المصنف ذكرهما فيهما
اقضاه ذكر السنة هنا والاستسنا السابق من عدم جوازها او عدم وجوبها الغير هما
ذكر ثلث **قوله** في ثيابه قال شيخنا ولو لم يجر وجرال ما عليه من الخباثة وان ادى الي
ازالته الشهادة **قوله** ابقا اثر الشهادة وهو الدمل او داء ان يحجر يوم القيام
كالمسك وهذا جازي على الغالب فقد بحت بغير حرج وهذه الحكمة تصلي في ترك الفصل
دون ترك الصلاة **قوله** والمعظم ظاهرة العطف على انفسا في اثر الشهادة وفي
المنهج انه منسوب ولهذا جعله الشارع حكما لتترك الفصل والصلاة معا وفارقها هنا
صحة ذلك ووجوبه في الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين بان هذا فضيلة مكنته
لا تظهر الا بترك ما ذكره والنجفي ما في كلامه من الواحدة للتساؤل فرأيه **قوله** وقيل غير
ذلك الخ وقيل لانه في الجنة دون غيره وقيل لانه يشهد على امة يوم القيامة وقيل
لان دمه يشهد له وقيل لان الله شهد ببقائه وهو ذلك **قوله** او يحدوه العترة فلا
الا ان يجعل على ما عدل في قتله اي في الطريق المستحق **قوله** او يحدوه العترة فلا
وكان من مات في ذنن الطاعون او بعد من الطاعون كان في ذننه صابرا محتسبا وكذا
من مات بالطعن ولو من زنا وكذا الميت بالعشق ان عفا عنه ولم يمسس من العترة من
مكب الجرح لشر الطاعون والسيفنة تعديا في وقت هيجان الامواج والرياح **قوله**
فمن شرب في ثيابه الاخرة اي باعطائه من الماء لثيابه او ما شرب لانه لا ينفذ فهو من
مات في قتال الكفار لا لا على كذا الله تعالى ولم يعلم به ذلك فالشبهة لا تنافي
قوله والاسقاط هو ان لا قبل تمام سنة تشر وشهد حاله حكم البصر مطلقا كما اعتد
شيخنا الربيع من نفيه ومهرج كراهية شجر الاسلام وغرو ان لا حكم لانه قبلها
سبكه **قوله** فلا يصح عليه اي تحريم الصلاة عليه **قوله** او بلغ اربعة اشهر
وظهر فيه تحطيطه والا فله ان لم يبلغها **قوله** فيفعل اي وجوبا والتكفين كالدفن
والجنازة من لم يبلغ اربعة اشهر ان لم يحطط فيسرد مواته تحرقه ودفنه **قوله**
ولا ينفذ اي لا يجوز غسله بل يرمي بالماء الفصل وشبهه لو لم يحضر في البيت البايع الى اضع
الاجني المارة واجنبية في الرجل باليسير والشيخا ويندب اليه في الصغير كالفصل وما

قوله

قوله

في ثيابه وهي واجبة في تركه من لا دين عليه ولا في ورثته محجور او رضي الغرماء ان لم
يرضي بعض الورثة **قوله** فيسرد من جميع الخ ووسط او لا طرها واحسنها او سجا
شرورها الذي يلبسها التي تلبسها ثوبتي طر العليا واليسر ووقفة الامين وهذه البقية
كما يفعل الحي في ثيابه ويجل فوق كل منها حنك كالمرويس في القف الابيض والمرويس
او في الجذبة ويجوز غيره ما يجوز لبسه جارا ولو من شعر او من وطين ومحرر المرويس
لرجل ان وجد غيره وشبهه المزعفر ويكن المعصر ولو في بعضه وغيره لا يرض ولو المرأة
قوله وفروض الصلاة على الميت وهي بهذه النية من خصا بصر هذه الامة او مطلقا
وما ورد من ان الملائكة صل على ادم بجوزان براد استغفرت له وعن الفروض وبت
المركان الاستعمال ما قال علي بن عبيد **قوله** واربع كبريات فلو نقص عنها الرضعة استدل على
انها لو ولد عليها لم تقبل ولو ابعده المأمور فيها الرضعة سوا اي بينها ذكر ولا تعمر او في
رقم اليد ثلاث مرات بطلت **قوله** وفرك النية باوها اي باول التكديت وهي تكبير
ايحرام وفيما في غيرها **قوله** او يد لها على التقصيل المتقدم في الصلاة **قوله**
بعد التكبير او في وقال النووي يحكي بعد غيرها ايضا وله على هذا وجهان مع ترك
لغيره وانما عاين المارة نعمت عن عقبه لا في السبوق ولو على المصنف بعقبه بدل
بعد في الكل كان اولى بالصلاة واقبلها المهر صلي على محمدا وحذ ذلك **قوله** يخفى المهر
ارجح هذا اقله وانما ان يزيد على ذلك ما ورد مما هو مذكور في المطولات وهو اولى
من غير ما ذكره ومن الماتر مطلقا المهر اشرعنا ومينقا وشاهدنا وغلبنا وليرونا
وصيغوا وادركوا اننا المهر من اجبته منافسية على الاسلام من توفيت من اقوفه
على الجمان ومنه بعد هذا المهر انه عبدك في الذكرك والذكرك في الانثى ومملوكك في
المختنق وان عبدك يخرج من روح الدنيا اي يشر رجلا وسعيا ايات اعيان محجوب
واجاب فيها اي ما يحبه من محبة المظلة القوي وما واديه كان يشهد له بالذلات
وملك لا تترك لك وان محمدا عبدك ومملوكك وانت اعلمه بالهجرة ترك لك وانت
غيره يترك له ويترك هذا الضمير في في الدعاء لا في اصبح فتدبر الى رحمتك وانت عني
عن عزاءه وقد جئت لك ما عنيك شفعه الله المهر ان كان محسنا فز في حسانه
وان كان مسيافا فز عن سيادة وقد فتت القوي وعذابه الفصح له في قويا وجاني القوي

المختنق وغيره البائع الفصل فيفعله الفريقان وهو يفسد الفريقين ولو لم يلفظ لما فهو
كافي بتمحيه لا يولي غسل الرجل قاربه كزينة لرب ثم والبرحان ثم يبيت المالك
ثم الجانب ثم الزوجة ثم الحاد الحارم ويغسل المرأة قاربا ثم ذوات الولا ثم الجنب
ثم الزوج ثم رجال الحارم ويندب كون الغسل لسانا على ذوي عداوة واقوال الغسل التبرير
البدن الما اولاديه لانه مذكورة فيه كالمراجلان وضك كحي ويغسل مرة يسده
ويحيط من زوال الماء ثم يصب ما قراح ويقدم شقه اليمن المقدم ثم اليسر المقدم ثم اليمن
المختر اليسر الخ وكل ما ذكره في ذكر الما القراح ثلاثا وكل من تكبر بواقبه كذلك ويترك
ان يغسل في نيف بال في محل خال ليس فيه غير الغسل واليمين والولي على من رفع كوح
ويجوز في غير ذلك وجوب نظر العورة ومساها بالضرورة ويكره نظر وسريرها بالحاجة
فيجب لفخرة عند غسل السواين مثلا ولا ينفق وضوايته واخذله يخرج شي
ولو من فرجه بل يغسل فقط لصحة الصلاة عليه ولا يجوز قطع قلعة تحت الحاجة
ويمن على من يحاجة تعذر الا التوا لاجوز الصلاة على من اذنته بتمه ولا يجوز قطع
قلعة تحت الحاجة تعذر ان التوا ليدفن بالصلاة عليه **قوله** فيما فر وجوب
غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وحمله **قوله** كنى لا يقرب الحرم طيبا اي يحرم
ذلك ولا ينجي انه لا يقع له هذا الاستدراك اذ لم يتقدم ما يستدرك عليه واخبر كلامه
ان غير الحرم طيب وهو كذلك ولو في الحدة فيجعل في الما القراح في الغسل وفي
كنهه اي في فوق بدنه وكل لفافة **قوله** ولا يجوز شعره وظفره ولا يخطى الخ اي يحرم
جميع ذلك ولا يذوقه على فاعل ذلك وما قبله على المقعد **قوله** ويكره الخ اي يحرم
فقط قلعه كالمرويشة شعره ينجي مشط واسع الانسان فان تنف منه سبي ردايه
في الثفن ندوا في العترة وجوا فانما طيبا بقا القوي لما ورد انه يبعث يوم القيامة
مليبا وهذا فارق اثر الصيام والصلاة ونحوها **قوله** قالت عائشة في مطابقة الليل
المذلول نظرت امل والسنية من حيث الزيادة على الواحد ومن حيث ثوبها الغائب مع
انما لما رايته واجب الى سرجع اليك **قوله** ويجوز رابع وخامس سابق ذكرهما **قوله**
بذلك اي ما لم يكن في الورثة محجور عليه والضرع ما زاد على ما يبعث جميع البدن **قوله**
والزيادة على خمسة مكرهه فيه مامر **قوله** ومن كفن من مامر من الرجل والمرأة ثلاثا

قوله

حيث لا زكاة لان الملك اضيظ **قوله** بالانفع المحاي على المخرج وان صح في المناهج
قياسا على ان كان غيره ما يات من الارل حيث يات به الاضطر من محسبات لبون او ارباح
حقاق وفيه بان هذا فيكونا عاذا بخلاف ما هنا وذلك لانه لو كان عاذا فله تحصيل
ما شانهما **قوله** وهو انما يتبعه تحصيل ما شانهما للمعقد ووجهه شيئا يتبعه شيئا
الميل **قوله** والباقي وهو ما قبل المعقد ويرى مقابله بتقريبه وقت الشرا ويجمع
يقترن مع المعقد ونسبته من لهجة فان كان اشترى عشرة دراهم وثوب قيمته خمسة
فما قبله ثلث مال التجارة فيقوم بنقد البند ولو اختلف جنس المعقد لم يكن احد هما
بلاخر ولا يتبع زكاة من لم يبيع نصبا منها او من احدى هاتين **قوله** فان كان غير نقد
البلد صوابه ان يقول فان كان مال التجارة او كان غير المعقد لان الكلام في المعقد
الذي هو مال التجارة لا المقوم به الذي هو نقد البلد **قوله** كساية وتخل هو الغلب
والشرط **قوله** غلبت وجبت زكاة العين ان اكل نصبا ما دون الاخرى **قوله**
بخلاف زكاة التجارة اي فانما يجمع عليها وكذلك لا يكتف جازها **قوله** في باب الاحوال
اي في بقية الاعوام فهو جمع حوالا لجمع حال فتأمل **قوله** ويجب مع زكاة العين المراد
بالعين مصاحبها في الوجوب لا فيما وجبت فيه كما هو واضح من كلامه فصوره فيما
لواشترى ضا وتخلوه من بقية التجارة فيجب زكاة العين في التمر والحب ويجب زكاة
التجارة فيما عداها ويبدأ بحول التمر والحب للتجارة من وقت المزاولة والمصادرة عند تمام
حولها ايضا من غيرها في التمر في المثلول لاختلافه في زمانه **قوله** ان بلغت اي
التجارة اي قيمتها انصافا فبعد عود الضمير على المضاعف اليه مع حذف المضاعف وان بلغت
الزكاة اي قيمتها فيه حذف المضاعف فان لم يتبعه فلا زكاة فيها لان المقدم للزكاة والحب
في هذا العام كما هو ظاهر من قوله فيما بعد في المعقود لا في الحول **باب زكاة النعم**
سميت بذلك لان النعم انعم الله بها على عباده بعموم الاشياء بما قد مر ما لا ينبت لانها
الاشياء التي لا يرب **قوله** ان لم يخرج اي فان اجزعت باسقاط مقدمه سائر ما قبل السنة
اجزا اخرها حتى لا تكتسب العرف لخصلة الضمان عليه والسكون المذكور في هذه الاشياء
تخفيف **قوله** وتعتبر الخ اي لانها من غير الخس وكذا يقال في الشاة بعدها **قوله**
بان لم يملك ما راجع لعدم العدم والبعده لعدم الشرعي ويجوز ان يعلب هذا بما روي

البيع

البيع **قوله** وقت الوجوب الاولى وقت الاخراج لان المعقود وقت كونه على ما اذا استمر
العدم اليه **قوله** ولا يكتف كونه يارخ اذا كان في امله الممان لانت محاسن لم تكفنه
اخرها ولا يخرجه اخرج ابن لبون او اخره فيجب ان يخرجه او يبايعه بصفه او يتحصل انت
مخاض كاملة ولا يخرجه من ايدى لوجود هذه التيمم في الدفان لو انتمت ابدل في صحاح
ومرض كلف كامله بالنسبة فان كان نصفيها او نصفها او اضعافا كاملة فساوي نصف
قيمة مريضه ونصف قيمه صحيحه ولا يجزئ لحن من بنت لبون لم يخرج حقة وياخذ
جواز او بنت مخاض مع جوارك وهو شتان او عتقك درهما او له صعد درجتين فاكش
وله مع النية على المعقد وياخذ جوارك او الكثر او يزوج دفع ذلك ولا يخرجه صعد
درجة وفي ما له وديها ما عكسه **قوله** مستان فقد مر انه يزوج دفع ذلك ولا يخرجه صعد
في الثلثة وكذلك في ما بعده **قوله** وقد وصفت الملك على ذلك وهو لو كان الزيادة
واحدة وعليا يتعلق به من حمل الاحاديث على ما اوفى من ذلك بالجمع بينهما في شرح الشيخ
وحاصله يرجع الى ما ذكره هنا **قوله** فان وجد ما له احدى اهي بصفة الاجزا احد
قوله ولا ياتي ان لم يوجدها له احدى اهي بصفة الاجزا بان لم يوجدها شيئا منها او وجد
بعض احدى اهي بغير كل منهما او وجد كل منهما احدى اهي بصفة الاجزا **قوله** وان وجد
اي بصفة الاجزا اما تقدم زكاة الاضطر اي لانفع للفقير ان كان فيه ما اضطر والتمس بينهما
قوله انهما هو في المخرج وان بقي الوقت وكذا فيما بعده **قوله** تبين سمي
بذلك لانه يقع له في المخرج ان يخرجه بغيره او في طرفة **قوله** والبقية تقع على الذكر
وتبوع هنا ما في الوصية في الاذني خاصة وسمت بذلك لانها بقية الارض اي تشققها
بالخروج والتمس خاصا بالذكر ويحرم من حقه ان يخرجه بغيره بل يخرجه بالباقي لانها بقية
العلم اي تبين اصول **قوله** وسواها ذكره ان كان يجب لخراج ما يخص كل باق في ايدى اهل
لمع نقل الزكاة اودعه لادام لان له النقل **قوله** ما بين انصاف المذكرة في الماشية
عقودا يجب به زيادة في المراجب وانقصت نصف شيئا منه ويسقط ما تلف من النصاب
قبل القس من الاخر فيسقط من المراجب النسيئة فيسقط في تلف شاة من الاربعين بعد
تمام الحول وقبل ما ذكره من الاربعين جزءا من الثلثة الواجبة فيها **قوله** لا يخرجه الا شاة
واحدة وان بعدت المسافة خلافا لادامه احدى اهي الله عنه **قوله** تنصت خرج ما لو كان

فيما انفي فلا يخرجه عنها الذكر وان كان الذكر قيمة من الذي اذ ليس فيه قصد دفع المستحقين
به من الدر والنسل في المخرج **باب زكاة النابت** هو شامل للزروع والثمار
الغزل والعنب وقد مر ما في زكاة الفطر لتعلقها بالاحوال **قوله** يوم حصاده المراد به
ما شمل الحصاد فالذي لا يملك طابق او طر حقيقته ودخل الثمار القياس **قوله** رطب فتؤخذ
زكاة منه ان لم يثمر ولا يثمر او كذا يقال في العنب **قوله** من الجوز اي التي تقتات
اختيار الضرورة لم يخلطوا غسول **قوله** ودخل هو يوم من اذمة **قوله**
بأمره الا بطول السلة والعشور هما ان يثمر كما يثمر الشمس والقمح وكذا تدويرا
كل صطكا والغزل **قوله** ووجهها العشر الخ ولو سقي بموتة وغيرها وجب اسقط
من كل باعتبار الزمان لا السقي فلو سقي سبعة اشهر بقيت في المطر في ستة اشهر اخرى
ثلاث سقات انصاف وجب ثلاثة اشهر فلو سقي سبعة اشهر بقيت في المطر في ستة اشهر اخرى
لثلاث وعشرين في العتيل للصوق علة الثاني وانفصال واحد وان من اثنين **قوله**
والعشور وشلة البعل يفيض الموحدة وسكون العين المصلحة وهما ما يشرب مع وقته
بالسقي **قوله** فقل الاصل في زكاة الاصل هو قوله يخرج بيان اول وقت وجوب
الاخراج لا في انعقاد السبب لان الجفاف بما به الكمال وكذا المخرج فهو بطريق عام الحول
والنقصية ونحوها شرط التحاكم فيه افادة عدم توقف وجوب الاخراج على النقصية
ولذلك هذه الاستفاد من كلام المؤلف فاقاله في شرح الاصل لا يبريد بدو الصلاح
الاجفاف والمخرج وجعل المخرج ان هذا هو انعقاد السبب باطل لانه يبريد بدو الصلاح
لا بعد وكان الصواب على اعتراضه ان يسقط لفظ بعد فتأمل فافهم **قوله** ويقتدر
شرطه هو في المخرج لانه المخرج والمخرج **قوله** رطبا هو فتح الارض وسكون الطا **قوله**
لقل للمخ نصاحبه ان يضر فيه بالبيع وغيره فان لم يضر فيه حتى جف ونقص
عن النصاب تبين عدم الزكاة فيه ولا يضر للمخرج من نصيب المخرج لما لاك باللفظ
وقول المالك كذا **قوله** ليجوز جافا اي منه جفافه او من غيره حاله
خمس اوق وهو الكيل المصري ستة ارادب ورام ارادب على المعقود **قوله** وان
يوزع الى اخره هو قول مخرج والمقدور خلافا لكانه شيئا لان المعقود عام الملك وان
لم يباشر المالك ولا يبريد زكاة كان وقع الحب بنفسه او بالتأخير جاز وفارق السوم

في ستم من اهل على
ان كلامه كذا
ما في الاصل

بالمشقة اعتبر فيها قيمة المالك لكانه ولا كذلك الزرع والثمار وخروج المالك المذكور
جيب على السبل من دار الجوز الى رضاء او ثمار الغزل المباح للصغار وما وقف من ثمار يستان
او جيبه على الساجد والربط والفقير او المالكين فلا زكاة في ذلك **قوله** ويخرج
الزكاة اي وجوبها وكذا يخرج الوسط من العر والمردف ذلك ما يفيض الانواع لكل النصاب
وصفة الاخراج من احدى اهي وصريح كلامه انهم عدم العر لا يصح الاخراج من الوسط واخر
الاي في احدى اهي من الاخر في اجمعه **قوله** وهو ان يخرجه في احدى اهي
وهذا اي عاذا يكون زمن المصادرين في عام واحد هو ما صحه الشيخان وهو المعقد ويعتبر
في الثمار الاطلاع لا الجواز على المعقود لان زمن المصادرة لا يطلع ليس بخيار المالك **قوله**
وامر من صحه المخر صريح في ان الاسوي فيكون الضمير في قوله عاذا الى النصيب
لنعم من صحه والموجه عوده الى اسم الاشياء المعبر عن الغزل المذكور **قوله** ويجاب
المظهر ان هذا جواب المصنف وفيه تسليم التناقض بين كلام الاسوي والشيخين
وقد يقال انما عاذا بهما من اهل المان لان ظاهر الكلام ان الصالح منسوب للشيخين
لكون هذا القول منقول عن الاقرين واكثره النقلة فقيد التراجع فلا يعارضه نصيب
الاصول المان لعل المصنف فهم كلام الاسوي ان ضمير قوله عاذا الى المصنف فاجاب
بما ذكره كملت فتأمل **باب زكاة الفطر** نسبة الى احدى اهي الذي هو اول
شوال والثاني جزء من رمضان وقبل نسبة الى الفطرة التي هي اصل الفطرة لانهما طهارة
للدين وفرضت في السنة الثابتة من الهجرة التي فرض فيها رمضان وقالوا لفظ الفطر
مولد لخرق ولا يعرب **قوله** على الناس اي اخره ولو كان هذا في المخرج عن نفسه
او غيره **قوله** على كل هذا هو المخرج عند دليل التيمم بالاسلام فعلى بعضه عن بعض
المصنف يعني تبين الحديث **قوله** بالغروب اي مع جوفه من رمضان وكان المراجب
على المصنف ذكره فافطر عن من مات قبل الغروب واخره **قوله** وما
لذلك المراجب ان مله وقوف فان عاد الى الاسلام وجب والا فلهذا في فطره وجبت
حاله انه لا فطره وجبت قبلها ففيه من ماله ولو في المدة وكذا فطر من وجته
وعنده ويجب على كل فطر وجبة السمت وبعد ذلك وقرب سمت كساي في وقت
الليلة التيمم **قوله** من لا يفيض الخ والصحيح ان الدين لا يمنع وجوب الفطر وانما

بالمشقة

شرح المنهج فوارد فالبولاجه والله الموفق والمعين **قوله** وتسع ذي الحجة منه يوم عرفته فذكره
تكرار لمن حيث كرمه يومه ومن حيث اختصاصه برفعة يومه للحج ما يام هذا العشر افضل من
ايام العشر الاخرين من رمضان لاشتغالها بطاعة الشك واليالي بالاعمال لشدتها لاجل ليلة القدر
قوله وهو عاشر ذي الحجة وقد تقدم التساع عليه مناسبتها لواقع وكان الاول للعكس من حيث
الافضل **قوله** بذكر السنة الماضية وفارعة بانه من خصائص هذه الامنة بخلاف عاشر
لشأنه من بني لثانيه **قوله** وصوم يومه اي وهو صومه وفطر يومه ولو وافق يوم فطر يوما
ما يطلب صومه كما شرطه في شفا يسقط فطره وبهذا المطلوب وقال بعضهم بغيره فافترقا
والشيخان الرضائيين صومه واخرجه عن ذلك المطلوب لعله لا كونه مقصودا في هذا الصوم
فتأمل **قوله** افضل الصيام اي انواعه المطلوبة على خلاف ذلك فلا يدخل ما يترى وقت او سبب
وافضل هذه المشتقة على النقص قال بعضهم هو افضل انواع الصيام مطلقا لشدته على
المقتضى **قوله** وهو يوم الابد فيه ما يأكفه اي ما يطهره اي سائر عن ذلك من اوله قبل
الزوال شرطه المقدم وله تعليق لبيان قيمته وجود ما يأكفه **قوله** يصوم حتى يقول لا ابي
يتابع الصيام ويتابع الفطر ان يفتر من حيث انه صلي الله عليه وسلم كان اذا وقع منه امر
دوام عليه فراجع **قوله** وما رايته الا في يومه دليل على صيامه جميع شريعتين ولا يملكه بيت
الدليل والمداولة ان يقال ان يومه على غير ما قيل في جميعه فتأمل **قوله** وصوم سنة يامري وجود
سنة يامري شوال وان لم يصوم بها او افترها او صامها عن نذر او فطر او قضاء عن رمضان ونحو
نعم لو صام شوال لقضاء عن رمضان وقصدت اخبرها عنه لم يحصل به في صومها من التمتع ويترك
موافقها يوم العيد وتقامي او تقوت بغير شوال **قوله** ثم اربعة الحج فبذلك من افطر رمضان
لم يصمها وانما العلة لا لفصل بين صيامه وقديح التبعية فشمس المقدرية لانها اذا صام رمضان
بعدها وقع ما يقتضي عدم الوضوء لشمس التبعية كما في فضل الفريضتين **قوله** كان
كصيام الاخر اي فطره او لا خصوصية لهذا فتأمل **قوله** للثامن والعشرون ويندب صوم
السابع والعشرون قبله صياطا لاعتقال فضل الشهر سميت سودا سودا لاجل ان في جميعها
سميت التي قبلها بالوجود في جميعها **قوله** المبرور اي ان لم ينجس صوم يومه ولا يومه ولا
السافر من بعده **قوله** والحال ان لو كان في يومه **قوله** والموضع الجيران معصوم ونوعه
ادبي ولا اربعة كما تقدم في غير موضع **قوله** اذا اخافوا عيد الفطر وما بعده وقد عرفت ما قيل

قوله

وان قل من دفعه **قوله** ادري جرحه اي غير النافذ والاصل في الجرحه مقطر **قوله**
فصله ذلك اي الذي لا يخرج وليس له جرحه فانما كالم **قوله** واستنابة اي طلبة الحق فلا يصح
لوعده لم يرد منه شي باختيائه ولو اصرح في فيه ليجب متصل بخبره انما يرضى به في الصور
والصلوة لا بطلانه بغيره وبطلانها بغيره في جميعها او بغيره في بعضها او بغيره في بعضها
ذلك راي الصلوة على الاصح في دفعه وبطلان صومه **قوله** وانما الذي يخرج به الاستنابة
ولو جازيل او غير شوية **قوله** بل في شقاي ما ينقض له الوضوء ولو جازيا لا ينافي مالا
ينقض ولو امر او محرم او عصى او ما لا ينافي في دفعه **قوله** بشبهة صرح هذا ما بعده انه
اذا لم يكن بشبهة لم يضر وشيئا قال بالافطر مع عدم ما يحث لاجل ان لا يكون لها على
مالا المرتبب عنها انزال كل اتفاقا او صلوة **قوله** اي في يومه او في الايام او مع نوم
لكن مناسب لما بعده الا ان يومه لا يفرق بذلك فتأمل **قوله** بنظره كونه ان كانت عادت
الانزال بما او كرهها حتى لا يضر على اعتد **قوله** ووطي الا ان علت عليه المرأة ولم تحمل
منه حركة ولم يزل قاله شيئا **قوله** ذلك كذا في من وصله عن اليها **قوله** او جعل
بالختم اي ان كان معذورا بقرع عهده بالاسلام بان لا يمضي بعد اسلامه وتكليفه من
يكن فيه التعلم ولو لم يخالط ان قبله او بعده عن العلماء بان لا يجد ما يوصله الى المعلم مما
يجب صومه فالحج **قوله** للعدة علة لقوله فلا يفسد الحج **قوله** اي في حاله فحرره وهذا
بالصحة لاجل كونه بمنزلة الحائض في الحيض والعدة في الحيض ان علمه **قوله** لزوج الاول وهو الذي
طلعه انما لا يضر به عايد الجليل **قوله** وفي تخصيص اي لا يصير احد من زوجين محصنا في
الزوج في زوجته **قوله** وايضا علة اي لا يفسد عليه ما يطلب في عدة طهره في عدة الزوجية
له ولذا لا يفسد عليها ما يطلب في عدة طهره من فطره او من فطره من فطره او من فطره
لم يحصل به **قوله** لذلك اي عدم حصول مقصود الزوجية **قوله** في الاستبراء بالطلاق
يكفي في التبرئة كما اذا استؤدت فالتكثير من التبرئة **قوله** لبيان التبرئة اي حجبها وانما يثبت
بذلك حسا **قوله** وفي غيرها منه التصديق بما اذا كان في اقبال الحيض فيطلب في الوطى في الليل
دون الذكر ما التصديق نصف دينار فطوب في كل عصبية كاس في الحيض ومنه ان ترض
السبب لانه قضي في اشالة ان وطى في الليل دون الذكر ونظم بعضهم بعض هذه البريات
بقوله **قوله** والذين يمشون في الليل في الايتان **قوله** المال والخليل والاحسان **قوله** وفيه تارة لا ينفق

الخير

قوله حرره الطلوع اي من حيث تأخر الفطر لانفس الصور وكذا يقال في الكوفة وقيله ويعد كذا في
قوله وانما الذي يخرج بالافطر لانفس الصور فهو مندوب ويصح نفيه ان لم يقيد بالافطر
نعم لا يكره الافطر لسبب وخرج به ايضا جمع اثنين منها والى الجملة والافطر من غيرهما ساجدا
او بعد هذا لكرامة **قوله** ولا يضر في اي المصنف عن التبرئة بغيره في يوم الجملة ولم يراع هذا
مع الصم لادمانه والسبب ولعدم الافطر اذا اذاعها **قوله** من خاف به ضررا اي لا يوجب التبرئة
ولا حرره **قوله** خلاف الاول في المصنف على هذا فيكون بالكرامة في كل هذه الامور خلاف
الاول **قوله** والحال ان في لثانة او ما عرض من حيث الوقت ولا يضر ايضا والمصنف فيه من
حيث كونه متلبا لبيعة فاسدة فتأمل **قوله** حايض ونفس الامعاء وحكته ان لا يجمع
عليها مضيقان ولهذا فارتقت الحجب اولان للمنع فيها تعدي **قوله** بل يجب ومثله من
صدق من شئ به من صلي او فاسق او غير فيجب كغيره لاجل هو علة المنع وعدم الصحة ولا يتأتى
قوله لكرامة هنا ومنه بوجاهته تجري فيه صوم قضاء لم يقدر **قوله** ان يصلي به ما قاله ويشتر
فلا يضر بغيره يوما ولو اقرضه ما منع الصور بعد كذا قاله شيئا وغيره في بعض الظاهر لانه ثبت له عادة
عصا منه فتأمل **قوله** لسبب في يومه ليعذر بالسبب واذا فرغ السبب استمع غيره وانما يقال
في العادة ويكتفي فيها ولو لم يفرغ في يومه كذا قاله شيئا وعنده على هذا في الاحتجاج المذكور قبله
نظر كما علمته **باب ما يفسد الصوم** وعلم بقوله يفسد ذلك الكلام فيما قبل عليه بعد
الاعتقاد وعلما لا غلب **قوله** من سقاه في مفتح وعلمه المراد عند الإطلاق ولو قال انما يفسد
بذل وصوله لكان اولي في شرطه ان يكون عامدا على ما ذكره في الصور مختار كما سيذكر **قوله**
جرحه وهو العلة والاداء **قوله** ولو بغيره البازي الذي يوجب عن يمينه ولو كانت العين ما
يقتضي به اذ القنة اسم للداء الذي يقتضي به وارضع كمن يعاقب في الحقتان وجعل البازي
للسببية لانه في المعطوف بعده فتأمل واخر **قوله** حتى يذهب هي غير ذلك ولا في كل واحد من
فيها لاجل ان يمتنع بعده ويقاس بما فيه من غير من الحيض ان لا يفسد **قوله** بالعبادة والكتابة والامر
لنحو ذلك بخلافه اخذ من العلة **قوله** بالسم وكذا في الشعر ومنه دخان لاجل ان فيه كذا في غير ذلك
ما فيه من كذا في الشعر **قوله** وان وجد بطل الكحل وكذا في غير ذلك من غير ذلك
لما استمر امره بغيرها **قوله** المسامحة في المصنف والمصنف سمى سمه في المصنف من اجزاء شعره
فهم نحن مثله في كل عين فانما في كل عين من اجزاء شعره فان كان بامر فطره والافطر

العبادة **قوله** والاداء لفظا واقتداء بالعبادة **قوله** ولما بعضهم عليه ما في قوله **قوله** ومدة الزفاف
واخساره **قوله** رديب بعد طهر **قوله** تصدق في الحيض في الدم **قوله** اذا في المنقول فاحفظ
نظم **قوله** الكفارة او العطي وتاين **قوله** او لم يفرغ عدل اي لا يرد وسيلة الزنا للكرامة
بعدها نحوها **قوله** فلا كفارة له الا ان يفسد في يومه او في يومه او في يومه او في يومه او في يومه
كأن لا يفسد من احد غير صور صلاة او عاتكان ومن افسد صوم غيره في يومه او في يومه او في يومه
الصائبة **قوله** ولا يفسد في اوله او في يومه او في يومه او في يومه او في يومه او في يومه او في يومه
الليل فانظر في انما اذا لا انما عليه **قوله** بل في الدم الذي لا يفسد في يومه او في يومه او في يومه
وجده وتبين في المنهج **قوله** في الحيض فطره في يومه او في يومه او في يومه او في يومه او في يومه
من تعدل فطره جواز له كما في مريض كذا في يومه او في يومه او في يومه او في يومه او في يومه او في يومه
فمن ان تعدل فطره لا فلا **قوله** في الحيض هو في مريض والحاجة اليه اذ الكلام في الحيض الخاص
اعني رمضان **قوله** لتقصيره اي حقيقة ان تعدل وحكا ان لم يفسد كسبائك او جهل والظن
المذكور في كلامه غير قيد **قوله** لذلك اي حقيقة حقيقة ان كان لا يفسد لاجل ان لا يفسد
قوله لم يعلم حقيقة الحال هو إشارة الى التمتع في ذلك وهو ان كل من جازله لا يفسد مع علة
بحقيقة اليوم لا يفسد لاسا كذا **قوله** بل في المساء والمريض وكل من لا يجوز له مع ذلك بغيره لاسا كذا
وسبب في بعضه انما اول **قوله** فافترت كمن يحض في الايام في يومه او في يومه او في يومه او في يومه او في يومه او في يومه
شيء في كرامة كسوا كذا **قوله** فافترت كمن يحض في الايام في يومه او في يومه او في يومه او في يومه او في يومه او في يومه
في رمضان وقد ياتي بعض انواع الايتان في غير رمضان كذا في اسلامه كسوا كذا واجب
السمع على الاصح الا في جملة **قوله** افترت كمن يحض في الايام في يومه او في يومه او في يومه او في يومه او في يومه او في يومه
واجب كذا في الحيض وجاز ولا يكره في الجملة ولما باعترافا بغيره اربعة القضاء والكفارة
اوحدها بما يجوز ولا علة وليس كذلك فانهم **قوله** ونفسا او بغيره في يومه او في يومه او في يومه او في يومه او في يومه او في يومه
او بالليل ولا يفسد فاعطى فطره وانما يفسد لاسا كذا بقصد الصوم فقط **قوله** كذا في مريض اي
لعدم المشقة في قضاء الصوم لعدم تكملة بخلاف الصلاة **قوله** مشقة شديدة اي لا يفسد
التيوم والافطر من الفطر واجب وكذا يقال في المسامحة في المصنف والمصنف سمى سمه في المصنف من اجزاء شعره
واطن اسفهم غير رمضان وتخصيص الدليل لا ينافي فيه فتأمل **قوله** على غيره اي من جوار
معصوم والمصنف في هذا واجب ان توقف انما عليه وخرج الحيوان المال بالافطر لانتفاذه

الاخير واليه الحقائق ومنه لا يخرج الحاج لطواف الوداع **قوله** فلا يخرج من ربه اي لم
 ياجزوا من سكنه هناك **قوله** ما لم يردوا اليه اي الحقائق لا يبتدكونه الذي جازوه كما هو
قوله قبل تلبسه اي شروعه في ذلك لطواف القدوم ولو بخطوة **قوله** ليالي من ايام كل ليلة
 منها كما هو ظاهر **قوله** اي مضطرا الى عطف كل ليلة منها والماض الاستغناء بعد فساد **قوله**
 ان لم يرد من جميع استغناء وسائر الفعل وان غربت الشمس او لم يخرج وجب من غير ان يفتل
 فترتبه بحله **قوله** ولو بحضور ساعة فترتبه ان يركب في ربه بها كمن والمرايد الساعة القطعة
 من الزمان **قوله** فليس بواجب عليه اي لم يردوا لعل السقاية نعم لو غربت الشمس على الرافض
 مفارقة بياني في ليلة منها وجب عليه ميت تلك الليلة بخلاف لعل السقاية **قوله** **قوله**
 لم يردوا ولا يردوا كسر الانام مع عدم التاكيد والرجاء وكل منهما جمع **قوله** وقيل
 ليالي من الخرج بياني الذي فلا يقطع عنهم **قوله** قيل سافر القسري وقروا صوله
 مسكه **قوله** فلا يقطع عليها بخلافها لكن يجب عليها العود اليه ولو بعد سنين ولا تخرج
 اليه لئلا ينالها من القسرة وان كان جميع الحركات كالقدوم قبل **قوله** قيل عارفة تركه اي
 ينالها بحيث تصل الى محل قصر الصلاة فيه **قوله** والذي عطف على الاحرام فهو اوجب الثالث
 ويشترط كونه سعادا من يريد رعا حاصبات حسنة ربه وان اتى في اوقع بخلاف عكسه
 وكونه سيدا من اجل ومفاتيح ملائكة كونه يسي ما فاذن في الوضع وقصد ما ربي كونه في ذلك
 قصد غيره ولا قصد للشاعر وان وقع في الرمي الذي قد مر ثلاث اذرع من جوانب الشاخص
 المذكور وكونه يحجر لاذن **قوله** وسائر الجواهر المنطبعة اي فوجا كالخشب **قوله** اي الج وسيد ذكر المرأة
قوله ليك هو شيئا كاجابة بعد اجابة **قوله** ان يكون كالحجر على الاولى **قوله** والمالك بين
 الوقت هنا بسكتة لطيفة من اجل التبعيد **قوله** عند الفراغ اي بعد الفراغ في ثلاث مرات وليس
 تثليث الصلاة ايضا **قوله** وانما يرد الى استقلاله فوسنوت للعبه والله يركب عند طواف
 الركن كما في الجميع **قوله** الحاج او قارب وكذا حلال **قوله** قبل الوقوف وكذا بعده مطلق الكتب
 يكتف عنه طواف الركن كما في الجميع ايضا من عمل عنه من وقفا دخل كانه نصف الليل والمطلب
 من طواف القدوم لان وقت الغرض لم يدخل وله السعي حتى ان لم يدخل نصف الليل قبله
 خلافا للذين يحرمون **قوله** وشدة سعي بين الميادين كلام المصنف كانه في ان الغرض بين سعي
 على الظرفين وان سافر على راي الميادين وهو صحيح اذا ربي الميادين المصنفان يحذفان

[illegible]

قوله الدواول وهو محرم فبسته كما هو عليه الجزا والجل في فخره وكذلك في غيره خلال والغيرة
الاول منه لاهو وكذا فيل فيا صيدله **قوله** الامان بالمشاة بعد ان عجز الافرغ من الحزم والاراد
هنا الوجبة لانها المأكولة وجاز الامان بها لانها مقبولة غير محرم بغيره ومعنى الجملة عليها
الاشارة بقولها الذي هو معنى الامانة في كانه للمصنف **قوله** ادب على اهلها اي قبلها انهم ما
قبله **قوله** ولشعر فاحده او بعضها كما في الذي بعده وانظر ما فيه ساكنات المصنف **قوله**
اوليته وكذا ارشعوا الوجه وسبب الغلبة به من شدة واحدة او بعضها الحصول لترفحه
بذلك بخلاف الازالة للشعر والظفر فالحق القيدية الا في ثلاثة **قوله** عدم وجوب الغدب بغير
علا الجوف ولا على وجهه ومثاله الصبي الذي لا يرضع عن غيره عليه **قوله** نبتت من الشعر في العين باي
تأويله ولو ادني اذى وخرج العين الانف **قوله** وفكره كالمراءاة في بامر **قوله** لبيضة
اولا من الجوز منه وانفخره وكذا انقلب عليه في غيره مثلاً **باب الخلل** من ذلك بمعنى
حصول عدم وصفه به فمثل **قوله** وان عدها اصل سبعة بزيادة الوجهين المشار اليهما
بقوله ومثراي الوجه الاول تمام الوجه والآخر ومنه تمام ترك افدة والمصنف دخلها في الوجه
الاول كما جعلت لان الاول من مائة الوجه والثاني في تمامها وانما راجح وبقوله الاصل قدما
لا يخفى فمثل **قوله** من حج وهو الخلل الثاني الذي **قوله** او عرق وهو بالذات شرة **قوله**
بما ترك افدة خرج بالفاء الباطل كان امره فانه يخرج منه فلا يلزم لان تمام **قوله** رمي
اي لم يجر العقوبة فان كانت توقف فخلل على الحيثان ببدله ولو صرح بخلافه للاستوى **قوله**
منع سبب اي ان لم يكن سعيه مدطولا فاعدم **قوله** فيتم ما يطفو وسعي على ما راد الله
شر **قوله** ولا يجرى حيث توقفت ولا في وفي **قوله** لا تفرغ اي يوجب الاعمال وان قلت في
وقت نذر هامة **قوله** كرض وبقي فيما لا يفت عادة **قوله** فيخلل اي يحاق رأسه وفيه
فيه كان كاشط فيه فبما فعله بغيره ايضا فيه **قوله** حسب تنبأت الخطاب قبل موت
القبائله انما التائب اي ائمة ومجلى كسرا ففتحها **قوله** ولو اخرج الخ هذه من جملة ما صرح
لحديث المذكور بل هي قريب اليه معناه مما ذكره المصنف **قوله** للاصحاب من حصص او اوصوه
والا لما علب من المرض والثاني في العذر **قوله** من تمام تركه اي كما كانه اما واجبة اذا قالت
في نذر غيرها الا البيت لاسقاطه بالعدم كما هو **قوله** فان فخذ في وقت ارادة الانفراج وان
اسبقه له او بعد حتى جازى له اطعام بعد الخلل قبل الصوم لم يكن له الخلل بل لا يكتفي به

والحرم وحمل بصره الان باني الحيد والحمل الشهور بالعداكن محل البصر وقبل وجوه ابنيته
والشريف العلو والعظيم والتجمل والتكبر والتفضل والعلو والعلو والعلو والعلو
قوله قاله البت صوابه في الالباب كما في بعض النسخ **قوله** ايمانها الى اوطاف **قوله** وهذا
وثيق يتقدم ونظيره لا يريد المقام سيرة ابراهيم صلى الله عليه وسلم لانفسه خلافا لما
زعمه ويقول عندنا ان العراقي الامير ابو ذؤيب من الشقاق والفتاق وسوا اخلاقه والنظر
في اهل المال والولد ويقول عندنا ان ابناهم اطلق بذلك يوم راخذ اهل اظلك واستقى
من يدحمو صلى الله عليه وسلم شرقة لانظر بعد اهل اهل وعند المكن الشاي الامير اجعل الله
حجابه وادان عيانتكم كورا ودينه عفورا ونجاة في توبنا عزي يا عفورا ويقولوا لعمدة الامير
اجعلنا من الخ انا اموار الامير **قوله** بدني طوي مثل الطمان الطوي وهو البان فهو
اسم لبيوطية اي مبيتة بالحجارة في ذلك الوادي ففسلها **قوله** وتظلي باليد ولو
بسط لجر نحو **باب محرمات الاحرام** **قوله** كما في الصور منه يعبر انها باعيل
وما ينقض الوضوء وانها من الواسم كونها عدلا على اختيار اذ اكل والي والافريقين
وحل ابي وغيره وله مبيتة وانها ساكن الوطى والاسما باعيل اولا **قوله** لا يتكح هو بك
الكاف فيهما وصر الاله في احدثها وقتها في الاخرى فالمراد منع ابي وزوج غيره او تزوج
قوله في ذلك ولو اكل او شام **قوله** او شام يمسوا ولو لم يمس **قوله** الذين احب
القبس وكذا الساعدية في الرجل دون المرأة والمراد بها الاثني فالمراد الرجل الذي ولو كان على
منها صغيرا ويعلق ما يفرقه بولي **قوله** خشني ليس قول **قوله** عظيم هو فتح الميسر
والخا الحجة اي لا يتكح مع ما بعد لو كان بضم الميم والحا الحلة والمراد ليس على ما حوت به
عادة فلا يفرق امرئ القيس ولا امرئ القيس اسفله ويكر على الرجل سقره وعلى
المرأة سقره وجهها غايلا سائر الوفر عظيم او تحطوي وخشني **قوله** واصطفا عطف
على وفي فمثل الرجل غيره والواحد وفي ملكه من مال ملكه وجب امراله ولو لم يملك
ومن اخذ ملكه **قوله** بري وشيخي اصابة وان تفرق كسك وبضه شلوا لا المزمع
من غير النعام مثله ومرو وفرقه **قوله** ومن غيره ولو انسيا او غيرا **قوله** او غيره
كعامة اجماعة او غصب **قوله** وقاصيد ومقتوله مائة لوقال وقرض لصيد استغنى
عن هذا وما بعد وكان اسم له ما من الخال قطع **قوله** ودلالة عليه في حرم عليه ثم ات

الا ان يراد بالمثل ما يشتمل عليه نص وان كان بعد الافتتاح **قوله** بذرة ولا يكون عنها بقية ولا يصح
شيء **قوله** الا ان يراد بمزقة مفتوحة فراهمة سائكة فاه مفتوحة هو الكبر في السن من
العزلان **قوله** فالفسلح هو العلف واما تجارة البقرة في الموضع الذي هو ليل الوحشي
قوله فذا الذكور من العلف واما الوحش فبقرة وخيل والاني من الدابة والبقرة وبكس
ذلك **قوله** ضبع هو اسم لاني وقيل للذكور ضبعان بكسر الهمزة وسكون اللام وهو في سنة
انثى فيلدها **قوله** وظي هو اسم للذكور وهو الماوستا والاني **قوله** اعز هو الماوستة
غير صاف في البياض واما البياض والسواد في لغة الغريغري معجمة وموحدة في معناه
قوله فالمراد بالذبح وهو الاصغر وهذا يقتضي ان الذبيحة لا يكون كذا وليس كذلك بل هو منه
او مراد به **قوله** وفي غزال المراد منه نظيبه لقوله عز ولا تغالوا في الطيبة والذبيحة من الماوستة
يطلع قراه وفيه جذبي في الذكر وعناق في الانثى فتأمل **قوله** والعناق على المراد هذه على
كله الغريغري وان كانت العناق لغة اعجمية الغول لزاما ذكر من كلام الروضة وقامعه
فكل منهما اسمي عناق لغة وفيه الا في حقة ايضا كما بيني **قوله** وفي ثلثه ذكر وانثى
شاة اي ذكر وفي ذكر وانثى في ثلثه ذكر بعض من راجعه **قوله** وفي ضبع هو معرف
للاصغر منه ذكران والانثى فرجان وكل لاه ظاهر في الذكر وفيه جذبي وقيل في غيره
ان في الانثى عناق فراجعه **قوله** وفي يروع فيه ما ذكر في الضبع من الجدي وفي الذكر
والعناق في الانثى فخره **قوله** والمراد بهذا الماوستة لاحتياج الى هذا المراد في الروضة
او بين في الارب عناق وفسرها بامدون الذي يكاد يرد وفي الاربوع جفر وقيل عناق فراجعه
اشهر فراجعه ان يكون الواجب في الاربوع خيرا من الواجب في الارب مع ان الاربوع شيوع
الاربوع فقال بعضهم المراد من العناق التي في الاربوع ما في الجوز الواجب في الاربوع اي وان
لم يرس عناق على تفسير الروضة او لان من فارق العناق على تفسير الجوز السابق والفرس
عسكر هذه العبارة بقوله والمراد بها اي انثى من جفرة **قوله** ما ذكر العناق في الروضة عليه
فساد وليس من فارق العناق ما ذكر في الجفرة بل انفسه على تفسير الروضة السابق تتبع عبارة
الروضة او غيرها السلم من ذلك فتأمل **قوله** وفي تحريم الجوز لا يخفى ان هذا لا يدخل
في كونه السابق الى الثاني بل المتقدم فتأمل **قوله** عباي شر الماوستة من هذه عبارة
الشافعي رضي الله عنه فلا حاجة الى زيادة بعضهم وهذا رأي صحت لان لا يرد له **قوله**

الان

ادخله اي ولا يفر فيه ما لا يفر فيه اي في احواله لعل الشارح الكوفي يذكر احد العيون في
كل منها يذكر الغزو وهو نوع من الدير يعني الاحتياط **قوله** عدلان ولو ظاهرا لم يكن ذكر
ان فتيان ولو بهما الياب **قوله** فطناك اي وحذف معرفته بالقيم والمثلية **باب**
في الجمار فلو وقتا ويقتبته وعدده وما يتبع ذلك **قوله** اي لخصا الى الجوارات
فتسمية لخصا لاجرا لاعتبار حمله الذي يولي اليه **قوله** والايان لم يقف فلا بد من تقدير
الوقوف فلو كانت فالت او فعل منها شيئا قبله ولو بعد نصف الليل حيث اعاد تدبيره **قوله**
الى اغرام المشرقة هو المعتمد **قوله** خلافا لما صححه في الاصل في ترتيب الارب والاربوع
الاصل لا يختار لاجز منه فلاحق الفة **قوله** فلو لم يكن في الاصل في وقت رميه **قوله**
ولو لم يكن في الاصل في وقت رميه **قوله** فلو لم يكن في الاصل في وقت رميه **قوله**
وطيفة الوقت والمراد بكونه سابقا وقوعه عند ان قصد عن الحاضر ويجوز ان يراد به
السبق من الوقت لكن بعد ذلك لانه لا يصح رمي يوم وعيد رمية ما قبله ولا رمي حرة وعليه
رمية ما قبله فلو كان الموقوف رمية في الجوز الثالثة من يوم فخر يوم الذي بعد
حسب منه رمية من الاخرة التي بها تمامها ثم يعيد رمي ذلك اليوم من اوله **قوله**
ترتيبها الى الجوارات وكذا الرميات فلو استناب جماعة فمواذفة واحدة حسبت واحدة
كأن رمي حصة من يدية معا فاما بحسبان واحدة خلاف عكسه كما تقدم **باب**
مواقيت النكاح وتسمية بذلك مجازا لاداء المقات من الوقت وهو زمان **قوله** المكاتبة
خرج بها الزمانية وقد تقدمت **قوله** اعلم من اعتبار الاصل في تعبير الاصل او في حيث
ان المرة قد تقدمت ميفانها فراجعه **قوله** واهل الشام هناك كان في النكاح الماضي واما
ان فقهاهم في الحليفة **قوله** بين مكة والميقات وهو خارج عن الحرم وكذا من قبله
بالنسبة لا للحرم والى اما المرة فيجوز ان يخرج في الجوز كسر **قوله** وقال الجمهور في المواقيت
لمن انما في النكاح ان لا يلهي من اي يرون من غير اهلها الى اوقات من غير
اهلها من النكاح من اذ عاين على الظاهر الا في الجوز لانه لا يرد الا في النكاح المقصود
قوله الحج والمراد به ان يرد عاين على الظاهر الا في الجوز لانه لا يرد الا في النكاح المقصود
ان وقتا من حيث انت الذي في محل فخره ان كان خارج الحرم او اراد الجوز كسر **قوله**
اهل مكة يخرجون به فمكة بخلاف العدة كما تقدم **قوله** فهو ثابت بالنقض وهو الواجب واليتا

تفسير

تفسير غيره عليه كما بين في نظير الاحتياط **قوله** ودو الحليفة تصغير الحليفة لبنات وهي المروضة
اي بار على ذي الله عنه ليعلم العامة انه قال الجوز فيها **قوله** والحجة سميت بذلك لانها
اجتمعت في آخرها كاسياني وهو المروضة لان رابع **قوله** رمية سميت بمفتوحة فها سائكة
فشا فاختصة فحين حصلت مفتوحات **قوله** فلو كانت من رجل وهي اربعة وعشرين فربما
قوله على خمسة من فخرها هي ستة من رجل واربعة من رجل **قوله** وقيل باسكان الزاوية افتتحها
فاستقبلت ينسب اليها وليس للفرق في ذي الله عنه **قوله** وقيل لا تزل وهذا المعروف
قوله ما يعرف وتكره اي على ارادة المكان والبيعة **تفسير** وهو لم يرد في طريقه بميقات
ما ذكر فان حادي ميقاتا الحرم من محاذاته او ميقاتين احده من محاذات اخرى اليه فان
سأوا الله في احوالهم الى مكة او الى مكان لا يتجاوزان لم يذري ميقات الحرم على رجلين من
مكة لان اقل المواقيت المذكورة والاولى الحرم من طريق الميقات لا بعد عن مكة ويجوز
الفرق وهذا ظهر لبعض المواقيت فقال عرق العراق ليس اليهم وبذي الحليفة يحرم
المديني والشام حجة ان مررت بها ولا يحد من فاستين ونظر بعضهم
ساختها بقوله قرب بل من ذات عرق كلها في البعد سرحلت ان من ام القرى والذي
للحليفة بالمراد عرقه وكان الحجة ستة فخرت في **باب الهدى** بالهدى
الشامل للجوز لانها هي هذا ايضا **قوله** واما وجوب الحج في هذا التفسير فترت عليه **قوله**
فلا يجوز الحج بل يجب في محله وقد تقدمت جميعه على اهله من مكة ان فخرها **قوله** بقدر
الحق وانما يقول **قوله** ان يكون ثلث المراد ان لا يزيد في الاكل ثلثه **قوله** القاتل بكسر
الزاي من باب علم وهو في لغة النكاح سال وزنا ومعنى فيما مضى عاينها من اربع الفة
فيها **قوله** وما النكاح جعلها احدي وعشرون ما نظاه الى القرى بقوله اربعة
وما يحصر **قوله** الاول للرب المتقدر تنفع فوات وجوزها وتكره في وليت جني
وتكره الميقات والزواجة **قوله** او لم يرد في اوليها **قوله** نادرة يصح ان دما فخره
ثلاثة فيه وسبعا في البلد والشان ترتيب وتكره في رد في محض وويل من فخره
ان لم يرد في قوله الشري به طعنا ما طعمه للفقهاء ثم لم يرد ذلك صوما اعني
به عن كرمه **قوله** الثالث التفسير وللغرض في صيد في شجار لا تكلف ان شئت
فادج او قدر مثل ما عدلت في قيمة ما قدما وخير وقدر في الرابع فادج او قدر

كل ابعاضها **قوله** ولاية لظاهره ولا في الواقع لان الاعتناء في صحة العقد بما في الواقع كبيع مال موهبة او تزويج امته ينطبق حياته فان ساق **قوله** او في ان التمس قبل المشتري وهو العتبر ولا يشترط التمس الذي هو فعل البائع **قوله** كبيع يعلمه المشتري حالة العقد او حدث قبل القبض او بعد ما يرضى **قوله** ويجوز ان لا يبرم فهو دفع لما يبرم في المهر والتمس مع الصحة المعلوم من الغرم المتبقي على استيفاء الاثر منه وعدم الجواز التمس على استيفاء ما ذكره يزنه عدم الصحة ايضا فلذلك ذكره الشارع مقتصر عليه من غير ان يبرم في عدم الصحة كما فعله وقال بعضهم ان المراد الجواز الصحة وان ذكرها مع غيرها ما قبلها للتصريح بها وسق الكلام الواحد لغرضين مختلفين لا يبعد تكرار استعماله مع ان الصحة قد صرح بها في الباب فلهذا قائل **قوله** بغير ضاه فان رضى مع لانه يجزى **قوله** لتعلق حق العقد في وقت المجرى عن تسليمه شرعا وانما قدم على محله اهتدانا بان العتق وقد يقال هو موقوف شرط الملك وينزل مع نص فيه من انه عدم ملكه له فتمام **قوله** ولا يصح لم اصبحة لما مر في العتق ولتعلق حق العتق بما وجدها كما هي انتم يجوز دفعه لمن يفتني به في حصة الابيع على ما رجع اليه اخرنا لفظا لان يتصور فيها اخذ منه ولو الباع بخلاف الاخذ لان العتق قد وجب تخليص بعض العتق **قوله** القانع الى السبل من دفع بفتح النون وكسر هاء السال وزنا معنى لكونها لا تدعى شيئا او رضى زنا معنى فاما المضاع فيفتح النون فيهما لكان حرفا لخلق والمعتز اي المتعزز السؤال **قوله** غير الخلف فيصير بيعه لمن رآه عند خروجه بشرط كون امره في الكرامة **قوله** مستغذي معارض لان الموقوف غير ملوك كالتدبير وقيل ان الهواستت انما منقطع او يقال هو من الاستدلال بالعمى بعد ما نه اذ انما الاصح بيعه على القول المبرج بانه ملك للموقوف او الموقوف عليه فلا يصح على غيره بل هو على هذا فاسكه الاصل او في ماسكه بالشر لا يماه صحة البيع اذ ان ملكه واما في ذلك **قوله** لمن الفرض به من العادة في يده الفرض بشئ له من وقع له العقد فلا بد ان كان العائد وكذا ما لو شرط الخيا او اي قايح لم يرض الفسخ والجزاء سجنه كما في **قوله** لم يرضه فريده اي لو رضه او شانه ذلك فلا بد ان يرضه فريده فترك الملك على رضه **قوله** لا يبيع الخ عن الوقت **قوله** وبما في الخ فهذا التمس يسقط خيان **قوله** وحيث حكم بملك الباع اخذها كان المستقيم ان يقول للمشتري تنبيه **قوله** زوايا الباع تابعة له في حين الفرض بالخيار وان لم يقر له العقد ولم يقر له العقد في الوقت وكذا

مؤ

سنة البيع يرجع من ابرمه له العقد في الوقت على الاخر **باب السلم** وقال السلف كافي الحديث وسيدنا وهو من البيع **قوله** بيع موصوف بالكم فهو مقابل البيع والبيان وقسم له ذلك ذكره **قوله** او نحو وهو السلف كما روى البيهقي ليس له اعتد في وقت على لفظ مخصوص بالانذار السلم والمكاح والكتابة **قوله** الذي يمكن الخ راجع لشرط البيع بخلاف الروية **قوله** خمسة لسبعة او تسعة كما يعلم مما في **قوله** قبل القبض طوعا كان في اختياره والتخير بالمعق والمراء القبر على بيعه فيحصل له اولا وعقده **قوله** لم يرض اى سلفا ولا يقع بها ايضا على العقد وانما **قوله** لها اعداين فلا يكون اذن الامرية والمراء لا يوجد اذ لا عدلان يعرفانها **قوله** الباكون هي اول من يوجد عند طوع الفاكهة **قوله** صغير هو القالب والاف المعنوية كمن القدر النسبة للقدر المسلم فيه وقلة لا لصغر القربة وكبرها **قوله** ولو نقله البيع عادة ولو فرق سافة النقص فلو نقل المدين لم يرضه الا ان جرت عادة المهدى اليه **قوله** بالبيع فالتسليم او كان هو المسلم اليه **قوله** ولعله منة وانما رجع الاسعار كالمنة **قوله** فيما يكال ويصير في الكيل وزنا وعكسه ان عذبة ضابطا ولا يصح اجمع بين الكيل والوزن والاعد والذرع ولا بين الوزن وقير كذا في الخواص كسرا ليا يضرب عن اعتبار قيمه في البيع بين العد والوزن قال شيخنا الرمي كذا في تحصيله يطرحه ونحن لا في الطبيعة الواحدة الا اذا اريد بالوزن القريب وعلم ما ذكره اجمع العدم مع الذرع كالسقط فلا بد من ذكرها فيها **قوله** ووزن فيما يوزن ومنه سعة السك والجراد **قوله** وعدها يحد ويحد في السك والجراد **قوله** فلا يشترط ليعمل بها فهو ذكرها في كل العرف في الجيد والسيء وسيدنا كمال **قوله** لشرط هذه مكررة فاما التي التي فتمام **قوله** معلوم للعاديين والعاديين في سافة النقص ودونها **قوله** يتلوهن شيئا لا يوافقها ما ينضبط بغير عليها **قوله** ما قصد الدفأ وضبطا بان تستدس بينا لا يعتد **قوله** فاجازة طلقا هو العقد **قوله** وجده ولو خفا فاما فاعلم وعطافا في عكسها خاص بعد عام لا يجلو الغزلان ونحوها **قوله** وخفافا وعلال في من جازها ولو يسه **قوله** ودون ودون في وجه البور ثم عزم عزم السلم فيه **قوله** وغاية في رتبة من سلكه وعنده ودهن بان او غيره زاد بعضهم فيها عودا وكافرا **قوله** والفرق الخ بينا الصحة مطلقة فيما يصح فيها **قوله** والقدر هو السكر البان **قوله** والغايه هو عمل القضاة وكرو الاخر **قوله** واللبا هو ما يحد من اللبن بالاناء في التمر **قوله** يصح السلم في البيرة والنبيلة

الحالصة من خطيب ويصح في قبض السكر وفي الحقيقة غير المجموعتين باها **باب الربا** وهو من الربا الكبير وعلمه على الحائفة والعياد بانه تعالى وهو من الربا العيين وما في الذمة فلذلك ذكره مع ما لا يقع في السلم ايضا **قوله** ابيع ما يبيع عطف على عوض فبشرط التخيير للغير الاختلاف وهذا لا يفسد اقسام الربا العزل بالزيادة للغير من اليد بعد القبض والربا بالسداد ما وقع والرجل ان قل يقض قبل المرفق **قوله** اكل الربا هو اكل من سلكه ودفعه **قوله** انما يجري اي يجرى ويطلق **قوله** لظفر اى لظفر الا يبيع **قوله** معطر مقاصد الطعام اي ما كان مقصود النام تحصيله بخرج او ثمر او غير ذلك فان كان لعطاف اليام فغير يوجب وان كان لها ذات غلب تامة اليام له فغير يوجب وان غلب ثلث اولى اوبى في ربي وان استوى في ربي على العتق كالعنة **قوله** شرط في صحة بيعه ابتداءه ولما **قوله** قبل المرفق اي جوعا كالمرفق في الجوار فلو قبض بعضه مع فيه تقريب للصيغة كما في السلم والتخيار كالتفريق على العقد **قوله** فالبيع مع نعم لو باع صبرا فخرى مكاملة او مائة من اذن صم ان خرجت لسوا **قوله** سوا مراد دفع قومه للميلية التي هي بنية المثل للكيل والسوا في الموزن وعكسه **قوله** ما قصدت له ما فيه **قوله** او عتقا بالعمى الشامل للتمام ما يشترط له بعد **قوله** حال الكال وهو هو الشيب الى حالة يطالب فيها غالبا فلا يباع رطب ويبيع الرابي ما لا رطب يباع حيث اختلف للغير ويصح بيع كل من عصب العنب والرطب والقضبان انما يشترطه ولا يخرجه بيع خلوه كذا في خلو النبيب والفرق كذا في الاذاك ان فيها ما سطلوا في احداهما واختار **قوله** ومنه الذين سوا الغليب والربب والخناش المشتملة ما لم يزل بالنار وكذا الفصير ان خلا في رطب وجم وما في ضروري وخرج به الجبن والافط والمسل والقسطه **قوله** والذين خلا في الزبد لا يصح بيعه بشرا ولا يمين ولا يمين لان لا يصح بيع الشيء بالتخمين ولا يصح بيعه مع الحذرة التي فيها الشك اي **قوله** فخرج احداهما من بخلافه لو كان الذي فيها ما يبيع ما في يده ومنه بيع وجاجة في ابيض كذا في **قوله** وان اعتدلت في هذه المسألة المشهورة بعد جوعه وضابطها ان التمس الصفة على ربي يتخذها من الجابين ويختلف البيوع والجابين او احدهما في البيع او الصفة سوا الصفتين على ربي من الجابين او من احدهما **قوله** ولا بد من رتبة في قبضها وفي قبضه العقد فاما الصفتان في قبضها في قبضها في قبضها فراجعها ومنه يعلم ان السوا في الموزن غير كافيه مع اختلاف الصفة نص في المثل المذكور بعد هذا فتمام

قو

قوله ولم يصح نعم لو كان الربوي تابعا بالنسبة الى المقصود لم يرضه كبيع دار موهبة يذهب به او كان في دار الربوي جات من غيرة كيات شمر في ربيع مثله لم يرضه ايضا قال شيخنا او خلات في كمال ونحو ذلك **قوله** يودي الى الفاضلة اي يفتن ان قوت الربوية بدون قبضة اليد او كسرها فوضف لذلك كان التثليل بما يمكن في الفقر والزيادة كالماء والذهب **قوله** او عدا المان قوت المدين بعد قبضة اليد لان التخيير تخيير في قبضه يبيع مودعه وشرا ان كان قبضة المدين في المدين نصف درهم فهو ثلث طهره فيقال له ثلث الطهر لا في قبضه في قبضه المفاضلة بقاها نصف مدين وثلث وان كانت قبضة درهما فهو تخيير فتمام **قوله** وخرج الجاهل الى جسر الربوي مع اعتبار اتحاد العتقة فلا بد من دينار درهم **قوله** بشلها او درهمين او اثنين ما تقدمه او يصح **باب المراجحة** فالمرجح وهو الزيادة فيقول الربا المراجحة ذكرت عقبه وبذكرهما الماطلة ومكرتها اما انما رجع للشرية لان الزيادة عن المصحة يوجب رتبة **قوله** بان يجرى المشتري ولو بعد الجاهل وقيل القول والمراء على المشتري في الثاني ولو يبيع الجاهل او باع غير البائع **قوله** يبيع او زيادة او ابتداء فان قال احد عشر فلا يمين المراجحة **قوله** الكال في كل واحد على كل واحد عشرة على العقد **قوله** مثلا يصح موعده بوجه درهم وعشرون **قوله** من يبيع بغير النقص الشامل للعقد **قوله** فيكون انما يشترط على الرجح **قوله** وكذا في البرصفة **قوله** حريدي في دقري **قوله** قدام مع ذلك لا تشترط ان لا يبيعها لكن البائع **قوله** لان المشتري قد يفرق في قدر الح العين على البائع وحلف في الوقت بئنه فيما تقدمه وكذا في الصدفرة اذا اقام بئنه **قوله** ويجوز لانه على فاسر ما **قوله** عاظمة من الخط وهو النقص **قوله** لكل او في كل او على كل ما **قوله** ان الخطوط في الاصل في حد من كل حد عشرة فاذا كان القاسم في الخطوط تسعة وخرج احد عشر من ازا واحد **قوله** بخلاف الثانية وهي ذكر عشرة **قوله** ليرى كذا التمس في والاشراك لان من بيع البيع **باب التجار** هو من كان خيرا ليقصده وهو المقتل بفوات منه في مشرك نفا الظن فيمنه التماس شرط او يرضى او يرضى في خيار تروا تامل ودرسان المجلس والشرط اصل البيع والتمس والشرط عليه كذا صرحنا لما روي في شرط نفسه من المجلس على البيع وادخل في الربا والسلم ذراعتها وقدم على البيع الباطل لعدم وجوده في **قوله** خيار شرعي خص بهذا الاسم لانه لا يشرع فيها على العاديين بخلافه **قوله** وهو خيار الجلس وهو يثبت في كل معاوضة محضنة واقعة على العادين لان من لم يبايعه ليس فيهما تملك فري واجبات في تحريك الرخص وان شرط فيها القبض في المجلس استعقب عتقا فخرج الجبنة والمكاح والاجارة والنبيلة

قو

غير له اجرة فيما سوا ظاهر كلامه ان الحاق العايد فلو حصل الميت قبل موته وكان استغناها
 المطلق الذي فلازم **قوله** فليس له الرجوع في هذه النسخ المستعبر في التي قبلها مع رجوع
 المعبر لان محال التزم والرد في الرجوع في الثانية مصحح بالاولي **قوله** لم يكن للراش
 الرجوع اي بعد وجود العارية عليه الرجوع الميت وعلو من عدم رجوعه عنه عدم
 وجوبه منه له على الاصل **باب الوديعة** ذكرها عقب العارية لان في كل منهما استيفاء
 متعقبا لاقتبال ما من العين في العارية وانها في الوديعة كمتعة مكان العارية لان كلاهما
 قد تضمن التعدي وقد تضمن رد الشيء وان في كل منهما وضع يد الغير لما لا يملكه باذنه فيرد الشيء
 في الصيغة ويجوز استغناء ما في بعض الاحوال ويجوز ذلك واصلا من وضع يعني ترك ما كانها عند
 الوديع او من الدعة يعني الرجوع اليها في راحة والامانة اصل فيما قد يخرج عنها كما في **قوله** وهو
 الاذاع في كل المتعلق بخاصة من يظن على العقد المربك من التحليل والقول وهو المراد هنا **قوله**
 والاصل فيها في جوازها لان الاصل في النسخ عن جوازها واما استحبابها في حيث الدليل العام
 بطلي المعروف وقد خرج الى وجوب الحرة والكرهية بعارض وهذه الآية نزلت في شأن مقتاح
 الكعبة لما اخذ سيدنا علي رضي الله عنه من خشية الحق لسانه تاسمك وليس فيما دفع ولا اخذ
 على وجه الاعانة وانما في الرد الى الدين ولذلك ذكر الآية الثالثة لان جهاد ذلك الذي هو المراد هنا
 والمختل عن بيان المراد اليه ذكر الدية بعد ذلك مع اشتغالها على النسخ من الثانية فتأمل
قوله مودع بكرة المال وهو صاحب الوديعة وبفتحها هو الوديع وشرطه ان يكون موكلا وكما
 علم فلا يودع كافر معصيا ولا سكران ولا مجنون ولا عاقل ولا يملك اليد بوضع
 عند ذلك **قوله** ووديعة اعيان مودع كافر **قوله** وصيغة كافر في العارية من الاكتمال
 بالظن من اهل البيت والفضل من الاخر واللفظ منهما فلا يكتفي عن عود ذلك فلو قال له احفظ
 سائر اعيانك انك لم تكن مودعا ولا ضمانا عليه ان لم يضع يده عليه قال شيخنا لا يقوم اخذ
 اجرة مثله فاعلم القول وماله بعضهم **قوله** يضمن الوديع قال شيخنا ضمان الغصب من
 وقت التعدي فيها **قوله** ما تعدي فيه من ماله مطلقا وغيره **قوله** من سكران وغيره فظنه
 او فسخه فلهما وحله رباطه والضمن الجميع مطلقا **قوله** يضمن الجميع اي ضمانا لذلك فان تلف
 بعضها ضمن فلهما ومنها اذا تلف بعضها فان تلفه لم يضمن **قوله** ضمانه مطلقا سوا في عينه
 بين اول **قوله** بالبيعة انما لان المصدر مضاف لفعوله لا لفاعله وهو ما لا يستعان

المذكورة

المذكورة **قوله** ولم يجد عايد الحريق وما بعد **قوله** واراد عطف على حريق **قوله** وتعدته
 على ارادة السفر **قوله** لان اعلامه الخ يعني ان السكين غير قديم هو ذلك **قوله** خلافا
 ما لو قلنا ان هذا هو المعتد به لعله لم يكن موقفا من الفعل والضمن وان قلنا ان امر **قوله**
 على السكون الام وهو الفعل الواجب عليه فان كان اعطاه المالك علفا بفتح الهم فعلق
 به علفا منه ولا رجوعه لذلك فان تعدد راجع لما ذكره فعد شيئا فان اتفق عليها اعيان
 ذلك لم يرجع وان قصد الرجوع على الرجوع **قوله** ضمن اي جميعها ان مضت مدع يثبت ثلما
 فيها او من اياها رجوع سابق عليه ولا فاضا لصله وفارق ضمان القسط في الثانية بتعديده
 ثم يضمن الارش **قوله** المالك بناءه وكان المالك مطلقا التصرف ولا يربطه بغيره كالعلف
 بتوبة تبادله لوصف ولو اياها لغيره وكذا انما لغيره وله لغيره اذا لم يجد من يجوز له
 ليسا او توقف لغيره على اجرة لزمته وفي الرجوع ما امر به العلف وله طلبها وان فعل
 بنفسه **قوله** من المالك لو اسقطه لثلل امر العرب والشرع فيها لم يربط به وجه الحفظ
 فان كان ربطها في كره ولمس كبايد وجعلها في جيبه ولو لا الذي يركه وليس لغيره ان يضمن
 فان جعلها من خارج فضاقت باخذها من المالكين واشد ذلك انية اي ضمن
 او استيسار فلافان جعلها من داخل في العكس فان جعلها في يد فضاقت بنوم وعظمت ضمن
 او باخذها من فلا من اليد خارج بالنسبة له ولو اعطاه دراهم او سوق وعددها به فلا امر اذا
 في البيت فاداه من لواءه تضمن **قوله** بذلك يشمله الثاني عن فومه **قوله** من حيث
 اي جهة او من جانب وفي نسخة من جنب بالهم والنك الواحدة وهي التسل كلامه **قوله**
 وكذا اي ضمانا وفصله فيما قبله لكنه فيه مخالفة للآخر مع عدم الضمان **قوله** لا يتقاضى
 به او ان جعلها الوديعة او ضمانا ماله والعلل الماعل **قوله** ثم ترك هذا التركيب في
 في بخود اذ لا يوجب لغيره من ماله المالك يخرج به الوهي ولو لم يكن استيفاء خارج
 ما لو اراد بغيره **باب القراض** بفتح القاء ذكره عقب الوديعة لانهما على المالك
 عين ماله لغيره وعلى المصدق اخذ قيمته في الرد والتلف واخره عند اجتماع غرضه ما فيه ونحو
 ذلك وهو لغة من القرض يعني النطق لان المالك اعطى قطعة من ماله او من ربحه لغيره **قوله**
 المتقاربة كالقراض لغيره اهل الحجاز والمضاربة هي لغة اهل العراق من الضرب يعني السحر
 ولاشتها لغيره في بعض احواله **قوله** وهو اي شرعا **قوله** واحتج له الخ لان الضرب

لا يتعاقب الفضل الا بالربح شامل ماله وما في غيره **قوله** ضاربا يوافق لغيره في ماله لا لانه
 كان ضاربا لغيره في ذلك بعد ابعثه قد علم على جوارحه **قوله** وانفذت النفاذ الالهي
 بعث وذلك قبل ان يبعث به ان اوله وكذا لا يخرج تصرف محض فيما لا يربطه بغيره وانه بعد
 وجود الربح جعله لان ذلك انما يعمل **قوله** عاقد شامل المالك والعاقد فهو في الحقيقة
 ستة مشروطا لكل واحد من المالك والعاقد وكذا في المالك والعاقد في الحقيقة
 لنفسه مع وليه **قوله** وصيغة لا يرد من ذلك الربح والقسمة العقد يتحقق القراض في راس
 المال فيه **قوله** ومغشوش بغير مستهلك والظاهر ان الربح **قوله** انما يربح المهر جميع
 غير ما اراد بغيره ما اراد على الواحد كما ذكره المراد بالربح ما زاد على الواحد كما ذكره **قوله** والربح
 مشترك لجزءه مستقلة تعلم شرطها ما يوافقها فيصحب ان يكون لها محتر **قوله** لا يعدلها
 اي من تلك متعقبة ولو حرق في الاولى فانه علم الفساد طاعة الله على طاعة **قوله** ومن الثانية
 لتخصم المالك بالاطاع **قوله** يمنع الخ هو لفظ المضارع كما في بعض النسخ وفي بعض النسخ
 ومنه لفظ المصدر مبتدأ على كل حال عاقد قد علم عدم الربح في العقد بالمدى وهي
 مفهوم الحصر الذي بعدها فلو كانت على او في غير المسايقي فان منع الشرع ذكر
 المهر في شرح المشي البطالان في هذه ايضا وحمل شيخنا الرمي على ما اذا اخرج المهر من الشر
 عن العقد كلاف ما اذا اقبل له لضعف لتاقيت جيند ولم يرضه شيخنا وسياتي ما فيه
قوله بعد مدة سندرك لانه القسم وعلى تسليم ذكره فكان الوجه الاضمار والاشارة ببعض
 اليه لا يرد من ذلك لان المتأخر ضمني فان صرح به ان نقول له انك لا تبيع بعد سنة ومتعك
 من الشر والاشارة يبعد هذا الوجه الفساد لوجوه التاقيت صرحوا عليه بكل كلامه في المشي
 مخالفت من كونه هنا بل ذلك كما قلنا انتهى وهذا كلام وجبه لا يجوز الدرد وبعده وان كان
 ظاهر كلامه اوضح من مخالفته فيقول عليه وتكون الجملة السابقة بقوله ومنه التقر
 الخ سندركه والاولى استقامتها لغيره ما خلا في المقصود فتأمل ذلك فان لم يوافق فيصبح
 اليه الا اذا كان **قوله** فان اقبل الخ هذه صيغة تعار في بعضها المفعول وان لم يسقط الجملة
 المشارة اليها فباسبق دخلت في عموم ما قبلها ومعنى لا يتصل عدم ذكر البيع المذكور قبل
 تمام الصيغة لان ذكر بعدها لغيره لان العقد اذا انعقد ما قبله صحيحا وجب لفظ
 ما معني التراضي في كلام شيخنا الرمي الذي جعل عليه كلام المتبع فتأمل وافهم **قوله**

المذكورة

كلامه **قوله** واجب عليه وعلى الحاكم **قوله** اعد حجة المقاطع فتمت المقاطع بحج ان
قوله والوجه الخ هو الحق والنجاة **قوله** والوجه الاوجه ان من انتقمها من نفسه
اللاقط **قوله** الا ان لم يتكون لقطته هذا صريح كلامه في ان لقطه صحيح ولا يكون
لقطته في الحق المعتدل لوجه الحاكم منه **قوله** انتم منتهى وصير الاجل لها هو الاقط
لها **قوله** كتابا اي كتابا صحيح **قوله** هذا هو المقول وهو المعتدل ايضا وليس بسيد
اخذها **قوله** والمبعض لا يحتاج الى ان لا يوبة السيد وحده ولم يختلف في كون
اللقطة في اي نوعين **قوله** صلبا او جوتا اي هاتين شيئا كما في بعضهم وظاهر ما في
في المعجزة الصفة هنا ملطفا لان الجمل على حاله في نوعين في كل واحد واحد لقطته في وجهه
قوله صحت المقاطع اي لقطته لا لقطته كما يدل من التسمية وتقدم في المقاطع المرد
والكفر في الخبر **قوله** لا ينافي هاتين المقاطع من حيث هي نعم هو السلف في اوجدها
في حق الحاكم اليه بالترتيب من المهر **قوله** بعد الترتيب اي بعد مقامه وسيد في الباب
بعد منتهى وجهي الحق في كل واحد من سائر اقسامه في سنة غاليا وكبره في كل واحد
او جوتا في سنة بحيث ان لا يقطع نسبة الحق من سابق وملاحم الحاكم في حق وقديح
الترتيب من سنة كما هو في سنة فيصير لقطته في امره في سنة اخرى
تمت خص الترتيب بالسنة لا باللقطة فيها اتصال المقاطع وانما اذ انظر في اللقط وهو
واجب ولو في الاختصاص في اللقط وان تعدد في سنة عليهم من يكتفي اذ لم يحد منهم
واجب ولا يقطع في اللقط بالامسقاط وبدي المرد في تعريف مودة والحق في المدايرة
به حيث نسب الى المقاطع كبرت الاشارة اليه تعريف لقطه ولو سفيما وغيره ولا يجوز
استيعابها ان صلت من ولو سلمها لوصف فظهر في حركات اليه ان قامة بينة وزايدها
قبل التملك تنبها مطلقا وبعد التملك ان كانت منفصلة ولو لم تنفصل ومن
سلفها الواصف فثبت الحق لا يضمن ان سلم ما حكمه والاضمن لا يجب تسليمها في عينه
او في يدك **باب الاجاب** بالمجمع اجل ذلك عقب اللقطه الاحتياجه في الترتيب
اليه كبره وخصت بدون غيرها لان المصنف لم يذكر مقدار الاجل في الاحتياج في غيرها فان ذكر
مها استطراد لقصد المقابلة فتم **قوله** للمدغم مدة اي مقدارها وقد يطلق الاجل
على اخر المدة لقوله تعالي فاذا جاء الجمل وفي بعض **قوله** مضرة اي مقدرة بالشرع بكتاب

الاجاب

اوسنة واجاز **قوله** ما نصرت فيه اشارة الى ان المراد بحال الاجال انفسها **قوله** عتوك
ومراد عليها اخذها كاشي الى بعضه **قوله** اعد في الحق والامه والاستيفاء
لأمة والامه في قراره وما بعدها الجمل **قوله** والامه من لحدون وهو السكون وهي
عقد الامان مع الكفار كما ياتي **قوله** والامه من لحدون باستيفاء امير المؤمنين ع في الخطاب
رضي الله عنه وابعده العلم عليه **قوله** والمنافحة صوابه يحفظه **قوله** واذا ظهر
اي في الجليصين **قوله** ومدة اقامة السفاري التي لا يقطع الشر **قوله** ثلاثا بام اي
غير يولي الدخول والخروج وهذا الغرض ينظر في حاجة الا في ثمانية عشر يوما **قوله**
محصلها في الوجود ايجل خمسة عشر سنة في قوله تحديد في الذكر والذكر **قوله** تقريبية
اي في الخبر وتحديد في الاختلاف على المعقود في رجل المدة **قوله** ان حاض وامر اي
حاضر من فرج النساء من فرج الرجال حكم بوجوه وهو الاصح المعقود **قوله** وان وجد
احدهما فلا هو المعقود خلا لا الامام المتولي **قوله** ذكر وفي بعض النسخ ولدوه في الاول ثمولة
للا في وظهر كلامه ان العانة محل النيات والامه انما انزل الشرع في النيات ببيانته وذكر
هذه مع المدة نظر الى زمانها **قوله** على الاصح هو المعقود **قوله** وجميع هذه النسخ في نظر ما
من في اللقطه فالمراد مجرما **قوله** بالعدا انما استيطا كاسر ومعنى كون العقد سببا
لما وجد ذكره هاية وقوت اعتبارها صفة او صفة **قوله** ما يطر الى الاجل علم او يجرى
قوله وما الاصح الا انه اي الاجل معلوم ابتداء واما او ابتداء فمطل كاعلم ما في الكتابة
قوله والحزبة فيه نظر فلما انقص من خبره كرجل لقوله اذنت في قاتل كسر بدار الاسلام
فقال **قوله** كسب الايمان اي بالنسبة لانما في الآية **قوله** وبيع الصفات كالسهم
بالنسبة في المدة **قوله** الرهن والقرض في نقل فانه ليس في ما ذكر مدة اصله فان اراد
بالجل الاطلاق لم يستمع مع جعله في الاجل من ان قد مر ان تاقبت كل من مابلطة سوا كان
الوقت معلوما او مجهولا وصحها وان اراد جواز القرض سوا صح العقد وقدره
يستخرج تعيين بالصحة فمائل **قوله** والمعرف خلافة وهو ان التاقيت سبط الكفالة
في من خارج الا ان لم يصح تاجيل الخصم فيها لكي لا يبيع كماله فمائل **قوله** ويجوز
ان اراد به الاهلة في المدة فقيه ماسر ولا يفتي في هذا **قوله** والوصايا بالمعنى الشامل
للاوصاء بالانفال وتنفيد الوصية وقضا الحق **باب الجبر** لما كانت الاجاب

يخرج من ذلك لوجه الحاجة **قوله** والادان امر بعد الى الاسلام فلا يقبل نفقة بل
بطلان وخرج بقوله ان الحق الوقت عاليه كماله فاطل مطلقا وما كان شول كلامه
له **قوله** بعد ان شرع في السنة السلطنة عليه الجمل الواقع في الجمل كماله في حق الحاكم
لا بد منه ان طال الزمن وفي النفس والبدن لغيره في بعضه من سئل عنه وهو قوف
عليه فله اجابته فراجع **قوله** ويجوز البقية اي ويرفع البقية با رتفاعها اي يرها
ومها السنة المستمرة في رد فعل المعقود كاسر وسيد عليه والجلون والمراض **باب**
السفليس هو المنع من التصرف في نوع من الجمل قبل اداء احكامه فمائل **قوله** فادوا لاجلها
وهو اخذ من الاطلاق الذي هو صفة النفس وهو لغة من لادال او من صار له فلوها
وشرع من جرم عليه الحاكم **قوله** الجمل جمل الحاكم لفظ يدل عليه نحو مقتنه من القرض
في امواله او جرم عليه فيها او بطلت نصرة فيها **قوله** يدعي لازم لادى لاجلها ما يقع
ولا يجرى في الكفالة ولا بد من الاداء في الكفالة ولو لم يجرى على المعقود **باب** في الغلس في الخرق
من غلط حسنة خصصه كماله في الحديث **قوله** حال فاجل الموجه ولا يدخله شيء اذ الرجل
قبل التسمية والاشراك صاحبه بقية الغرض **قوله** ما لا يجرى في موهو او لا يجرى
للمسار الا دامت ان كان على ي اذ لم يتجرى منقعة له ومن صبيحة ووطيفة كذلك
بان لم يقر مقدار ما يرفع به في المنقعة زمانا واجرة وفي الصبيحة والوطيفة كذلك ويضم
ذلك لاسر وقابل به ما عليه من الدين **قوله** يكون الخ اي يجب على الحاكم **قوله** بطله
اي الغلس بعد شوق الدين عليه بينة او اقراره بعد التعوي بدو في الحديث ان الجمل على
معدن كان بطله **قوله** بطل الغرض ما كمل من ابعاضه ودينه في جرمه واداء الجمل جرم
تدري الجمل الجرم **قوله** الجمل الجمل الذي يبيع ان يكون الجمل الحاكم وان لم يكن في
جمله ومنه المجدد **قوله** جرم جرم الاطاب **قوله** سئنه واولاده دستور لانه ووجاهة
سرا في جميع ما كان قبل احواله بعد ان لم يجرى جرمه الجمل لا ينفق عليه الا من كسبه
فقط **قوله** نفقة اي نفقة المعقود المعقود على المعقود **قوله** كسب اي وجد الفعل لا ينفق
محققا وجب عليه نفقة اصوله وقروجه **قوله** كسب اي وجد الفعل لا ينفق
الكسب وان عصى بالدين من حيث كسب **قوله** بعد موته اي موت موته **قوله** بشنه
اي بقتله من شنه وماذا عليه لعلق في الغرض الا ان الجمل تعدي بقية امواله على

يترتب عليها غالب الحكم لصحة وقضا وكما ذكره في الجمل ما كان
من جهتها الجمل البدن وما يتبعه من الجمل ولو كان في الجمل ما كان في حق
انواع الجمل في السنة **قوله** لغة المنع ومنه تسمية العقل الجمل لصاحبه من ان كتاب
ما لا ينفق **قوله** وابتداء الجمل اي اخذ من ماله في سنة كماله في الجمل **قوله** نوع اي من
حيث يخص من الجمل في الزمان وقدر في بعضه انما ينفق وسبوعه وحيلة المطالاة
قوله خالص اعلم ان ينفق الجمل او لا ينفق الجمل ويحجب فيه ويجوز ان ينفق
بسببه فالاول لا يكون الا خلاصا كماله في الزمان والصبيح يكون بحسب وصف الجمل في الجمل
كالجلون والمراض والاشراك يكون على كماله في الزمان وخصا كماله في الزمان واما الثالث
فقد يكون خلاصا فقط كماله في الزمان وقد يكون خلاصا فقط كماله في الزمان
والا فكل في الجملون وقد يكون خلاصا كماله في الزمان في القليل فان كان عامرا اعتبارا كماله
لجميع امواله وخصا كماله في الزمان في جميع امواله فان كان في سنة في التناقص في
كلام المصنف لا ينفق كماله في الزمان في جميع امواله وان كان عامرا في سنة
تخلو خطابه وضمان بعض متلفاته الا ان يقال هذه من خطابه الوضع الذي فيه ينفق الحكم
بالسبب فمائل **قوله** في الاذن في الدخول وايصال الهدية بشرط لونه ما هو الجرم عليه كسب
وشتم الهدية لنفسه كماله في الزمان في جميع امواله في الهدية بشرط لونه ما هو الجرم عليه كسب
قال شيخنا فانما في كماله في الزمان في جميع امواله في الهدية بشرط لونه ما هو الجرم عليه كسب
هذان خطابه الوضع فمائل عطف على قوله يعتبر **قوله** وكان الوجه الحاق الضمير ولا يصح
عطفه على الاذن الذي هو ظاهر كلامه وفي نسخة قوله الخ فلا يحتاج الى الضمير للاحق كماله
وعطفه على قوله ايضا الذي عطفه على يعتبر ومن جمل من يستنبطه فمائل **قوله**
وانما المتكاتب بالقرض او بالفضل وفي عطفه الحاق الضمير به ما في الذي قبله فانهم وباسل
قوله ويأمر عليها اي وجبت الجزاء في الاخر كعبادته وظهر تسميه بالملك انما ينفق عليها
قوله الجواب فراجع **قوله** ويجوز في كماله في الزمان في جميع امواله في الهدية بشرط لونه ما هو الجرم عليه كسب
فيلزم كماله في الزمان في جميع امواله في الهدية بشرط لونه ما هو الجرم عليه كسب
ايضا **قوله** يلوها اي يلوها كماله في الزمان في جميع امواله في الهدية بشرط لونه ما هو الجرم عليه كسب
منه ولو كان الضمير مع المراض وهذا كماله في الزمان في جميع امواله في الهدية بشرط لونه ما هو الجرم عليه كسب

الاجاب

[illegible]

والله اعلم

والمنوع به لا يجب ولا يجب فوجوده كالعدم وعده هائلة هو الصريح ويستوي اليه ما في
المنوع الشخص فيجب **قوله** المنة فله الشغل من دينه الآخر والعلم ان ذلك الزنا في
ان عرف بالذنب في نفسه وبظهر الاسلام فان عرف ان ذلك لا ينقله من نفسه من الشغل المذكور **قوله**
من له دخل في القتل ولربط كغيره في سجنه في الحديث **قوله** لربطه في سجنه
خوف الاستعجال على موته بالقتل في الاصل من كل كلام للمعنى من استعجال القتل وان عوقب
بغيره **قوله** واختلاف من حال الموت وان طرأ خلوة فله وما لم يأتها الكفر من زوجة
جامل فاست بعد موته فيكم باسمه لئلا يخلو تعالوا في من آية الحكم كغيره من الموت **قوله**
لما كان له فالقول من المعاهد كالذي **قوله** وان اخلفت دراهمها لم تكن اياها يودي من النصراني
وعنه **قوله** ملته واحدة اي من حيث البطان وان اخلفت حقايق الملك **قوله** لا يوضع ذكره
الضابط **قوله** وهو اياها الذي لم لا يفر وهو توقف معرفة حصة شخص على معرفة
حصة غيره في المناقشات فليس انما هو حقيقة بطريق معرفة استخراج المعهودات كالغير والمناقشة
قوله حان يحتاج اليه في الزنا في ان لا يفي كذا **قوله** فان لم يصح استحقاقه فله وهو يوضع
الاستحقاق في حيث النسب وذا هو حيث النسب لم يثبت اثره **قوله** وفي طالع وكذا في
بعضه من النفي للمعنى ما عايناه في قوله لا يعدم اثره فيه لعدم السب وهو النسب وعلم
ان حقيقة المناقشة ما وجد بعد استيفاء السب والمشرط **قوله** بالاختصار عشرة واربعة
خمس عشرة في المخرج ثلاثة وجعل لكل لبيبه والعلم ان فيه ثمانية في خمسة **قوله** بالاختصار
سبع وبالسطر عشرة وزيادة واحدة في الجدة واثنين في اخوت **قوله** الاولاد عايناهم والبيبة
قوله عن ذكر من القدر والانا **قوله** بنفسه اياي نسبة كل واحد منها انما هو سبها
واخت منها الصلابة وسبها ما بها انما ذكره لان اسمها اثنا عشر والاخت واحد وسبها
في الباقي اثنا عشر فله اربعة والاخت اثنان وتزوج بالاختصاص اليه نصفه او اقل على وقت
الاختصاص بحمل في السلسلة هي السلسلة **قوله** ورثه واولادهم هو صريح في ان ما اخذ منه
بالاثر وهو العقد **قوله** فان انظر بيت المال ان اعطى كل ذي حقه في الاخت او الاثر
المعتمد هو العقد وما في الاصل مرجح **قوله** مطلقا في سواك الاخت او الاثر
او العلم لا يوجب من الاب او من الازد وسكت عن الاطلاق في ولدانك ولو ذكره لكان اولي
لدخل ولدت الابن وان سفت او سفل او هو اياي في من هذا ما سبها في قوله والذلي الخ

فقال **قوله** وقد علم لي فقال ولم يكن احصايرج الضعيف فله ونسبة العلوية
في الاول غير مناسب **قوله** والمناخ لم يبقه توارب مع ما قبله فله **قوله** من ذراي
غير اليد واليد الذرايين انفسه الذي بهما من الخال والمخالف **قوله** ويرث
بالفرز ولو في وقت احوال **قوله** واخ لا يورث الا الاقارب اهل البيت والفرز غير واصل
وان اخذته معه كذلك وانما لا يورث الحكم فيما بالاحوال الا كذلك كما ياتي **قوله** والعصبة
لفظ يطلق على الذكر والاخرى على المهر والمهر هو كل من غير امواله وحكم العاصب
بنفسه ان يأخذ جميع المال اذا الفرز وحكمة تطلق ان يأخذ ما فضل عن الفرز وفيه يقط
اذا استقرت الفرز فيكون له من المصنف هذا القسم الاول كما يثبت في **قوله** والاخر
هو كل من بعده واعلنا اختيار التسمي **قوله** ويجي في اشارة الى قصور كلام اصله
بعد ذكر العاصب بنوه وكان حقه غير تسمية فيه **قوله** مع اخوانه ابي كل واحد مع اخيه
وكما ثبت الاثر مع ابن عمه ابا مع اخيه ابا من كل واحدة **قوله** وعصبة
مع غيره اهل الماه مع كلامه الاول فله **قوله** لورثته وهو الفرز وفيه يعلل بالعصبة
وما ذكر من بعضه من وجوب **قوله** المذكورة ابي من فرس غير المقتدر لان الفرز هو المقتدر
كأهل الاثر نعم الاثر غير ان الضعيف لا يحل ان يرثه ولا اخاه الا من يورث **قوله** والضعيف الضعيف
غير المخصص الا بالثاني فان اوله ايتى بالضعيف والثاني من نصفه او نصفه نصفه
والثاني ان يترك الميراث والضعيف من نصفه او نصفه ضعفها **قوله** الشانان قد هما الشكرهما
وليلة الثاني بهما **قوله** او يجيب على الثاني ان في قولنا الشانان **قوله** معيتان على المختار
بالولي او بالثبوت في الميراث او بالادوية الثاني نظير الثاني البتة ان دخل في الآية **قوله** لفظ
فوقه ثبت ان دخل في قياس بنات الاثر في البنات والاول لا يعلل فيما يثار عليها الا ان
يكون ظاهر الحديث الا في بعضا **قوله** واخترت فان ذكره او حال الاثر في الآية يجوز نظر الصورة
السبب فسلم **قوله** وما لم يجرى عليه فلا حلقة التي هي الميراث السابق الا ان يقال ان دليله **قوله**
انسان والذكر في الذكر والاثان والختان من انفس ابي ولدا واخواته **قوله** من
سنة الاثر يخرج المصنف ذلك الباقي لان الباقي من مخرج المصنف بعد اخرج قولنا في وج
منه واحد مخرج المصنف الثالث في مخرج المصنف فالسنة فيها اصل على الصحيح والاول
لا يصح كقول **قوله** فلا يرثه الا ما يخرج اقدم ذلك الباقي لاقسام الباقي على الثلث

القديم بالقوة اجعلا قوله بالوصف هو اشارة الى الموانع السابقة قوله وقد شرعت
الحق في ذلك كلامه في جعله ان كان الشخص خاصة قوله من يجب به بيت العمل للجمهور
قوله ان يترك الا في طائفة او اقل كالتحقيق مع اللاب قوله اي في مثل الواحدة في هذا
دون ما بعد قوله من اي كل من قوله اوتوا له وساوفن وقد يدخل في المعية
باعتبارها في الدرجة قوله من باعتبار الدرجة فصل في بيان من يتوهم مقام
غيره اي عند فقد في مرتبة الارث قوله مثلا هو اوضح الاكثر مثل الانثى ايضا قوله
بالان اي وبالذين فالتركيز امر قوله ولا تترك تلك الباقي اي يبيح بها تلك وان كان
مثلا كما في زوج وولد كمال وجدة قوله لا يحل الاخوة ولا يحلهم للاب ايضا قوله ليس
له اخ ويجب في المشقة وفي اجتماع الحقت الشقيقة مع البنت اربعت الابن قوله بالان
الشقيق والعدد من الخواتم الشقيق قوله لا تتركب مناصوا به لانها في هذا الدرجة
واجدة كما في قوله له الخ فليس هو او فية تفرق على اصله فصل في بيان عدد اصول
المساكين واسقط لفظ عدد لان كان اولي قوله سبعة لان الفرض المقدرة لا تتركب عليها
اجتماعا وانفرادا قوله باعتبار ما خرج الفرض في افراد واجتماعا في الافراد خمسة وفي
اجتماع انثى الاشاعرة والاربعية والعشرون الحاصلان من ستة واربعية او ثلاثا واربعية
او ثمانية وستة او ثلثة قوله يخرج الخ ويخرج كل كسر اخوة من اسمه الا المصنف قوله
وكذا يكتفي الخ اي مع انه لا تدخل في التشبيه قوله من حيث الكسب بالاكبر وهو الرجع عن
الصغر وهو ثلث الباقي قوله ولا بعضهم وهم المتأخرون موافقة لبعض المتقدمين واعتدله
الادام بان في ثلث الباقي خلافا لغيره المتأخرون من بعد الاربعية قوله كسب
الخ لان الباقي يخرج السدس بعد ثمانية من خمسة وليس هي لغيرها ثلث ففرض الثلاثة في
الستة فيحصل اذله وكذا يقال في الستة والثلاثين فيخرج الرجع والسدس وهو اثنا
عشرة ومسدس بقية السبعة اليها ثلث ففرض في الاربع عشرة يحصل اذله وسبعا في قوله
رجع ما بقي منها ربع ونصف وما بقي زوجة واخذت لغو لم وعمره في المصنف لم ترك ما قاله
عن اصل في ترك اصله كذا قيل وهو رجع دون لان اسم الاشارة رجع لاصل الرجع هو
لاشتمال اصله قوله سدس وثلاث اي وما بقي في هذا ما بعد وكان الوجه ان يكون
كثيرين قوله رجع وسدس اي وما بقي كما رجعها ربع وسدس وثلاث وما بقي زوجة واخذت لغيره

وغيره نصف رجع وسدس وما بقي ثلث وبنت ابن وزوج وعم او فية اثنتان رجع وما بقي
كزوج وبنتين رجع وكان حقه ذكر ذلك كما في قوله مضروب وقيل اي في ثلثه في غيره
يناسبه كما في قوله بن وسدس اي وما بقي ثلثا في قوله ما رجعها ربع ونصف وسدس اي وما بقي
كن وبقية بنت وامم وعم ونحو ذلك قوله في السبب متعلق بقرض وحده او به وبعد روج
والذي يقول له في الوارث ارجع اليه ويجوز هذا الاستدراك بقوله نعم الخ لا يستقيم فتدله فانه
دقيق قوله ستة لدخول مخرج النصف والثلث في السدس فطبيعة النصف ثلاث ثلث
ولصاحبة الثلث اثنان والذكر صاحب السدس واحد فميرسا والمراة فضلا عن فضيلة
عليها فامل قوله في بيان التصحيح الناشئ عن التنازل غاليا وقد يتخذ قوله
صحيحا حال من نصيب وهذا في غيره من الشراك قوله فلو خلف الخ مثال للقول وتسمى هذه
ام الفروج الجيم لان الوترية كلهم فساو لكل واحد منهم وتسمى الاموال والارسل والارسل من الصغرى
لان التركة فيها كانت سبعة دينارا ومثال عدم العول زوج وبنتين وعم قوله علي جنس
وهو اقل الاكسار واكثر على اربعة اجناس عندنا لا في الوترية لانها لا يكون في كل المصنف من عدم جنس الرجب
وفيهم الزوج والاولاد والمجد ولا تعدد فيهم لا يخفى في كل المصنف من عدم جنس الرجب
والنصيب وفساد الحكم كما سبغ في التقدير واعلم اولان في الاكسار نظري احدهما بين
الرجس والسهام وهو التباين والتوافق فقط وان تداخلت لانه خصر والثاني النظري بين
الاجناس وهو النسب الراجع قوله ضرب عدده ان يافته سهامه والا فوفقه قوله بالرد
الخ هذا انه رجع الى الاجناس امر رجع لماعلم ان النظر في النسب الراجع او الى السهام معها
ليرجع لقوله ثم ضرب الحاصل الخ قوله هذا الخ اي رجع اسم الاشارة لقوله ضرب بعضها
في بعض فافتقر ثم ضرب الحاصل لانه لا يبيح حاصلا او ضرب في رجع ثم رجع لغيره المعنى
للتاخر لانه يبيح حاصلا او لا في ضرب في رجع ايضا وان رجع لغيره ذلك فافهم قوله بولم يفتقر
هذا ان الضرب في الاصل لا يبيح في السهام ولكن ذلك في ان وجد اسقاطا او التجميع
قوله من السهام هو مفعول يبيح ذلك لانها لا يبيح في كل من من في الاصل قوله وهو الاول
فهي اربعة التي هي عدد احوالها فكانت السهام ثمانية هذه احوالها فامل قوله
فصل في بيان خمسة عشر لفظها في الدخول لصحت من ثلاثين والتوافق اخرها فامل قوله
من ضبط الاصل اي لفظها في الدخول في غير الاصل وهي بالقيمة الاثنته وهي خمسة عشر مثالا

بعد وان تعدد سواها من كل بيت كل في رتبة او من بعضهم وظاهر كلامه ان تصحيح ما قبل
الموت قبل معرفته حصصهم من قبلهم وقدر في شرح ذلك بالقد فتدله قوله بعضها في
بعض صريح كلامه ان الفريضة الواحدة لكل بيت يضرب بعضها في بعض وهو لا يستقيم او ليس
المضروب الا فريضة ميت لاحق في فريضة ميت قبله او جاز من رجع الضم الى الفريضة الميتة
من المقام ويراد بالبعضين فريضة ميت مودته وصريح كلامه ايضا ان الضرب يكون مع الانعام
وهو غير مستقيم ايضا كما يوضح من كلامه في شرح ذلك فامل واغفر قوله السابق لو سكت
عنه كان اولي ليخل الاختصار المقصود هنا بالتصريح وهو ما كان بين فريضة الثاني وسهامه
من الاول موافقة للاختصار ان يضرب في الثانية في الاول وهذا ليس الا ان يراد بذكر الثانية
به واليه يرتد كلامه لا في راجعه وتامل قوله وذلك اسم الاشارة رجع لما تضمنته كلامه
السابق اذ لم يفسر رجع اياه فتامل قوله والايان لم يفسر نصيبه على مسجلة
السابقة قوله بالاعمال الخ اي فالعمل اتمثال العمل هناك بان يحصل نصيبه لسهام الرجب
فان كان بين نصيبه ومسجلة موافقة لضرب وقتها في الاول او سبانية ضربت كما في الاول قوله
لست ابي محصل قوله ما ضرب فيها وهو كل الثانية او وقتها قوله في جز سبها في تسعين حصة
يكون سهمه نظر لان يقال له ما ضرب في سبها كل ثلث من الثانية فكانت ضرب في جميعها
فكانت جز سهمه وذلك الاعتبار تامل قوله نصيب مودته اي عند سبانية ذلك النصيب من
من المسئلة الاول سبانية وهو ضربي وقتها عند ذلك النصيب قوله عن زوج وابنت
وقرضه اربعة يخرج فرض الزوج كما في الزوج منها واحد والابن ثلاثة قوله تنقسم ثلاثة
على ثلاثة لكل ابن واحد قوله عن خمسة بنين فسيطرة فردة روج خمسة وهي تباين
الثلاثة ففرض خمسة في الاربع التي هي الاول قوله من لم يمت من الاول وهو الزوج
نصف سهم في خمسة فله خمسة قوله من لم يمت من الثانية وهو الزوج نصف سهم في خمسة
واحد في سبها من رة ثلثة فتجتمع خمسة عشر سهم خمسة الزوج فكل العشرون التي هي
للمسئلة قوله عن ستة بنين فسيطرة من عدد روج ستة وهي ثلثي سهمه الثلاثة فهو
بالثلاث قوله من ثمانية وهي الحاصل من ضرب الوقت المذكور في الاول وهي اربعة مسجلة فهو
الزوج والابن قوله وهو الخ وقت اثنان قوله وهو الخ وقت واحد وفي تسعة ذلك جز
السهم وقتهم فصل في بيان صورة المشركة وحكمها وعملها يقال لها المشركة

تقليد المملوكات فصل في الاختصار ولما به من ان قيل العود الذي يقع منه المسبب له
وهو ان قبل العمل وبعد في النزع الاول او قبل في النزع الثاني مثاله في الاول قبل العمل زوجة
وخسة ثم اتى واحد بعد واحد حتى بقي اربع الزوجة فيحصل كانه مات عنها ابدا قوله
يستعين السهام اي بعد العمل ومعرفة ما يجز كل واحد من المصنف قوله لو فنها اي الجز
الذي فاقضت فيه جميع السهام قوله بين الراس وهو في الاكسار على الاجناس فيها انقضى
قوله ثلثة وامر ذلك الرابع وهو المباشرة اهدم الاختصار فيها تنبيه من الاختصار في
ثالث بين الراس والسهام زوجة وستة عامر فيها هم فاقضت في ثلث ففرض وقطع
وهو ان اشاء اخصر ففرض كلهم وكلام المصنف يشهد بان ذلك المناسب لما خرج ان يقول
بين الراس وسهام ما رجع بعضها فامل قوله بينها هو واحد بها نصيبه لغيره على الاول
ولما فوق الواحد وذكر الثلاثة في كلامه مثال وسبها في الاثنين واحد والثلاث في الثلاثة
قوله اكثرها بالثلث والواحدة وهو الاثنا عشر قوله فليوقف اي على الحاصل فزوجه بالوقت
وهو في مثاله ثلاثين من ضرب ثلاثين في عشرة اربعة في خمسة وفي خمسة ذكر اربعة من الستة
والعشرة وهي المسئلة او قبلها عليها رة ستون حاصلا من ضرب الثلاثين المذكورة
في نصف الاربعة فامل واغفر تنبيه سكت عن الاكسار على اربعة اجناس امر ان فردا
وكما اقتصر عليه ما ذكره يضرب في اصل المسئلة فتحصل المصنف فصل في بيان المناجحة
اي بيان معناها وبيان حكمها وبيان كيفية العمل فيها قوله وهي لغة وسيد معناها
اصطلاحا والمناجحة هي الجواز ان الناحي واحد بان وان كان مفسوخا الا في المعنى
المراد وهو الاصطلاح الذي قوله لان ذلك او يقضي الخ خصها ما بعد وعرض الانتقال بالمال
ولعله المظهر والايضاح الانتقال في عدة ما صحت من الاول في ما صحت من الثانية ويصح
اعتبار الان والاربعين في المال باعتبار الملك او المالك فتامل قوله موت الثاني متعلق
بازالة نصيبه عن ان سبها لغيره لانه لو وجد به حال وجوده لم يعد نصيبه الثانية المشار
اليه بقوله ما صحت من الثانية فتامل قوله هي صطلحا ان لا تنقسم الخ هذا التعريف
لا يفتقر شيئا من السابقة الا ان يراد ما تضمنته المذكور على بعد فتامل قوله التركة
الوجه جعل لها لغيره اي ما يبيح تركه لكل بيت والا فانه لم يمت الثاني ليس تركه لا لاول
وهذا الا ان يراد باعتبار ما كان وكذا يقال في الوترية فتامل قوله كريت من الاول ومن

قوله القصار
هو يعني
المعنى
الملك على القصة التي

متر

فَعَلَا

لما يقع المختار وهو السبب لا يمر في انما يصح في تعلم لما استقرى لقاهر
الغفيا تهم وقيل انهم بدوا له على كثر قبح قولهم **قوله** خالفتا بالغا التهمة
للمضامان والصلابة ورجوع اليه والفساد اليها على اللغة المرب **قوله** اصل من
واصل كثر بدني تيمنا كما لا يورثه وهو من اليهود والنجس والفساد والخرق
شرح ذلك الذين كانوا في النكاح والصلابة وهذا الفصل هو المعتمد **قوله** والفتل
التي وكما لا يورثه من الدين الزدة خاصة بقطع الاسلام الى غيره **قوله** لا الاسلام فان
اي يبلغ المانع ثم قيل **قوله** لا يورثه فان كانت الكافة اصلية **قوله** قيل للفقهاء
اي قبل الوطى ولو في الدرس ولا يعتبر استدخال المني ولو في الفل **قوله** ولا يحد
عليه فيه اي في الوطى في مرة التزويج ولا يورثه الا في مرة الزوج وحده **قوله**
فلا يورثه النكاح بل يورثه بطلان من الزدة **قوله** ولا يورثه النكاح ملك العبد
اي العقد عليه بالنكاح **قوله** ولا يورثه السيد عدها اي لا يورثه عليه ولا يورث
وطر لها ايضا **قوله** طر الملك التام لان لا يكون فيه خصال المشرق **قوله** بطل
النكاح فلزم وجوب المشرق الوطى من حيث ملك العبد وان هو من حيث لا يورثه
الوطى في امره ان وجهه لا يورثه **قوله** فان كان المختار رقيقا يورثه وحده فالنكاح يورثه
فيهما ولو على ما بينه وان كان مختارا لم يورثه المشرق الوطى لان المشرق الوطى لا يورثه
قوله لان ملك العبد اقوى بخلاف ما يورثه في النكاح اقوى وذلك لوقوع امره
بالملك ثم يورثه اختها تحت النكاح **قوله** ثم لا يورثه هذا الاستدراك
لان ملكه فيه ولو خرج بالغا ولا يورثه خارجا لان **قوله** المرة خرج بها المهر
فان اشترت زوجها ولو بعد ثوبا لا يورثه ما لا يورثه في النكاح لان الملك ليس
فصل في المهر المهر هو ما يورثه المهر المهر هو ما يورثه المهر المهر هو ما يورثه
لضرورة نحو التمس **قوله** وهذا هو المهر المهر هو ما يورثه المهر المهر هو ما يورثه
في الكفر ويورثه المهر المهر هو ما يورثه المهر المهر هو ما يورثه
المعصية اذن المهر هو ما يورثه المهر المهر هو ما يورثه المهر المهر هو ما يورثه
في النكاح الثاني **قوله** ولم يورثه اي يورثه بالزك **قوله** ولم يورثه اي يورثه
اللفظ او باجابه الخطبة لغيره كذا قاله شيخنا وفيه تامل **قوله** حتى يورثه اي يورثه

قوله

قوله

قوله او عرض المختار بان ظهر منه قربة اليك **قوله** حرام فلو كانت الخطبة
غيرها يورثه فاحتمل في الثانية في النكاح صحيح بالزك **قوله** بالخطبة
الخطبة المختار يورثه ما ذكرنا ويورثه ما ذكرنا ويورثه ما ذكرنا
وهذا النفقة عليها مع قربة تخرجها لا يورثه من غير قربة **قوله** فان يورثه
بقوله عند جاز من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
بالمد اي اعلى **قوله** يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
على المعتمد **قوله** لا يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
النكاح الخاصة به فان اختلفا في وقت العيب ذكرا رجعة ولو ادعت انزال بكنها
فان كان صديقا لم يورثه الفسخ وصديق هو الزوج **قوله** بان اختلفا في وقت
وهذا من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
قوله يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
الزوج عظميها بالزك اي على الجاني والزوج يورثه من يورثه من يورثه
تبعه النكاح المهر في النكاح ما قارب العقد فقط والنكاح المهر في النكاح
قوله وما بعد ايضا **قوله** ان كانت حرة وكذا ان كانت امه على المعتمد كما مر **قوله**
لقد شرط ولا خلاف في خلف الفل بالنكاح ترك البحث فيه **قوله** في ذكرها
يجوز من الزوجات وعده الطلاق وما يورثه **قوله** غير الحرة اي غير كامل الحرية وقت
عقد النكاح او وقت وقوع الطلاق فلا يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
عليها لا يورثه **قوله** ولم يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
وان كانت زوجة حرة فلا يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
هو استننا من معنى فقط من المهر الزيادة على المهر المهر المهر هو ما يورثه
فيه العطف على من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
في النكاح **قوله** الحادث في هذا من غير المهر المهر هو ما يورثه المهر
قوله قبله او قبل وجوب الزك ما لا يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
عقد لما يورثه في النكاح انما يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
ويجب بالنكاح **قوله** ولا يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه

خلفه **قوله** وقت من عز ان اضع كعنان العادة لمعها من الحركة وقيل في ذلك
عجز الزوج اي في تلك المرة في النكاح وان لم يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
قوله لا يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
وان وطى في المهر المهر هو ما يورثه المهر المهر هو ما يورثه المهر
كما يورثه **قوله** وصلت الى المختار وهو الامان من سقوط التمس **قوله** ولتورثه
الواضحة اي قبل العقد ولا بالاستحاضة وان في المختار **قوله** ولا يورثه من يورثه
يعتبر في حرة لان كانت بقية ما يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
المعتمد وفارق عكسه بقية من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
قوله وقع المهر فورا ولو في العنة قبل السنة وبعد **قوله** وقا او اطلحة اليه
المهر فورا ولو في العنة قبل السنة وبعد **قوله** وقا او اطلحة اليه
غيره وكل طبع ذكره في فضل من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
خلاف قاعدة قد بدت مدعى النكاح لبقا العقد وقد استثنى ما سأل اخرى تطلب
من مملها **قوله** بيته بكنها ولو نسوة وفيما ذكرنا ان المهر المهر هو ما يورثه
لعدم اطلاق عليه ولذلك كانت العنة لا يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
لا يقال عود النكاح بقية من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
قول القاضي المذكور فلا يورثه قبله ولا يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
في الاسلام على النكاح اي على صومته المهر المهر هو ما يورثه المهر
قوله لم يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
اسلمت على ولو شركتا **قوله** قبل المهر المهر هو ما يورثه المهر
كان تعا فليهم **قوله** فرقة فليهم من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
اي سنها او من ابوها في الاسلام مبرا وخبر ما لم يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
ولا معة لان اساه التاب على حكم **قوله** ان كان بعد الدخول لا حاجة اليه الا لضرورة
التقسيم فاما **قوله** يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
بها **قوله** بنا على الزوج ان يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه
قوله فلا يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه من يورثه

قوله

[illegible]

جز رقيق وهو ما زاد على الثلث لان العشرة لم يجزوه فلم تثنى كلها فلا تليها رها **قوله**
او تلف وفي نسخة تالف **قوله** اذا علق بعضها او كويت او بردت او هرب منها او
علق عنها بصفة مثلا **قوله** وبعضها اذ عرض فان كان من ثلث الخيارات **قوله**
او علقا معا او علق ثلثها او علق هذه في ثلثيها فثالث **قوله** متصف به النرج
هو في الاخرتين طاهر لثلاثها في الاول ان كان هو بعضها الخلق ايضا السيد مثلا او
اكتفا في الثلث **قوله** فري عن عليا به فلو جعلت الخلق ايضا السيد مثلا او
جعلت الخيارات ايجبت كونه على العود عندئذ على العقد في الاخر حيث امكن خفاؤه
عليها **قوله** لانه ثابت بالنس والاجماع وفي ذلك فارق في الغرض بالاعتداد اخذت قبل
الولي سقطت عنها او ابقى بعده فالسرى يجب او ابقى قبل فخره من شرطه بكونه
في الثلث لارض بكارها **فصل** فيما يقتضيه وعلى الحاضر او ما يطلب
من الخاطئ فيه **قوله** المقتع اذله المباشرة كما هو **قوله** والمثل اذ يمتد الخاطئ في القبل
لانه الذي يحمل باجماعه وبجم آخر **قوله** الخ لم يوجب وتدين بالصدق نصف وبنار ايضا
تكتفي العاصي كما قال في الجمع **قوله** من الخ الحاضر واولينا وبكسر الصدق بغيره
الخاطئ وان لم يصدق عاقبه **قوله** بدنياد او يا يسا وبه **قوله** في اقبال الله في
حال تزايد الخ القرب نصف مدة **قوله** ان ادباه ما بعد او اهل ناقض ويستمر الى
القبول وان كان في ظاهر كلام المصنف وكذا في مخالفة **قوله** ان كان مع الشرع الخ المرد من
ارض لاقبال لانه ثابته ومن زاد او ازال فذلك فروع الخاطئ في الحضر كونه وبكسر
يستعمل **كتاب الصدقات** من الصدق للصدق وعنده ثلثه وجميع اصدقائه
ومصدقاته كما في اية المذكورة **قوله** او في اى قبيل او دين كما في اية اذمية كذا
ومصدقاته كما في اية المذكورة **قوله** او في اى قبيل او دين كما في اية اذمية كذا

مهرشل يحرقه **قوله** بالوطى ايدخلوه شقفة ولونه زل بكارة **قوله** ما الى تلت
الامة يقبضها اوتلقها سيدها وكذا اوتلقها زبيها ومثلها اوتلقك الحرة
زبيها ولوتساركة السيد واجنى وقتل الامة فقال شيخنا يسقط المهرتلقيا
لجانب السيد وقال الخليل يجب الضف نوزها عليها فاجب **قوله** لا من جهتها
فان كان من جهتها فقط لفتح بعينها وسحقها بعين سقط **قوله** قبل المهر في ظاهر
كلامه رجوع للزفة والاولى يرجع للموت ايضا لانه المراد فيه **قوله** بقيا عبا بها
اى بقيا لودعت الواحدة من ذلكا كان عصبة لها ولو قال المصنف من العارة
لكانت اول ما ذكره بقوله ومن الى ان ياد بنت العلم فاتها تنسب لان الزوج كونهما
فقال **قوله** او نسبه انظر كيف يجعل منهن مع معرفته نسبها **قوله** قاله الماتن
الحى هو المحدث وعلم ما ذكر ان تقدم اقرب من نسبا العصبى ولو قيل غير المذهب على ما
في دلها وان بقدر نسبا العصبى في غير دلها على الابنك في دلها جازية بقدر نسبا
العصبى ايضا في غير دلها على اباها من دلها **قوله** فان اخضعت عمن بعين مهرها
بين سوا من العصبات او المجرار والاعقاب **قوله** منعقة من الغرض وهو من الامور
الى العريضة عمن فرضت اوى الى الله تعالى ومعه عارده امور المهر من الملة ان اولها و
السيد الى الزوج فهو بكر الوان ويصح فيها ان الولد فرض اوجها الى الزوج ايضا
قوله فان كانت نسبه خرج لو كنت عن ذكر المهر اذ كتبه عقيد ابون مهران واخر
لفقد البلد ان يحد ذلك اركان غير ربيعة فلا تنقض **قوله** كافي الطائى وهى المهر
قوله يورع بفتح الموحدة اوله بوزن جعص وكسر اوله كمن وان كان ذكره اهل
الحدث او غلبهم وواش بكر السنين المجتمعة **قوله** ان عسا الحى وهذا تقدمت
انفا **قوله** ضمان عقد هو المحدث وهو ما يفرض عقا طه كالحق في المسح وضمان
السد ما يفرض بالبدل الشرعى من مثل اوزمة **قوله** فبما المصدق كان شرط
الحضارة النكاح فعقد له كما قال في شرح الاصل وكذا الوشرطه في النكاح
شرطا فى النكاح لا يخل بمصوده الاصل بشرط ان لا يزوج عليها **قوله** تعطى للثمن
او للتصية في اوله **قوله** هو من يقع المهر ونسبه المهر اسم بدل **قوله** مروي
يسكون الرائي نسبة المهر اسم بدل ايضا **قوله** كنعلم دلها اى الذى يجب عليها

تعلبه اخذ من العلة **قوله** او على مكاته وارولده واولعالمها شبهه
 والاعاقف ولكن الشتركة وجب فيها من غير المثل بعد خصه شتركة **قوله** اذا لم
 نصار اولد ولا يجب لها في هذه قيمة **قوله** او صارت وناخر الزناك وفي هذه يجب
 مع المهر قيمتها **قوله** والمان تعد الزناك على تعيب الخسعة او قاربت ذلك فلا يجب المهر
 لكن يجب القيمة والمهر الخيب في المهر من مثلها كذا لا الزناك على المهر **قوله**
 واطلق بالانم عين لها قد راولعنا **قوله** ويخرج من مال تجارة ويكسب واولع مال **قوله**
 نصف مهر المصنفين كايان ايضا ويجب عليها اقسام مثل نفسها لمانها فوت يضع
 نفسها عليه يكونها صارت امرؤ جسد فعلها مهر وصف **قوله** بزعم الشاهد ان اى
 حين رجعا **قوله** المحصول للخلوة بشهادة ما يستغاد من هذه العلة ان لو ثبت
 الطلاق بغيرها فاقرا به او ثبت النكاح لزم رد ما غراه لها فارجع تعيبها قد
 الشهادة على الزناك في العدا وجرها في القصل فقلع من زعم المصنف ناخر الشهادة
 في العدا ومن فطما المتابع او غير ذلك فارجع **قوله** هذا لا يصح ما ذكره ان الهبة
 تجزى في الدون فارجع **قوله** لا يجوز ما يصح ومنه ما يلحق بها على صلها او اجب
 افاكان في ذمة الزوج **فصل** في المنة وهي حصة من الشفع بالامور ومنها مال يقع
 لمقارفة بشرط **قوله** لكل مقارفة او يجب مقعة لكل مقارفة او اوافة او
 كان الطلاق بخلع او طلاق ولو رجعا ونكز ورجع على المعتقد على رجوع ولو عسدا
 او كافرا وهي في كسب العبد واسيد لامة **قوله** الامة هي ذيل الفرقة والامان بوجها
 دليل الموطوعة والى الامة الثانية منها تخصيص عن ابي ثوبان **قوله** الا اقول في النكاح
 لا يجب لها نصف مهر كان العصف واسب واصل **قوله** عن ثلاثين درهما في بعض العسب
 عن ثامر ومعاها المزداد **قوله** وانما تبلغ نصف المهران نكاح على ثلاثين والمعتق
 الاقل على المعتقد **قوله** ولا عدا لا يجب فاقلة متعبد والاشرة لانه لا يشترط ان لا ينفق
 مهر مثلها **قوله** معتبر لها يسارا او خلا وضد ما وغيرهما لا بد ان يعرف مهرها
 حتى لا يوصل المتعة اليه كما من **فصل** في الحامية من الزنا وهي لا يجتمع
 لا اجتماع الناس لها وشما طعام يتخذ اسروغا ليا ويحصل باطعام كان ولو مشوبا
 في جميع الزنا **قوله** الامة الثانية لامة العقيقة **قوله** لعرض اى الخول فيه والاولى ناسرها عند وثق

بالجنسية في غير عصر فيها كان الخ صرح في عدم اعتبار العودية في المسائل الثلاثة
وهو باق اعتبار العرف وقد عت خلافة **قوله** ذي القرن أي صاحبه المنسوب
إليه كما يأتي **قوله** وتصلح لوعر بالها كان نسب وقد أشار بعضهم إلى الضابط
من ينشأ لديه بقوله نكاحاً وينتشر الخيم من موضع إلى أصول فضول والخارجين من الخياط
وهي لمدد الخ ومن وضع إلى ما كان من فرع فقط
قوله الأول الخ لوقال لا ارتضاع بين الملازمة الخ كان نسب مع ابن المراء كما
صرح به في المتن طبعين للملازمة يحرم على أقاربها ولا يحرم على أقارب المراء وكذا
الملازمة في انشائها فنقل عنهم وجود الأقارب فيها إلا أن مراد بسبب الأخت وبغيره
فما علة **قوله** فلا يحرم ببغده المارعية عليه الولد وارتضاعه فلا يحرم ولا غير ذلك
قوله لا ندأ ارتضاعه بمعنى ما يرتضه **قوله** فلا يتعلق الخ وفيما سعه في نسب
المجمل ولو بالاشتراك ولو اسقطنا لفظ من نكاحاً وأمثلة فمثل **قوله** في الأمثلة لوقال
في الأمثلة كان نسباً وأيضاً **قوله** ولا أهمية لهن إلا أهمية الواحدة منهن ولا أهمية
لأخر منهن لأنها فرع الأمومة ولم ينعقد **قوله** لأنه ليس ابتداء لأن التزوج ليس ابتداء
إلى البنات فمن ليس بها غيره وهذا كان هو الوجه في العبارة على نظرنا قبلها ما أصل
قوله اعلم لغير المستلزمات وتلازم زوجات أو عكسه وبذلك **قوله** ولا يحرم الخ لو
قدم هذا عند ذكر الخوف كان النسب والمراد بالحق ما عاين الأوصال من القبول أو العذر
قوله عن صاحبه وأنه لا ينفك عنه يحرم كالأزواج فذلك كان عام من ذلك المزوج **قوله**
من آخر ولد من أصل شبهة **قوله** وأن دخل وقت الخ وأتم ما قبل أربعين يوماً
قبل الولادة **قوله** ولو تزوجت الخ ولو عجباً لثقتها على ما قبله كان نسباً وقال
ابن قايظ بعد ذلك كان أخضر **قوله** بأذا منكم تصور لئلا احتجوا للثقة لأن لا فرق
بين وحكي كل منهما وبين الولادة دون أربع سنين وثلاثة أشهر **قوله** كان المحصر
أما كان في واحد منها هو مثلاً للمصر المصطفى على قايظ ولوقال بأن ذلك كان إذا
كان لم يبق صورة أخرى ١٢١ يقال الكاف استقصائه وانحصار في صاحب الأدلة
أن يكون بين الولادة وعلى المزوج دونه ستة أشهر وبينه وبين ذوق الزوج أكثر من
سنة أشهر وبينه وبين ذوق الزوج أكثر من أربع سنين ولو لم يكن بينهما له
شخصاً

يقتضيها بان يكون بين فراق صاحبه لعدة والولادة فوق اربع سنين ومنها ما بين
الزوج دون ستة أشهر **قوله** منها نفقة القربى نفقة على الرضاغ من حيث
وجوب اجرة كما يأتي انفا **قوله** وخبر كره فخر وأدبر ولو لم يكن للمنفق مكان
عم لكهم نظرا لا لغلظ
نسب ولو لم يكن لاختلاف دين لكن شرطه عصمة وحرية وحاجة علمه يأتي **قوله** ملك
تكاثر في جعل النكاح من الملك يجوز انما باحة ولو جعله سببا مستلزما لفعل من
لكان النسب **قوله** وتعينه ولو كاد وحليلته كان عام والاولى لمنفعة واحدة فقط
وان كان معه أكثر **قوله** عن موند وعروة وخبر وشملت المونة النفقة والادوم
والكسوة والمسكن وغيرها **قوله** ما يضره هو بدل من فاضل **قوله** لما كان كتابته
أي رقة مكشفاً بالسيد والزوج ويجب للمنفق على عزة بقدر حرمة ويجب
عليه نفقة الخمر اكامل نفقة كماله **قوله** لكسبه أي قاده على كسبه لا يجرى
مستغذلا بل يجب شرعي **قوله** لا أن الخمر هو مستثنى من مكسبه لقرينة إعادة التناق
قوله اخذت أي طلبت الاطعام والمراد دخول وقت اطعامها ولما اكتسبت
فالتم فيها للثابت وقال بعضهم انها للمخاطب الذي هو الزوج والمعنى ان احتياجا
لذلك الوقت احتياجا للبر **قوله** من يتهم إعادة انما لفعل **قوله** في بيت ابها في
بيت زوج سابق لها مثلا نعم ان طارت لها ذاك عادة اتعت **قوله** ربيعة ولو اصابا
قوله غير مدعية عن وفاة رابع للرجعية لا لتعلق في عدة الزوجة ولو اصابا وشققت
موتها والمحال غير الرجعية بان مات عنها اصابا فان كانت قبل موته استمرت
نفقتها لانها تستقل ذوى ليست معتدة عن وفاة قتال **قوله** وظي شيئا في النفقة
على الواط وذكر هذا استقراي **قوله** لم يخى العقد من اصله في يجوز انما على
المزوج **قوله** وحيوان عطف عام سواء الصغير والكبير والمتنع بدوهم والذين
والمرض ولا يوق واستأجر والمهرود والمعلق والميس واما الولد ما عدى الكسب
كما يأتي فاذا خرج من نفقة سئ من ذلك الزم بيع ما يباع أو ايجار أو اجارة ما يباع
أو ازالة ملكه عنه بعين أو غيرها وبخبر مالك ومن المونة بقاين رضع الحلوب
لولدها فيحم استقصاء طلبها وجعل يحكم مسوكي حتى يخل في كسرة صلا وخرج

بالحيوان قريه كذا ولا يجب عمارته إلا بالعرض نحو من قريه التكاثر ولينما به فاعادة
 ما لم يحسن نفسه والادب اعود الملك قريه فعل الخ ذكر نفقة الزوج قدما وزنا
 وسكن عن نفقة القرب والمولوك لها بقدر الكفاية وبسقطان بعض الزمن
 باطعام الغنر ويعتبر فيها عادة البلد جنسا وصفه بما مال المنفق والمنفق عليه
 وكسوة للمملوك كنفته في نفقة اى الزوج والمحق بها فاعادها واعتبر
 بثلث نفقتها وفي غير المعسر عينها مع عدم الغش عن المد قريه والواجب
 غا لب قريه البلد وغيره تسليم لب سائما وعليه حقه ونجده وخبره بنفسه اى
 الغنر وباجرة وان فعلت بنفسها ائتمت الاجرة لها طرف وما يحتاج اليها فاختارها
 وحدها القرب والوضو وغسل الاوى قريه طلوع الخياط اى قدوم قريه تعريف
 الحق الخ وهوان مسكين الزكوة مصره خا ومن توفه ان كان لو كلف مدين عاد
 مسكينا فتوفاه والتموس وسرا من الزوج وامته والخاصة والحرة قريه
 لا تنزع هو مفاد قوله المص سوا زوج ورجوع والمعتد الزوجه بحسب الاربع
 ولو استوى ازمها وكانا غير وارثين استويا لهما قريه وجب له ادم والاسوة والمكفر
 وتا سبعا فاعادته الزوج فيعتد فيها جنسا ونوعها امثال الزوج وقدما لكتابها
 طولا وقصا سوا الملبوس والرائس والخطا ويشعها خيط ونحو ذلك لاس فخرها
 ونجيب في كل فصل وهو ستة اشهر الا ما عرفت العادة بالذبح لا يعتد بها
 فيعتد وقته ويعتبر في كسوة القرب والمولوك عادة امثاله اصلها وتابعها ويعتبر
 في السكن ما يليق بها وان لم يملك كفاها وفي القرب والمولوك لها ان ذلك ويعتبر
 في الام لها عادة امثاله قدما من طول اقل والامر جنسا من لم يورث وان اقرها
 ومينا من جهة او غيرها وفي القرب والمولوك عادة امثاله ويتعطف طرف
 الكفر ونجده وما يطبخ به من حطب وغيره وما يحتاج اليه من سرير ونحوه وطرف
 مياه كارباق وحب الخم الحار وشربه فحتمت يجب عليه الزوجه كل ما يحتاج اليه في
 كسوة وذهن وصاوت ورجب عليها ايضا كلما عرفت العادة به غير ما ذكر في قوله
 واحك وتقل في الاعباد وقومه بحسب الزمان وغير ذلك واعلم ان جميع ما تقدم
 مما ذكره من كسوة المملوك ولو نفقة خا معها فالحا التصرف فيه ما شئت الا المسكن والمخاض

في جدار لراس والوجه كما ذكره واما ارسها فخاص بها الراس والوجه كما ياتي مع غيره
ما ذكره **قوله** ليس طاهر هذه العلة انها في الموصفة فقط ويصرح به ما بعد
فلنم من خلوصها عن المغفل **قوله** دون غيرها فان الوجه ان يكون
بغيرها ولا قد فيه عطفا على يكون او يتوكل وبغيرها ولا قد فيه عطفا على يات
لحفظ الوجه وانحصار المودى الى فساد لا يحتمل ان في القود من دون المذكور
لا يقتضي انهما من الحنانية على النفس والمشاورة من كائنه ان دون غيرها لا يوجب كماله
الطرف وما بعده فيقتضي ان الحنانية على النفس تكون بالثلاثة المذكورة دون غيرها
وليس كذلك فتأمل واخر **فصل** في مستوى القود الاولى ان يقول في مستوى
القود ومستويها الا ان يراد من يستحق استيفاء القود **قوله** لكل الية الاولى
استقاط لفظ كل لانه لا يراه من كل وارث يستحق جميع القود وليس كذلك لا يمتنع عليهم
بسبب الارث **قوله** كالمية اي انها ثابتة تلقيا على الميت لا قبله على الراجح والاشبه
ففي مقام دينه ولا غيره وليس كذلك **قوله** وكان في الولي المتيقن ان بعض على حال
ان راد مصلحة بخلاف ولي الله لا يراها له اعدا ينظر **قوله** وليس القائل ولو اغير
طلب **قوله** قوله فان اولا فرع وقع الخوف بشرط **قوله** ولا يدخلها علم من العلم
قوله ويرجع اصل الخوف الى ما يمكن حمله على الاذن المذكور **قوله** لا يستوفى الى ان لا يحتاج
ماله رفق في رفقته الى الاذن ولا مضطرا كل من له عليه قود ومفرد لم يره
احد وعين عن الامنيات **قوله** ويقع المقصاص اي يحصل العصاص في المستحق
المذكور وان تعد به **قوله** اعراض نعم اذا كان يجوز في ذلك الاذن لذلك **قوله**
من مستحقه فيك لاهل التفصيل بعدا وبان لا يخرج مطلقا اذهم فلا استفا
قوله فياذن في اشار الى ان الطرف متعلقا بفعل قبله وانه من دخول الاستفا فتأمل
قوله ان يبين في الامام اي يبيد الى الحلال **قوله** وما ذكره الى هو المعتمد ومثل الحق
والعرف والمعتد والبيع وغيرها **قوله** الا في قوله هو استثناء من التخيير الى تعيين السبب
قوله وحسنه معتمد المعتمد ان يقاد به ايضا لان يكون اهم من غيره فان عمل فلا منه
عليه فرائض **باب** الديات الواجبة بدلا عن القود غالبا فهي شاملة لاروش
وللكومات قال بعضهم ولغية الرقيق ايضا وتعيينه بلحق الغلب وبمعناها باعتبار

الاعراض

لحقن الزالة فيها حسا **قوله** لغرض واحد وهو استمساك البدن من اليتم والدم **قوله**
وسا الى لان لسمع ليس في غير الاذن بخلاف البص **قوله** وسهطا اي لا يذنب
و في سيع لحدتها ففصلها كما ياتي وفي نفسه منها او من احدتها تسقطه بالنسبة
كان كان يسمع من محل فصار يسمع من بعضه والسمع قوة مودعة في متعلقاتها
لذلك به بين سائر الجهات **قوله** ولي واحد الجسم وهما ما عليها الانسان السلي
فان كان معد شي من الانسان وميت دية ايضا **قوله** ولي من الشك وهي الخسفة
والشك في ذلك فيما **قوله** ونقصية اي بضعة يقطع جلدها **قوله** خربصة
الدماع وهي الجردة التي تدخل عظم الراس والدماع هو الدفن داخلها والجسدية
الواصلية اليه يقال دماغه كاسلدها فسميت باسم محلها كالحق قبلها وفوق العظم
جلدة اخرى تسمى السمياق وفوقها عظم الراس وفوقه جلد الراس الذي هو محل
لنبات شعرها **قوله** وجايعة سميت باسم محلها **قوله** بما قلناه وهو النقص **قوله**
وهي المنقلة ذكرها بصيغة الموصولة لانه ليس هناك ما يجب فيه ذلك المقادير غيرها
وفيها نظر ان مثلها اصعب غيرها مع اقله الاربعة او مع ايضاح او تخير كقائل
قوله المستقرة في فان الغزوات فيها نصف عشر فقط كالحشم وجدوا الاضاح
وجده **قوله** في الراس والوجه وفيها في غيرها حكومة ان لم يجب فيها قود او غير
عند **قوله** ومن في قود من افراد الانسان وهي انسان وثلاثون سنة اربع سنين او غير
في وسطها في مقدم النعم من اعلا واسفل ويحيط اربع رباعيات ثم اربع ضوايح
ثم اربع اقباب ثم اثنى عشر ضما اربعة نواحي وتسمى اضراس العقل وعلم ان الانسان
اكثر من الية انظرها المار به **قوله** كالملة خنصر ومثل بضعة الاصابع غيرها
واما يذكرك من الخصية في القسم الى بقا من اخر من العنق وخمسة وعشرون **قوله**
في نقص المعاني السابقة فتأمل **باب** العاقلة التي يخلو لفظا وشبه العبد
المذكور في الباب قبله وتطلق على الواحد والاكثر كالملة **قوله** مكسورة وتون
محدودة خلى من الاسد امام البوت والدر **قوله** وقيل في ذلك كالجس لم يسم
الابل فبنا المشتق بعقلها **قوله** العصبان من سسم او كافر فيقول كافر ذوات
عن مثله مادام امانه **قوله** المذكور احتراز عن ذات الولا **قوله** الاصل مستندك

قوله

الاختصاص او النفس والاطراف والمعاني **قوله** ودي بكسر الواو نحو دى نقلت حركتي
الواو لما بعدها فذنت وبعضها الها وهي اى شربا **قوله** الاثلاث اى من حيث الالهي
العدد **قوله** حوامل يقول اهل الخبرة وان اختلفا فيها **قوله** احاس اى وصفا
وعلة **قوله** وحقا وبجاءت فيه اشارة الى ان صا كرونها انا و هو كذلك **قوله**
الرجل السلي وفي المرأة الكافرة من كل ثلاثة وثلاث هذا في الذوق وتعتبر النسبة كذلك في
غير **قوله** وتجب الية اى الحاقلة او بعضها في اربعة انواع ان لم يوجد فيها حق
قوله كما تفسر اى مطلقا وكما ما بعد في غير المعتمد او بعد العنق **قوله** والشه وهي الشفة
المدعوة في العضو الثاني في الوجه يدرك بها الدجاج بواسطة الطوق المتكبد بها
قوله من التخييرين ومن اخذها نفسها وفي النفس تقسم ان عرف فلا فباستها
الحاكم **قوله** طرفين وجاين وفي كل ذلك الية لان كل واحد وجبت فيه قود على اربعة
قوله لناطق اى ولو حكما كطفل كما ياتي وخرج برأسه من الفم فبها حكومة ولو ذهب
الذوق مع اللسان لم يرد دية اخرى وسيان بعضه وتوزع في الذوق على خمسة اربعة
قوة مودعة على سطح اللسان يدرك بها علاوة كالحسل وجوهة كالحمل وعد ودية
كالما وملوحة كالحل ومرا كالحص **قوله** والحال المودعة عليه ثمانية وعشرون حرفا
في لغة العرب فلو انك بعضها فيفسطه بالنسبة منها من الية وفي غير لغة العرب
بقدر ما فيها من الحروف فزادت ان نقصت وتقل العربة على غيرها اذا اجتمع معها
قوله خلقة بخلاف مالوزال بحنانية فينقص بقدره لئلا يتضاعف العزم **قوله**
تابع لها فلا يزداد على الية سى بسببه ولو انك بعض الية فيفسطها **قوله** وهو
ما بين مدخل ذكره وهو المعتمد وفي اى حكومة **قوله** الخبزى وهو الذي يذوق
يحصل الحنونة ويعرف بان عزمه يتبعها العلم بالضرر يات عند سلامة الاعمال
اي الخواص ويحمله القلب على المعتمد والاشفاق متصل بالدماع وخرج به العقل المكتسب
وهو ما يحسن التصرف فيه حكومة **قوله** ما ارسله فان زال بالارسل فخرج
ويجب ارسه مع الية وكذا ما حكومت **قوله** او التي من الرجل والمرأة ولو منع الية
او الجبل **قوله** ان الميشت بدله فان ثبت فلا دية عن الخنزير وجب ردها ومثله افضل
السابق ومثلها ذوال البكرة وكذا سائر المعاني بخلاف الارحام لا تسقط ديتها بغير

قوله غير الفقرا هذا المشتق لذكر المار المذكور كالتكليف وكيفية تجهيزه ان دية
النفس توجب من الزهوق وغيرها من الحنانية لكن لا توجب اربعة اذنا مال
فويحذف تلك الية الواجب في السنة الاولى وتوزع على اخوة على الغنى منهم ومن
عكك عشرة دينار ودينار فاكثر بعد كفاية مودة بقية الغنى ثلث دينار
وفي المتوسط ومن دون الغنى يكون عكك قود ربع دينار زيادة على ما مر ربع دينار
ودون ذلك فقير حتى عليه فان لم يبق الاخرة بقدر ذلك وزع على سبعة كما ذكر
فان بقي شيء فعل احواله على غنى منهم وهكذا على المعتدين وعصمته حتى يتم الثلث في كل
سنة **قوله** اتخذت هو الحال والذالك المجتهد اى وصفا بالخصم الخلف الذي
لا يقتل غالبا الا من شبهه عمل **قوله** في الحديث على عاقبتها متعلق بقدره الموصوفين
او بدية فيها او خيرات لان الاول وغرة خيرا له وبعدها دية من غرة وذكر
الحديث الثاني لبيان العاقلة والثالث لخراج الفرض منها والمربع لخراج ارضها
منها ايضا **قوله** لا امر من اهادت المذكورة **قوله** لما روى الشافعي ان رجل اخرج ارضه
المعتق وفر بعد بالنفس ولقاس بجد بقوله سائر الارباع **قوله** خطا ارضه بعد
اي اولا تدن من عرض ولوى بعد وتسقط قيمة في كل سنة قدر ذلك دية الحار كالحمل
قوله وهو الصحيح وهو المعتمد **قوله** ولا يخلو عما وان اوجب الية ابتداء فلا
تذكر مع ما بعد **قوله** صدقت العاقلة ولو من اولا اويت المال وهو اهما **قوله**
ثم لم يوجب هو ستمين من ثلث الارش برقة **قوله** من ثلث **قوله** ولا عزه من بل هو في ماله
قوله حال الفعل اى ابتداء **قوله** فانس الحنانية التي قبله **قوله** الى تمام
الدية اى ان كان لها عامر وكان الحنانية مقدرة **قوله** على لا يقطع الحواة برده
واقتصر هل يحتاج الى اسلامه ثانيا بعدد **قوله** في هذا وهي مسألة الاصطدام سبق لها
لان فعل الشخص في نفسه هذه **قوله** في تظبط الية ونقصها اى في مضاعفها
ومثلها وتقدم قدرها **قوله** على الحاني ولو بقيت مباشرة **قوله** على قياس الخ مودة
للحكيم قبله **قوله** الكلمة المذكورة واسلام وخربة **قوله** في السنة الاولى قدر ذلك
الى اى والباقي وهو السدس في السنة الثانية **قوله** وبسببه في كافر معصوم
ذلك وانى لانها قدر ذلك دية كاملة او اقل منه **قوله** وبسببه او اكثر بحيث ان ذلك

كل شئ قد ثبتت دية النفس الكاملة **قوله** لما مرى الدليل **قوله** القتل لوقال
الخناثة لكان اول و آخر فان القطع والجرح والمعنى كالقتل **قوله** نعم مكره من اضافة
القتل الى بعض لان مكره منه **قوله** ام احدها ام كانا خا رجده ولكن مررت الى القتل
في جوابه **قوله** من ذى القعدة الخ جدا به لانه او لها على المعتمد وهو يفتح الناق
والجدة بشرط الحاخ الا يفتح فيها وسواك الناق والمقتول في الشهر المذكور
ام اخذها كان رما بهنم قبلها فقول الميراسم فيها او ما خا رجدها لو فرض **قوله**
بالاضافة لا فائدة ان الحريمة من جهة الرجاى المنيب ولو وصفا لو ركة ما سبكت
لان فيه الحريمة لامن الرجم فتأمل **فصل** في بيان الاصطدام **قوله** لان
في ظاهره اختصاصا بالوقوع فيما ذكره من الاطراف المربعة واخرها وليست واردا لان
منه اصطدام ذكرين رقيقين او اثنين حائلتين ومستقرتين او راكبتين لو اختلفت
في شئ من ذلك ومنه اصطدام حر وحر في حالة ما ذكره ومنه غير ذلك حران ولو
صين او حتى ينشأ ان اركبها اليك تعديا او اركبها اجنبا فيها **قوله** فيمن
الخج تقييد لاجل الضمان الذي ذكره والاضطرار والمعنى كذلك **قوله** مع هذه الخ
اي ان كانت الدابة لراكبا بان ولو كان احدها راجلا دون الاخر فكل واحد **قوله**
نصف من الاخر فان كانا حاملين فعل عاقل كل نصف خرفي جنبهما ايضا **قوله**
بان نصف الخ فان قصد احدهما فكل واحد **قوله** اول الاخر الخ ما لو كانا رقيقين
او احدهما رقيقا فاما حكم الرقيقين فانها يهدران ولو حاملين نعم لو كان
احدهما معصوما او مستولية الزهر الغاصب وسبها الارض من نصف القيمة
وارش الخناثة واداسها مثلها والوجبات احدها تعلق نصف قيمته برتبة الخي
واما الرقيق والحر فان مات الرقيق فتصف قيمته على قلة الخ ويهدر باقية
وان مات الحر فنصف قيمة الرقيق الذي على قلة الخ ولو رتبة المطالبة به
للتريق وخرج بقوله نعمنا واداسها ما كان احدها واداسها او مات احدها
واداسه الاخر ولا يخفى عليه اذا صح الخ هو العبد كما علم **قوله** نصف قيمتها
اي نصف قيمة كل منهما نصف قيمة دابته ونصف قيمة الاخر سواء التقت القصة
او لا **قوله** ملائحة شئ مزاج وهو من له فضل اجر السقينة بنفسه او يوسع

الدم

الرج سوا القوت او تعددتها او رقيقا نعم ان تعين كما في ما سبك الدقة تعلق الضمان
به وجده وسمى بذلك من الملاحقة لاصلا لاصح حال السقينة او لملاحقة السقينة
في الملاحقة وقيل هو اسم للرج والاطاق على سبيل السقينة للدلالة بسببه **قوله** تعلقا
اي السقستان **قوله** وما فيها من مال ومنه الرقيق او غير كالحا وغيره ومنه الملازم
قوله الحرين قيد به لتمام التبيين وفي غيرها ما مر **قوله** فيما ذكر من تحرير
دنة كل منهما على عاقلة الاخر مثلثة مع قصد اصطدام او شغفة مع عهده وان
اختلفا فكل واحد وكل نصف قيمة سقينة كل منهما في شركة الاخر يهدر باقية
ان كانا عاقلين او لا فعلى كل منهما قيمتي السقنتين وكما حكمنا فيما ذكره من قول
له نظر نعم ان كان فيها الحر ارتفعت دية الباقي كذا كالملاحقة **قوله** نعم الا ان
ذلك من العبد العبدان وعليه لو لم يمتا او احدهما وجب الفضا ص ان كان
فيها مكانا وفيه يصره ان تعدد وتعلق برقيقها ان كانا رقيقين **قوله**
فلا ضمان وفارق الماشين باعنا ان ضابطها بالخطم **قوله** ما شئ اما ان يراه به غير
فيشمل الراكب او هو احد منه بلا هدم فتأمل **قوله** فيمن هو قبيلا بل ما بعده
ولا فان طرف والجرح والمعنى كذلك **قوله** بركة الماشي اي وجده فان حصل مع
حركة الواقف فكلما شئ فيما تقدم فدرج لو ادس متاخرا على فعل سابقه ان
تعلق ثوب انسان بحبل على دابة مثلا فان حصل التعلق بفعلها فعلها الضمان
ويجزي فيه ما تقدم ولا فعلى المتأخر وصاحب الخطم ومن ذك ما لو كانا ناجلا **قوله**
بطريق صق اي لا في منعطف عنه ولا فهو كما لو ابيع **قوله** يفتح اليهم والجميع مع
نوع بعد الجميع اولا يهدا ويقال له يفتح **قوله** وهو فاسي يهدر وهو انزوي
الحاج **قوله** عليهم فان رجع على بعضهم فأتى فان قصدوه شطرا او قصدا
ولم تغلب الضمانة فتشبهت فعل عاقلهم من الدابة ما زاد على قدر حصته فان غلبت
الضمانة بعدد عليهم بقيمة الدابة والاضمان لهم شركا يحيطي الفعل فتأمل
قوله وتسم باقية من دية الخطا سقط ما قبل فعله اي من دية نفس وخرج
بعده عليهم ما لو عاد على غيرهم فعليه ما مر لكن عليهم في العدا الفضا ص ان لم
يكن فيهم خطي واسما عام في الهامة على الخجين من العقلة او ان

لا يطلق على غيرهم لا بخارجا بان تبين الخ قد لضا فلا لاسم **قوله** معصوما وان
لم تكن امة معصومة كجبن مسلم من جرمية **قوله** عند الضرب فلا تعير عصمة
بعدها كسلام الحرية **قوله** رقيق هو وصف غرة او على الاضافة اليه **قوله**
يبلغ الرقيق اي من حيث القيمة **قوله** سلما من عيب مبيع وهو ما نقص العيب او القيمة
نقصا بغيره من عيب صحيح **قوله** وهو ما في اصل الرقبة وهو المعتمد وقبحه قيمة
الامر سليمة وان لم يكن لثمن سلما **قوله** والاصل قصر على اعتبار عشر القيمة اي
ويمكن حمله على الاقصى المذكور **قوله** حيا اي ليس كركه المذبح **قوله** غير معصوم
او غير معصوم كما مر وهو في بعض النسخ **باب** القسامة المشتملة على
الدعاء عند الشائخ كما ذكره قبلها وعلى كسباب الدية تارة والقضا ص اخرى على ما في
قوله نزع القات من القصر يعني العين **قوله** خلف ميع اي ابتلا وهذا معناه لغة
واما شرعا فهو اسم للاول **قوله** على مورد الضم ولم ترد في غير القتل **قوله** على من
متعلق ميع كما يدل له ما بعده ويجوز تحلفه بحلف ايضا **قوله** لا تسرع دعواه وان
كان هناك لوف كما قاله الزبادي كما مر في شرح شخصنا الرجل ساعيا مع اللوث
ويجوز فاذ اشتهر واحد منهم بقتل اللوث في حق قيمته المديني حينئذ **قوله** حرى
على الغالب فلو قال خلف مستحق كان اول **قوله** وفي جابر اي توجه ويصح **قوله**
بشرط اي لانه يجعل شرطا للثمن وهذه الثلاثة مع شروط القتل خاصة
بما هنا واما تعين المديني عليه فعام في كل دعوى وكذا تفصيل الدعوى ودونها
خلزمت وعدم منافقتها بعد دعوى اخرى وكذا كل من المديني عليه والمديني ملتزم
للاحكام فبذلك شروط وتقصيها يعلم من المطولات **قوله** وهو اي اللوث شرعا
اما لغة فهو الضعف وقيل القوة **قوله** قرينة اي لا يقوله فلو قال جرحي فلا تارة
لم يكن لوثا في حق **قوله** من غرض صدق الخ فانها لفظ لا غرض من غرض صدق
وأهل فلا لوث في حق لعدا العين في جانب المديني عليهم **قوله** الشرط ان يباينه
غيرهم وهذا هو المعتمد **قوله** وان يحلف المديني اي يمكن المديني من الحلف ابتداء قبله
ان يحلف المديني عليه فان رد العين على المديني حلف وفي هذا يجب المضا ص على المديني
عليه في العدا لان العين المرمودة كالقرار والبيئة **قوله** غالبا سياقي محترمة **قوله**

شتر

زيادة لا يخصص فاقول **فصل** في بيان القتل بالسيف والقتل فيه شبهة يقتل الموت فذكر
عقبه وهو لغة صرف الشرح وجهه واصطلاحها من ازالة النفس الحسنة ما قتل
وا فقال لبشر عنها امور خارقة للعادة وهذا هو العلم الشرح والحققة والله
بقتل ومرض ويترك ويحرم وغير ذلك وان تعلم وتعلمه علم الا لغرض من **قوله**
قتل بسيف خرج القتل بالحق كالحال فلا يرد فيها لكن يمنع العاين من مخالفة الناس
ولو يحسد الى ان يموت او يقتل عن يمينه **قوله** بان سحر اي الذي فيه لا يعلم
وجود السحر من غيره **قوله** فالعبرة وهي دينه عند في الاولى على مقتضى ما ذكره في قوله
ودية شبهة عند في الثانية **قوله** تلزمه اي لا عاقلته المعاليم وجوب القصاص عليه
ما من المخرج الى معرفة بقية الحكمه وقد مر على ما بعده لا يرد في قوله قتلته حتى
قوله نعم الى هو مستثنى من كونها تلزمه **قوله** فلو شهد الخ وفارق ما مر في دعواه
لا حقل كذب فيها فتأمل لفظة بقاءه بطلب قتله **قوله** يجب اسبا في الحال على القتل
فيها **قوله** ثم يقتل الماديين ثم الترتيب دون الترتيب **قوله** كما ترك الصلاة اي قبله بعد
لها ولا يمتنع مرتد ومن تركها ترك شرط من شروطها الجمع عليه امرين من تركها
كذلك ووجد فيها الجمعة في محل الجماع عليها **قوله** فانه يجب استنائه المعتمد
استنائه بها كما قاله شيخنا وفيه نظر فان قتله قبل الاموال يجوز ان يغتصبها من وقتها
الاموال ولو انما في اول الوقت بفعل الصلاة ويتوعد بالقتل ان اغتصبها عن وقتها
ويعتبر في الظاهر اخلاصها عن وقت العصر وفي المغرب عن وقت العشاء بجمعها
فان خرج الوقت ولم يفعل قتل او قال صليت صدق وسقط عنه القتل وان
قطع يدينه ولا عبرة بالمرء الامار وما ذكرته الخ اي من وجوب الاستنائه وقد
علت ما فيه **قوله** وهي اي شرعا وما لغة فهي المرأة من الرجوع **قوله** طلع الاسلام
وقطع غره يعني انتقاما **قوله** بقر ما جمع عليه معلوم من الدين بالصورة
كزيادة لغة في الصلوات الخمس وانقص ركعتيها **قوله** شبهة كانه على الكفر
فيكفر خلا والحد بالنية الاعتقاد كما عبره بعضهم ومنه نفي صحة اليمين بغيره
لا يفي بحد لان ازهر المذهب ليس مذهبا **قوله** او قولا قوله الله ثالث ثلاثة
من الالهة **قوله** او قولا كسجد لضم لغرضه ورمي مصنف في فائده او

عليه

عليه فيؤخذ **قوله** ولا يصح نكاحه اي من وجه واحد او من وجهين احده في مقصده
مضاف لفاعله او مفعوله **قوله** وبطل النكاح اي الذي كان موجودا قبل
رده **قوله** قبل انقضاء العدة فيما بعد الدخول والاشهاد الرد كما مر ايضا **قوله**
وتحرر بدينه في خمسة **قوله** كما حرّم فراسا ولو جعله ملكا فذاشب **قوله**
و يهدمه في غير مرتد مثله كما مر **قوله** من بدل الخ شامل للرجل والمرأة خلافا
لبعض الامعة في المرأة ولا يستقر له ملك وتوقف نصرا ما ان احتلت الوقت الحق
ولا فلا كالبيع **قوله** لانه ليس مبيع هو علة التلاوة قبله **قوله** وبذلك علم الخ
انه لا يضمن كما ذكره عن صاحب التنبيه **قوله** انكاح السكان هو حيث اطلق
بصرف للسعدى وهو من وصل الحالة لا يمين فيها من الحسن والمخير كما قال الامام
المشافعي انه الذي يقتل كلا من المقتول وانكشف سره المكتم وبذلك لا ينافي التعريف
الرائي في كلامه **قوله** تنفذ نصرا تد من باب ربط الحكم بالاسباب في من خطاب
الوضع **قوله** ولا تقاتل الصحابة على مواخذته بالوقوف في الجاهل ويقاس غير الخ
عليه **قوله** ولا يعتد اي يحرم بحد **قوله** اعتد بما ايد كان له دفع احساسه فلا فلا
في على ذلك بحمل الحديث المذكور **قوله** ولا يصح فيه اي لا يصح صلاته فيه لا يجاب
الامر السابق عليه فيه بقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى وان لم يكن من اجل
الخطاب يعلم من محل الخلاف فيه **قوله** واقضى وجوبا فانه وحالة الكفر انقضى
بسببه مع التقدم فيه **قوله** حتى يفسى يجب استنائه بعد افاقة كما علم ما مر **قوله**
فتصح استنائه قبل افاقة اي اذا كان له دفع يمين واستنائه بعد افاقة كما علم ما مر **قوله**
من المناقض **قوله** لكنه اذا افان اي بعد استنائه في المسكر **قوله** من حين اسم اي قبل
افاقته ولا فاق في من ان فيرى عليه الحكم الشرعي **قوله** الاكله اي بان
شرطه وما يحصل به ويترك المصنفات المرفوعة عليه واما مقتضه فهي الجاهل الى فعل
الشي قبل وبسي الاطلاق كما في الالهة فكان الكفر غلق عليه باب ومنع من الخروج
منه الا بما اكره عليه ويقال لليليل بغير الجرم مكره بغيره واليهما مكره بغيرهما **قوله**
او غلب فيؤخذ في الشبهة الذين اكلوا لغير البطش **قوله** او جرح كاستفادته او تهدد
او غيرها **قوله** ويجوز الخ هذا في نفي الطلاق وان كان وان اطلاق المال واما في القتل

الكلية

فيقتل بمثله او استدته وهكذا **قوله** ويختلف ذلك اي ما يحصل به اكره ما ذكر
فخرج من خلاف المال غير مستقيم **قوله** ولا ينفذ اي ان لم يتعلق بالمكره
بكره بل ولا ينفذ لان المبلغ في اذن لقوله طلق زوجي وارضت بك **قوله** بغير
حق خرج ما لو وجب عليه بيع ماله في فادين فاكره الحاكم على البيع فانه صحيح
وله تعين على ذلك وضربه وان ادى الى قتله واخمان فيه كما قال شيخنا الرمي
قوله ويلزمه القدر خوفا كما ذكره بكره الا كما في الزنا لا يباح بالاكله ولكن
لاحد للشبهة ويباح ما عدا هذين بالاكله **قوله** لما شره للجنة اي مع اشارة
نفسه بالبقاء لاجتماع المكره على قتله فاقول **كتاب الجهاد** هو من
القتل بالمخرج فذكره عقب القتل الخ لما مر من الجاهدة اي اصابه النفس
في الامر الجاهل وسياق معناه شرعا واصله متعلق من سائر التي على الله عليه وسلم
وغرضه دهي سبع وعشرون غزوة على الصحيح كما يعرف من محله **قوله** الاصل فيه
اي في جهازه او يجره **قوله** وقاتلوا المشركين كافة اي قاتلوا المشركين جميعا وهذا
الجملة ناسخة لغرضها كما في **قوله** اقاتلوا سائر الكفار ولو عرضا حتى يتولوا
قوله طلب القتال بالقتل الذي هو الاسلام نظير اخر الاحكام الظاهرة وان
كان القول لا ينفذ بدون الاعتقاد الذي هو الايمان بعكسه **قوله** لا اله الا الله
الملا منها الايمان بالشهادتين بشرطها من الترتيب والتوالي ونقض اشهد
في الاولى ولكن في الثانية ان لم يأت بالاولان فيها وغير ذلك مما يعلم من محله **قوله**
هو اجد الخ اي بعد اباحته المطلقة لانه بعد هذا **قوله** لا يتدبر في غير
الاشهاد الخ ثم ايجز له مطلقا وهو المبدأ واما قبل الخ فكان منزهة مطلقا
قوله فرض التكليف وسقط بفعله من لا يجب عليه كما لصان لانه غايه في تكليفه
الكفار **قوله** كالمسألة القديمة بالخ والعمر لا يحددها ولا يكتفي فيها من يلزمه كالنكاح
وتحصل الكفاية في سقوط الفرض **قوله** بان يشحن اي يلا في التور جمع نفر
محل خوف **قوله** الغد منه **قوله** والمقصود جمع حصن محل الحصن من العدة والمخاض
جميع فتدق حفره حول المدينة لا يستورها الفارس **قوله** او بان يدخل الخ هو
معنى الجهاد الشرعي فاخذ الامرين كان على المعتد **قوله** فيصير فرضه من وجوب

فقدور

قصدوا غيره من يتجاهون اليهم ولا يحتاج اليهم والعد والملة الى اذن مالك
اخرج **قوله** الا ان الخ هو مستثنى من فرض العين بدل ما بعد وياتي ما
فيه **قوله** تاهب اي استعد بغير الترتيب **قوله** فلا يصح من طرفين ظاهر
انه يكون فرض كفاية وهو لا يناسب الاسلام المذكور كما لو وجد انه مستثنى
من العرضين في حق هذا الشخص بخصومه وانقصاره على نفي فرض العين
اكونه الموقوف لكونه المقصود معناه عند قتاله **قوله** ان علمه لغير الجهاد استند
وهو مستدرك مع ما قبله بقوله وجوب الاستنائه وتلا لا تد مع العلم بخروج ويعلم
جواز الاسلام مع العلم بخروجهم القتل بالاول **قوله** وامت الملة فاحشة
لعل الماد انهم لا يتحقق وقتها بان علفت عدوها وخبرته على نظير ما قبله
والفاحشة الزنا واهل غير الملة عليها في ذلك كما مر في قتال **قوله** ويقال تلبيح
بناؤه للمعول والجوهول والاول اقرب الى الامار وغيره فاقول **قوله** قيل اهل
الحرب وجوبا **قوله** والسيف لا يصح عطفه على الاسلام ولا الاسلام ولا يصح جعل
او التخصيص ولا التسويج لما لا يتجوز وكما قال فابو فالسيف لكان حسنا فاقول **قوله**
لما مر بقوله لاهم مهددين **قوله** وبذلك الجزية اطلبوا عقدها وهو تروا لا شئنا
لا بد منه فيه وان جعله هو المستثنى وقيد بما قبله لكان اظهره المراد فاقول **قوله**
وساى ان الكفار وان لم يكن لهم شبهة كتاب فبدل الخ مما قبله وهذه العقيدة
الثلاثة التي تعقب الكفار ايمان **قوله** ويعمل الامام وجوبا **قوله** ولو بها بكرها
ونصب اليهم الثقيلة اي هي **قوله** او يفتق في لانه لا يصح له ان ارضيه
ومثلها زوجة من اسم ولو قبل اسم بخلاف زوجة المسلم وشيعته فلا رفاق **قوله**
من هو بيان لما فيه الاضطراب من المولى من جروا المشركين مجرور بها منفسر
بما بعده **قوله** فيما يظهر معتقد ويجوز فدا ولعدونا بالترسيم **قوله** او بالدين
او مع ما قبله وقيل هو مصنف مطروف على من كان من الامور الاربعة التي فعل
الامام المأخوذ منها **قوله** بضرب الرقبة قبل الدلو لا سبعين **قوله** وارتقاء الكله
او حصنه ولا يبرى الرق الى ما قبله على المعتد وله في ذلك اليقين والامن والعد
الا القتل وقيل يبرى عليه فيقال ان الرق قد يبرى كما علق **قوله** بصفر

لوجود اسلامهم السابق غير مستقيم لما مر في تعليل قتالهم **قوله** فقتلهم واجبا بشرطه الا في **قوله** ولما سار كهم فيهم في طلب القتال هو صريح في انهم لم يشاركهم في التعريف السابق وفيه بحث فان من كفر منكم الكبيرة او ترك الجهادات قد منع عنها واجبا عليه وهو عدم التكليف بالوجوب عليه وفعل الجهادات كذلك ومن تركها من كان ذكرا قد منع عنها واجبا عليه وهو عدم التكليف بالوجوب عليه لا يمنع من انهم في حكم القتال على ان مشاركتهم في القتال كاذبة فيبقى استوائهم فيه ايضا وليس ذلك كما يعلم مما في نعم ان اريد بالحق في البغاة منع احوال فوجهم عليهم ونفسا الجهاد علم فوجي التعريف لغيره فقتلهم **قوله** ثلاثة انواع باعتبار المعنى المقصود منهم والحكم المرتب عليه في المقالة وتقدم ان قتاله نوعان بالكلية الاصل والردة **قوله** يكفرون مرتكب الكبيرة فيقتلون بخلافه في النار فهم اعتقدوا انهم يخرجون به عن مذهب اهل السنة والجماعة فسمى بما ذكر **قوله** طائفة بالمعنى الشامل للكله والواثي وانما نعتهم خلو **قوله** اعتقادا على التوبة والولن خروجا عليه فقط وكما بعد عن الخوف المنع منه ولو مع القرب ومعنى قطعهم الطريق والخصم بالانزعاج والوقوع علينا وحملته خرج واقعة فخرج المخطط وان احدى الامور **قوله** فلا يقالون فيه عود خبر الجمع على التعريف المفرد باعتبار معناه **قوله** عن قبضتنا اي عن طاعة الامام **قوله** ان نصرا بهم كان اظهورا بغيرهم السابقة وسياق الفريق الثالث في جملة **قوله** على وجه من الفريق الاول والثاني **قوله** ولا يقال البغاة اي يحرم قتالهم قبل البعث وما عهد يجب كما مر وخبرهم الفريق الثاني فليس فيه ما ذكره **قوله** يبعث ويحبوا **قوله** امينا للذي ذبحوا في المناظر **قوله** ما يقربون اي يسهلون من الاما **قوله** او غلبوا بعضهم اوله الجمع في المناظر **قوله** اذنه بالمد اعلمهم **قوله** فعل ما يراه مصلحة بان يرضى قتلهم ان كان استقامهم للقتال في وجعهم ولا يجوز ان ظهروا استقامهم لاجل الحق عدد او مدد **قوله** رد عليهم اي البغاة والخوارج عالم بظهوره ان الرد يزيد في طغيانهم ويخالفهم **قوله** ولا يستعمل اي لا يجوز تحريمهم ولكن استعمله **قوله** واحد منهم ان امكن ولو قبل **قوله** ما حكموا البغاة والخوارج من عدم الاتحاد على حين يحرمهم جاهدوا اليهم واعدوا من اهل الفقه وغير ذلك **قوله** باطل اطلاقا خرج

لوجه

كان اول **قوله** بذلك اي يذنبهم **قوله** مطلقا سوادعت ضرورة اوله هو المعتقد ان بشرطه وجود حاجة الى الامم ولا يفرهم ولو تيسر لم يسلموا ثم يحرمهم بالضرورة على المعتقد **قوله** وما كان مستان اي كلفه اي كان الارث مستغفرا والا فقد حسمه والمراد بالمستان هنا من له امان بقدر مجزئة او كالمؤمن **قوله** يا **قوله** الجزية هي عاقبة القتال مع الكفار فذكرت عقبة وخرجها عن السير لا بما مشقة على الجهاد الذي قبلها وخاتمة عقدها المانور على الله عليه ولا يقبل منهم معه الا الاسلام **قوله** وهي مأخوذة من الجهاد لانه لفظا في مقابلته اقامتهم في دار الاسلام لا في اقامتهم على الكفر كما قيل والعقود التي تعد الكفار الامان ثلاثة مجزئة وهدنة وامان لان العقول ان تعلو بمحصولها وان الاقان كان لا الرغاة في الجزية ولا فالهدنة **قوله** والصغار بالترامك اساقا لالنور والفرق بين معناه ان يحتمل ان كانا فظهر لوضوحها في الميزات وبعضها اخذت تحتها بغيره على فرضه اي جميعه ما بين الامن والمنازع والمنازع خطا باطل **قوله** كان يقول الخ هذه صفتها اصلية ويجوز ان كرم واد الاسلام ليس فيها بل دا الحرب لذلك وخرج غير من الامداد فلا يرضع عقدها منه **قوله** عند قتلها فارجو نقصه عند ضعفها **قوله** على فرض العين وسكون المعنى اي قد عدا اعتبار المقتمة وهي ضعيف كما ذكره بعد والمعاقر بفتح الميم والعين المهملة مفسر بالنياب بعد **قوله** المتقول الخ من المعتقد **قوله** والحق لا يوجد منه بعد انقضاها سئل لما مضى الا ان كانت عقدت له ولا قرحا من قرح وان عقدت له **قوله** تسلك حدة اي المنسوب اليه وان علا كتمسك بصحت ابراهيم والمراد بالكتاب ما يسمى كتابا **قوله** سوا عقده الخ فانه المأكلة عند العقد وهي اما على الاحتصاص كن يدوم وخرجهما عقدا وان اختلف بهما فان اثنى فقتل لها واما على اوصاف كان بعد على الفقي اربعة وثلاثين على المتوسط بينا من وهذه تحتاج الى حاشية عند اخذ ايضا دعوى العقر ووقت **قوله** من متوسط وهو من يملك كناية عن العرا اقل وفي ذلك اكثر من ربع دينار والغنى من ملك قوت ذك الى عشرين دينارا كان في العاقلة على المعتقد عند سجن الرمي واعتبار في حرج في نفقة الزوج **قوله** وقت اخذ ان عقد على اوصاف كما مر **قوله** وقت العقد الوجه استقامت كالمع ما مر **قوله** ادى بالمد اي اكد عنه **قوله** ان شرطه على المعتقد وقيل انقصه وان

لان

لوجه باوكان حسنا لان احد هذه كاف في انقضاء **قوله** مدخل في الخندق البعض فيه بحث فان لم يبقه الذكورة بالبقين ولا الحرية الكاملة وذكرنا الكامل والثاني محتمل قرينة لا يمتنع على ظهور التاكيد فيه فقتلهم **قوله** غير مطالب به اي الدنيا والافاق مملكت بفروج الشريعة كما هو مقرر في الاصول غير مستطيع هو من عطف العام لشمله بعض افراد ما قبله فقتلهم **قوله** الا ان كان في غير مستثنى من معدود الخ والحاجة اليه مع تعبد الاستطاعة قبله بالقتال لان هذا من افعله فقتلهم **قوله** ولصوص ولو صلبت **قوله** ويعتبر اذن رب الدين ومثل الاذن ما لو لم يرضاه وشمل الدين القابل كالمع **قوله** في سفر ولو قصيرا بما جعل به التسفل على الدابة **قوله** بخلاف الموجل وان قصير الجبل واذ اهل وجب العود ان لم يعلم رضى صاحب الدين بدو اسفاره مع من الطريق وعدم احتلال الجهاد او في توكيل من يقضيه كما ياتي **قوله** من مال خاص لعله للادنى والافقيعي ان الفضاض مال الاجنبي لا ياتي او غير ذلك **قوله** الا يوتى اي وان عليا ان كانا رقيقين او الموالدين رقيق المبعض والمراد بالابوين مطلق الاصول والمعتبر هو الموجه منهم ولو بعيدا وان رضى لا يقرب منه واعتبر في الولد المبعض اذن سيده ايضا واعتبر في الرق اذن سيده فقط **قوله** المسلمين اي بالنسبة لسفر الجهاد فعده يستوي فيه الاقرب المسبوا والكافر ولو اسلم الاب في اثناء السفر فهو كمول الدين الموجل فيما مر **قوله** في سفر وان كان قصيرا كما مر **قوله** يخوف وهو وصف للسفر كما ذكره الله ولما يقام على حاله لكان اوله لا يعتبر اذن في الخوف كالجهاد ولو بلا سفر واما غير الخوف فان كان سفر طويلا اعتبر اذن ايضا والا فلا نعم سفره لتعلم وجب ولو كناية يجرع اذن بل وان منعه فلهيجه يجرع سفره ولو لم يزل في نفسه اصله وان سلمه نفقة يوم سفره الا ان سلمه نفقة مدة مستقبلة فله سفر بعدها **قوله** لان كان قتلهم مطلوب من الامام لان الذي يقتلهم في قتالهم كما في قتال الكفار الذي هو اهمهم وقدم لنا سب ذكرهم عقب الجهاد **قوله** ليجازيهم لحد بالبيع مجاوز لحد والباقي من جازيهم لحد **قوله** وهم اي شرعا وعرفا بما لغوا الامام والوجاهر الشرط اسلامهم وقد صرح ان المرتدين كفارا واول بالقتال وقوله شيخنا انهم من البغاة

لا يباطل بقتلها لكان لعدم **قوله** بمطاع اي كبر فيهم ليطيعوه **قوله** ولا يذنب بشرطه الا في جملة كما مر في نظير من الخوارج والبغاة **كتاب السير** بكسر السين ونون التثنية جمع سيرة بمعنى السنة او الطريقة او السبع **قوله** احكامهم فيه تصحيح بحكمه تاجر لان الحكم على الشئ فرع عن تقصيره ولا يوجد ذلك في محكمهم عليه **قوله** المتلفات اي الاحكام المنقولة اليها من الماخوذة للحجامة وهي الامم **قوله** في غزواته وهي سبع وعشرون غزوة على الصحيح كما مر والغزوة مأخوذة فيها بنفسه ولم يبق الا في ثمانية منها وهي غزوة بدر واحد والمريسع والحندقه وقرظبة وخيبر وخيبرن ولطائف ولم يقتل بيده الا واحدا وهو ابي بن خلف قتل في غزوة احد واحل المزاب في غزوات في كلام المصنف ما يشمل المزاب وهي ما لم يخرج فيها بنفسه وكانت سبع واربعين بشا **قوله** والنتيجة السابقة في حكم القتال بالجهاد وبعضهم عنهما معا وبعضهم عن واحد منهما والغالب جمعها في باب واحد **قوله** في حكم القتال من حيث كونه واجبا او غير والخبر بذلك عليه سابق على وقوعه بالفعل كما علم **قوله** هو اسم لشمله غير المال وغير المسلم **قوله** ما كان علم والافان مال ضايع وليس من القيمة ولو لم يثبت انه لغو خرجت فهو غنيمة **قوله** ويعرض الامام اي المثل بالمثل وبالمثل صورة في المتقوم كالحلب والسرعين **قوله** فان لم يكن فيه شئ اي وقع بدله بوصفه **قوله** لدخول المخذ بالمد المعلوم من المخزفة **قوله** يكون غنيمة ان امكن كونها بالحق ولا كفرها من النفقات **قوله** لمن شهد الواقعة ولو ذميا ان خسر اذن **قوله** مائل ولو جملته كسكر وقاضيه هو العسل الاسود لكن اذا احتاج المراد من اخذ من نصيبه ومن الامام عسل الخ **قوله** لما مر من المراسل **قوله** فان فضل منه اي من الطعام العام الذي اخذ للاكل **قوله** اهم من الخ قد يقال المراد من الاسلام ما المسلمين عليها ولا يذنب في العموم **قوله** واحد قال بعضهم هو قيد فان كان الزاين اكثر من واحد جازي لا يضاف مطلقا وكلاهما المصنجا لغيره فخرج **قوله** صنعنا اي كلفنا او بعضهم **قوله** عنها ظاهرا وان كانا غنيمة **قوله** يقتل اي لا يجوز قتله **قوله** الراسل لانه المحبس فيجرم **قوله** لا يحرم مكره غير المديونة كغيره **قوله** لعدم الضرورة لوقال لعدم الخلقة

قوله وظاهره في هو مخرج **قوله** وا عقاده في عز من المخرج اي انها انسان الله
كما في القرآن **قوله** فاقوس من قطعان من بني خثعم نضرب احداهما على الاخرى
للاعلام باوقات سلامهم مثلا ويمنع من اتخاذ الجبال كمن ومن استعملهم المسلم ومن
خدمة الامراء ومن دخول جميع المسلمين الا اعلامهم فتميزهم **قوله** ومن اخذ الخ
وكذا من تربيعها ويهدم الموجود منها جازيا وفيما لا يتكلم في دفعه حتى والكثيرة معد
الهدم والبيعة بعد المصادرة وهذا انعكس العرف فيها والصومعة معد الربيعان **قوله**
وسقط كونه لنا الخ فان سقط كونه جرحا زاحا حدث بلا شرط وما فتح صلحا مطلقا ليس
لغيره من ذلك مطلقا كما شمله مدد كلامه **قوله** بلاذن منا اي بلااذن واحد
مكلف منا **قوله** ختبرنا من في المتن منصوب مفعول ليطعوه واذا فعلنا لم يكن في كلام
المشر لتعريفه عرابه وهو معصوب وفي غالب النسخ انكلم من المتن وعليها فلا اعتراض
فتأمل **قوله** ان يخبر اي الذي كرم من السفى والاعطام والخز والخزير وظاهر كلامه عن
النفس المتخزير والاولى ان يبد **قوله** خيل لا من قال نفيسة ولا خير وبركة عن
وجوب ان لم تكن مشقة وركوب غير مؤثر مضاف لخيول **قوله** يخبرون كخاس
ساختيب ونحو **قوله** بالاعامة كالشدة المشتعلة على الزرق والابيض كالبرق
ومنها المعروف للنصارى لان بالبربط واليهود بالطرطور **قوله** حين هم
ومن وجوب تعليق بنو طي في رقبته عند نزول نبيه كالحام المشرك **قوله**
الجحاش من الجح لا يدرج بين يديها من بين الشام واليمن والجزيرة بالجمالك
والبحارة وهذا اولى هو مقابل لارض الحبشة من شرقها وقدر مسيرتها نحو
ما بين البلية المكان المعروف بالعقبة من منازل الجح المصري وسدوم وهو قطعة
من جزير العرب التي هي من اقصى حد الى ديف العراق طولها من جند الى الشام
عرضا وسمت جزيرة لا تدهس بها بحارا اربعة دجلة والفرات والبحر فارس
وبحر الحبشة **قوله** وهو اى الجحامة والمدسة والجامعة وطرف الثلاثة وقراها
اي الثلاثة وشرفا قرأها الطائف ملكة وخبر للمدينة ولترتبة للبيعة فليجها
قوله اخرها تكلم به فيما يتعلق ببيان امر الجحاش **قوله** انجز اليعود في رعاية
والمضاري **قوله** من الجحاش وفي رواية اخرى من جزيرة العرب والمراد منها الجحاش

المشتعلة

المشتعلة عليه كما مر **قوله** المروية اي لما عدا حرم مكة كما ياتي ولاقامة فيه ولو
في جزير الخراب او بحرقه ويمنع ايضا من اتخاذ مكانة منه واتخاذها ولو اسكن
قوله ثلاثة ايام اي في مكان واحد **قوله** من دخول حرم مكة ولو سورت فيه **قوله**
ولو صلح كطبيب كما في بعضه فيجب ان يحل المريض اليه وكسالة فيجب ان
يخرج الكافر اليه ويربائه ولا يوجب دمه وخرج بحرم مكة غيره من الجحاش فيجب
دخوله للصليحة كما شمله ما تقدم بل لا اقامة فلو كان للتجارة فلا امام ان لا
ياذن له الاخذ شي من تجارتها **قوله** فان دخل على خلاف المنع منه تخفيفا مثلا
قوله نبش واخرج وجوبا الى خارج الجحاش فان شق فالى غير الحرم **باب**
الهدنة وهي العقد الثاني ما بين الامان لكفار كما مر واصلها الجواز وقد يجب
قوله الامام ولكن يعقدها والى اقليم لبلدة منه او اكثر بحسب الخليفة **قوله** او على
ان الخليفة عطف على اربعة اشهر المتعلق بالفعل قبله على المغولية له **قوله** بقض العهد
هو اما مصدر مضاف فاعل لبلدة اي متى ظهر لبلدة او متى يجب التضرع بقض
العهد فتأمل **قوله** فان زيد اي عقد واحد ولا كعشر في عقد ثم عشر في
اخر وهكذا يصير على المعقد فان اخرج اليها بعد ثلث العقد الاول جدد عقدا
اخر وما ذكر في الرجال الكاملين اما النساء ونحوهم والاموال فيجوز عقد هاتهما معا
قوله منها يتحمل رجوعه منها للعشر سنين ويقاس عليه اربعة اشهر والاولى ادى
والثاني اقرب لكلامه **قوله** اطالته عن التقيد بالمدى والشرط السابق اتفاقا **قوله**
ولا يجوز الخ نعم ان دعت ضرورة الى دفع مال العقد اليهم فكذلك اسرى يعقدون
ويجب دفعه اليهم لكن لا يملكونه ويكون العقد فاسدا وقهرهم في اسرى عندك
مطلبة في غير المعدين **قوله** لما رقبته تعالى فان شئت الالية **قوله** او رد مسل عطف
على منج لا على فك **قوله** وترك الاول وترك وهو عطف على وهو موصوفه **قوله**
وعقد الاول او عقد **قوله** او على ان يقبل الصواب اسقاط لفظ على لان ما ذكر
من افراد ما يجوز كما تقدم في الجزية فهو عطف على منج والفظ على يقتض عطفه
على ما لا يجوز فيكون جازيا يجوز بشرطه مقصد وليس كذلك فتأمل واقت **قوله** لا تدخل
اي لوجه **قوله** منهم اي من اهل الحرب غير اهل الهدنة حال الهدنة والامان كان من

التخل فائتة وعلى حرب العقب عشرة وعلى حرب المزينون اثني عشر **قوله** صا
يخص الغنائم بخلاف غيرها من هرب غرض الخس كذوى القرى **قوله** كارض مكة
فانها فتحت اعلاما على يد الرزيق اسفلها على يد خالد بن الوليد لكن بعد وجود
صورة فتاك ابدا من جهة خلد ويدك يجمع بان التناقض في الروايات **قوله**
من عليهم الجزية اي من تلتزمهم **قوله** الجزية كوعقدت لا خوفا **باب**
السبق والارحى اي بيان كيفية حكمه وغيرها وهو سكن الموحدة اما بقتلها
وهي اسم للعوشر ونقعة في الجهاد شرط لبحار كقصة ما يجوز منه تتوقف على
طلب الجهاد فقدر عليه وبعضه غير بالسياسة ولم يكن المفاضلة المتولى
السبق لها كما اشار اليه وبعضه جمعها تحت المسايفة والمناضلة والسيما والعزة
تسمية السبق والجمعة ويقال لها التوكيد تسمية الشهاب **قوله** يصح اي يحصل
فعله والعقد عليه كما ياتي **قوله** ومما فيها المزارق لانها رماح قصيرة **قوله**
واجتار بعض الرماح المعروفة بان يرمى على حجر الى الاخر **قوله** وعلى كل الذخيرة عطف
عام ولو قدمه وجعل ما قبله مثلا له كان اشبه **قوله** ولو بعض ولو من ايسر ما ياتي
قوله لا سبق اي جازي روى سكن الموحدة ونقل رواية بعضها على السابق والباقي
قوله الا في نقل مسكون الصاد المملة اي سهام او خف كالابل ارضا كالفرس
وزاد بعض الكنايين في الحديث ارجاج وله حكمية مشهورة **قوله** ذكره سخن يقال
له صولجان وهو عصى معروج احد الطرفين وهو كسر الجح وسكون المملة فيخرج
الجح واخره نوب **قوله** ويصدق اي يبد كدوي في الحفرة **قوله** وعم وهو اشبه
في الماء وهو علم لا ينسى **قوله** نوحون واسقطه كان اولى لا بهامه حجة المسف
بغير عوض وليس كذلك بل بحرم مع العوض لا شرا القار **قوله** لا ينام ذلك اذ كان
البدق اي الذي يرمى به في القوس وهذا جرح والمعتد على المسايفة عليه
واجبا الممنوع ما يرمى به في القوس كمر للبيبة كل نافع في الحرب يجوز اذا كان يضر
عوض وتخلت فيه السلامة او كان معتد الفكر كالشطرنج وبحث جاز فيجوز
التعريض عليه **قوله** يتحمل سمي بذلك لخل العقد به ويكنى ولو لا كسر من اثنين **قوله**
كقولها اي مسا ولا يحدما المسا ولا من المراد كون قوته قد قوتها معا

اهلها في مدتها فيصل امام سدا لعقد قيمته من بيت المال ويقتضه او يسجد لمسلم
ويدفع الثمن لسده هكذا قاله شيخنا فانظر مع ما في كلام المص فانه صريح في
عدم وجوب الرد ايضا وهو ما في التبايع وغيره وهو الوجه **قوله** مسلما فيه
المشقة بعد العطف دار وهو خلا لا اوضح **قوله** اسلما عندها سواها فاقبل
الهدنة او بعد ما كما له شيخنا فراجع **قوله** اعطى الماذن **قوله**
ويجوز امان الخ هذا هو العقد الثالث ما بقيا اما ان التفتار **قوله** كل مسلم الا على
اسقاط لفظ كل فتأمل **قوله** ليل يسد به المحصور فام يشبه الباب كالوا من
اهل ناحية او اقليم وهكذا على المعقد ولو امن هامة الف مناهية الف منهم
فكل واحد من من لواحد **قوله** لخص لخصه لا ضرارا اي لا يضر شخص نفسه وغيره
وقيل غير ذلك **قوله** وسئل الخ لا نزلوا كالعرب وغيره ويحتمل ولا يقبل بدها مكلف
فتأمل **قوله** فان اطلق حمل على اربعة اشهر فانه يفسد العقد كما في الهدنة يلقين
مقدار المدة هنا لخل عليها الاطلاق فتأمل **قوله** تحاكم الخ الملاء طلب احدهما
الحكم والضابط في الوجوب ان يكون احد الطرفين ذميا مسلما واخر غير
حزبي وجعلهم اربع صدق **قوله** وخرج الخ اي فلا يجب الحكم بينهم وجعلهم ثمان صدق
باب الخاطي اي جعل الهدنة عن اشتغال بالارض وعدمه **قوله** كارض
مص اي على العوض فيها قيل فتأمل صلحا وعرضها بين الجحوب والشمال
نحو ثلاثين يوما وطولها ما بين المشرق والمغرب نحو اربعين يوما **قوله** والسامر
هو احد الوجه فيه والاربع مائة سنة فتحت سلطا وتراها عنوة وقال السبك
فتحت دمشق عنوة **قوله** والعراق لوقال وسواد العراق كان اول لان العراق
بعض السواد وكذا فتح عنوة وسمت سوادا لكثرة التجارة والخضرة ترى من
العهد سوادا وسمي على الاستيلاء **قوله** فان اسر من اتمام الغنائم كما
فعل امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله في سواد العراق فان الغنائم بذلت
له بعد قسمته واخيرا تركه ففتحته واجرة لاهله لجارة مودة للخاصة باجرة
معلومة مقدرة على كل حرب وهو ثلاثة الاف ذراع وسمايته ذراع فيجعل على حرب
الشعبين ودهين وعلى حرب البرابرة وعلى حرب البحر وقصب السكرسة وعلى حرب

الخ

مثلا وكذا مكرهه **قوله** ان سبق احداهما الى ولا بد من ذكره في العقد **قوله**
فان سبقها الى وجلة الصورة ثمانية **قوله** مشروطا بما في المسابقة واكثر
في المناضلة على المعتمد **قوله** عينا بالمساهدة ودينها لوصف بذلك القدر
والجس والزوج **قوله** فان اخذته اى بالعرض في الدعة فقط بهن واكثر بهن
قوله ومنها كونه اى سبق السائل للرعى ولو من الاول مع تساوى الاول
وما قبل الاخر وهو المعتمد **قوله** لا ينال ان يخصص فيها اى في الخمسة وقد علمه
علم سيد الرأى والزمين وعلم غايته لهما وتساويهما فيها وتعيين القربين
او القوسين مثلا واتحاد جنسهما او مكان وصولهما للغانة وامكان سبق احد
القربين او روى احدا اليمن فلا بد من علم العرض المشروط وعلم المأوى في
المناضلة وعدد الاصابع فيها وتعدد الذي فيها وما روى على ذلك من بيان المبدأ
والجادة وعدد النوب وقدر المسافة وقدر العرض وترقاعه وصفة الرعى
وتعيين القوس واسم قنودب لشرط وعليه تجلته الشرط فيها تسعة عشر نال
كتاب الحدود اى بيان احكامها ومقاديرها واسبابها ولما كان
استمرار عدم مطلوبها في اسبابها اخرت عن الجهاد وغيره واصل مشروعيها لمقطع
النفس والدين او النسل والعرض والمال ويقال لها الكليات الخمس **قوله** المنع
لعل المراد سبب المنع لينااسب التعريف الشرعي فتامله **قوله** على ذنب اى مخصوص
بغير النعم والمواد بالبعينة في كلامه المتندر فلا بد ايضا **قوله** ولو مع صلب
راجع للقتل وبقي رجع للضرب وليس مع القطع شي منها **قوله** ما تقدم بقوله
لخص **قوله** يقبل في الرجل وفيه في الاثني **قوله** واخذ المال او قال مع اخذ المال
لكان اولى كما في بعض النسخ **قوله** هذا اى المذكور في الحد لا في القتل والقطع **قوله**
على الضرب فليس الضرب مشروفا وفي القذف اربعون وفي الزنا خمسة **قوله** ولا يحد
حامل يقتل ولا قطع ولا ضرب **قوله** وتضمن اى مدة الرضاغ المستثنى هم
للزنا بعد الرضاغ باللبا **قوله** كما من حرمة حده ويعتد به لو احدث ان كان له
نوع احسان ومثله المغنى عليه وغيره **قوله** عرجه وهو يجمع الشارح في الجرح
وهو الضعف والايمة الشريفة **قوله** هذا اى وجوب الشارح هو المذهب في القتل

وهو المعقد والاضان او نقل على المعقد الذي في المبلغ وليس مينا على سقيا بالثاني
الذي فيه المصلحة **قوله** المشبه بالنساء اى في حرمة وصفاته **قوله** واخرج فلا تلتا
تبيينه التبع بالثمن او كونه موضوعا على المصلحة على اربعة من منها في صدر
واذى العنق **قوله** كلات بالمدى فاعل في ذلك من الحدود فاعلم فان
القرص والحد لا يشمله كما في قتال **قوله** ويحرب فيه الحر اى بالامام فلا يكتفى
بنفسه **قوله** سنة ولو في الخنث ان رجع الضرب يقول فيه الى التني وطاهر لا منه
اشرار رجوع الزنا المبكر فيكون سابقا عن مدة تقريب الخنث ومن غرب سنة
فامداوها من ابتدا سفره فيكون ولو دهاها واياها **قوله** نصفه اى النصف ظاهرا
اين ذلك جاز في النفي ولو الخنث ويحرب من كلات بعصبة ولو مر عليه كونه من
الحدود **قوله** لا يحد مكرها لثنا المذكور فيه فطره وسنان الاسارة اليه فراجع
قوله اولى الى فيه نظر ظاهر وذلك لان تعصمه لكل بعصبة التي اشار الى الاولية
بمسببه صريح في انه لا يحد في تقريب الحر لذلك بدون سنة وان لا يجوز الزيادة عليها
ومثلها نصف السنة في غير الحر وان ادى الجهاد الفاضل الى اكتفائه وهو بخلاف
ما اتفقوا على اعتباره في التعزير فراجع **قوله** اللواط وهو الرجم في الدين ولو بد
انثى **قوله** وانسان البعينة في قلبها او بدنها بغير يدها لكل من ارتكب معصية
ان تصدق نصفه وتنازكا في الرجم في بعض قبيل كتاب الصلاة **باب**
السرقة قد علمنا على قطع الطريق لانها كالجرح والجرم وخفاها وقلة الحد
قوله رجم ودينها اى مضروب **قوله** او موقها ومنه الذهب غير المضروب كالباقى
والفضة ولو مضروبة ايضا **قوله** يخشوش ويخسر مسهك فان كانت له قيمة
ضمت الى الخالص فان بلغ بها نصيبا با قطع **قوله** اخذه اى اخبر من حده
ولو اسبب كان قطع جسيم فان نصيبا من القدر حلالا او لقي جرحه **قوله** الجرح
يقتل كسائر الجراح وسكون القصد ويقال له السرقة **قوله** الخبي كسائر الجرح
قوله شبهة ملك ولو بدعواه وانظر في كونه فيها وكذا شبهة استحقاق فلا
قطع سرقة ما له حق في الاستعاق به بخلاف عام او خاص سرقة من حصص
مسجودا وقنايله التي شرح **قوله** ولو شتر وان قل نصيبه لمصنف في بيت

يد او رجل الزايد بن على ما في السرقة **قوله** الاقتل المزدى من حيث الردة
وتوبة بالاسلام وكذا قتل تارك الصلاة من حيث الترك وقيمة بفعل الصلاة
واخرج بذلك الكافر الاصل فلا تسقط عنه الحدود باسلامه **قوله** والسخن
الى ان الغلب في عقبة معنى القصاص ولا يحد له لقتل الا يمكن ان تقدم **قوله**
قتل الظفر لو سقط كان اولى بل لو سقط الشرط بقوله اذا تاب الى لكانت
اولى بل صوابا لما لا يخفى **قوله** قوة اى بالنسبة لمن قطع الطريق عليه وان كثر **قوله**
والخمس الى اخره تقدم لنفسه مع المنتهى في السرقة **باب** الضياع
لما كان منه وبين السرقة وقطع الطريق جرح من وجد او سخر ذكره عقبة **قوله**
هو اى لغة الاستطالة العلوية لغيره ولو لم يرد العود وبقوله او سخر وخصر بها
بكونه عمل معصوم ولو لم يرد الصالح **قوله** ومان الهمام اى ضامن ما تسلفه **قوله**
كل صائل ولو اذمة حاملة او لدفع واجب في النفس والطرف والضعف ومقدمة رجا
في الاموال سواء كانت المذكورات للنافع او لغيره او كان البضغ مثلا كان في قتال
قوله عليه مسلم وسيا في الجرح الخ من الامم بقوله له جرح بعد منع فيصدق
بالواجب **قوله** كما هل هو مستدرك لشبهة النفس والطرف له فان اراد بضع اهل
الزمن سكونته عن مقدماته هنا فلا سقطه وقال فيما بعد وبضع ولو اخرج اهل او سكت
عنها معا كان اخضر واج لان المذكورات عامة فيما له وغيره **قوله** منعده لو
قد منها عقب مال كان انش **قوله** لا يحد في عتري عليكم في كون هذه وليسيل
ما ذكره نصريح بان من اعتدى على كافر او مسلم فكان اعتدى على جميع المسلمين
قوله والصالحين الى ان صرح بدكره الطام الغرضها وسكت عن صورة المظفر
لوضوحها **قوله** من قتل ذنبا دينه الى اى من قاتل الذنوع عن دينه حتى قتل نفس
شبهة وهكذا البقية وهذا الحديث فيما يتعلق بالصلوة عليه لا يخرج عنه من
ولكن لبعض المذنبين فلو قال ويقاس بما فيه عتري لوني بالحد فامل **قوله** نعم صال
مكرها اى بالقتل كان قال له ان تم تلتف مال هذا ولا تقتلك اخذها بعدة واخرج
به الاكره بالقتل المال كقولهم ان تم تلتف مال هذا التفت ما لك ليلن صاحب عليه
من اطلاق ما له فامل **قوله** دفع المكر بكسر الميم **قوله** اولى لا يخرج غير العاصم

قوله

المالك **قوله** مال اصله واخره فان لم يربح فيها تفقده اعفاق **قوله** وبعض اى
ندبا وهذا في غير المديون ولا يفهم بالانار نظرا للعادة فيه فربته عليه نعم
ان كان منصوب الحدود من رعا من بيت المال فلا مونة على المقطوع قاله الزايد
قوله والامام اهلها لا يملك كذا في غير غير توضح حلاله وجب على الامام
او غير جسمه قاله شيخنا **قوله** ويسقط الحد بقطع سرى الى هو المعقد كذا قاله
شيخنا لثيب لو كان له يدان على بعض قطعت اصلية ان تمزيت ولا قطعت لهما
فان عاد قطعت الاخرى ولا تنقل لما بعدها وهكذا ولو سقطت بعد طلب المال
وبتوبة سقط قطعاها او قبل ذلك قطع ما بعدها **قوله** وان اساء القاطع المعقد
عدم السقوط كما روى على القاطع ضامن ما قطعه قصاصا او دية **قوله** او قيمة
اى اقصى قيمة اخذها بعدة **قوله** كالمغصوب فانما لا يصح كلامه ارادة الثلثة
لا القتل ولا القياس ولذلك استدل عليها معا بالحديث فتامل **قوله** على المسد
اى على صاحبها وانما نسب اخذها لهما لثبها له غالبا ومعنى كونه عليها ضامنا
له مع الام ايضا ومعنى اخذت استولت ومعنى اداها له استسلامها لهما عليه ولقد
سأل للاختصاص ما دام باقيا ولا قطع فيه **باب** قطع الطريق
اى قطع المروءة فيها بالعرض الفار اى منع منه اى بيان الحكم المتعلق بالقاطع
فمؤلفه المنع ويقال على انفصال شي من اخره المحسوسات وشبهه الخفا ما ذكر
من مخصوص **قوله** انما جاز الدين الالة قدم فيها اغلظ العقوبات على اخفها
فان فيها للتوزيع وعكسه في الاية تنفارة البصير فان فيها للتصير كما هو القاعدة فيها
ولم يسلك القصر احداهما واحده لمرعات الاختصار فيها **قوله** ان لم يقتل الى فاقطع
منه تخفيفا وارجاب فقط **قوله** وقتل انش وبمثل دفع ايهام كونه مصدرا
معطوفا على جنس **قوله** وان عكس الى لو قال واقطع في العكس يده الى كان
انش ويقرأ عكس بالباء للفاعل كما هو ظاهر كلامه او بالياء للفعول **قوله** من
هنا جرحه مثله **قوله** يطلب من المالك صريح كلامه ان يحد في القطع وهو اوضح
من حيث كونه طلبا للمالك فالقطع لا بد فيه من طلب المستحق له ايضا **قوله**
اولى لا فاية للترتيب **قوله** ثم بعد الثلاثة فان خيف تغير بعدها ترك من قطع

والم لا صان بما تسلفه الطوبى ولو بناه وان لم تجر العادة بارسلها ومنها الخجل
حينئذ يتخذه الزبدي ونقل عن شيخنا الربى فلا خلاف **قوله** ففسا وما لا سوا ذلك بها
او ما عليها كان وقع على شئ فانفع او سبها كان انفع منها شئ فانت وضات
النفس على العاقلة نعم لانها تملك بغيرها حال وجوده او بعده ولا
بما تلف بها لو وقع منها وكذا في وعن هذا الوجه احتج بقوله غالباً وقيل هو
احتراز عن ما لو جرت العادة بارسلها للمراعى كايان **قوله** ساقها امرضها امر
قائدا وسوا البصر والاعني والولجوع السابق والغايب فيها في الضمان سوا امر
الراكب فهو الضامن دونها ويقدم الاول من الركنين ان نسب اليه فعل لا يتحقق
كرهين لاحد له ولو لوجع راكب في الوسط مع راكبين في الجانبين قدم الموسط
عند شيخنا الربى كوالده ويسترون عند شيخنا الزبدي كالضلالي والعامان
قاسم **قوله** في طريق ولو امرضها نوبت مثلا **قوله** كدواب العلافة فعلمهم الضمان
كان ارسلها في وقت جرت العادة بارسلها فيه فلا ضمان **قوله** كان كان الخ وكان
وضعه في محل وكان خصل عند زرع ولم يدفعها وان توسط المزارع نعم ان ترك
اخراجها خوفا على اتلاف زرع غير الام لا يخرجها اليهم يسقط الضمان ان
قدم على منعها كرهت شيئا لئلا يفسد من الاملا فلا ضمان وان اخبرها من زرع ثاق
الى محل يامن عودها اليه فاد عليه ضمانها ويجب ابقاؤها في زرع ان لم يزل على
اخراجها اتلاف زرع غير مع بقا الضمان على صاحبها بشرطه السابق **باب**
حكم المزارع المائل التشبيه بالهجرة فيكون غير تافل وفيه الضمان ثارة وعدمه اخذ
وليسكت عن المائل كان اول **قوله** وما يذكر معه كليس ويخبر السبع **قوله** بسا
جداره ولو بناه ولو ضمان على الثاني **قوله** ولو اوى غريمه كدواب الشاة ولا يفرم
هله ولا يجرطه **قوله** يسقط ولا يفرم زرع من الطريق الا ان منع المارة من السلك
وقال بعضهم وان منعهم ايضا **قوله** لم يقضه اى الشئ المتلف في الثلاثة المقررة في
ويحتل رجوع الضمير للمزارع ويخبر السبع والمفر بقى ما يشاء عنه وهذا ظاهر في الاول
فتأمل **قوله** في اخره وهي ابرى وكذا في الترخيل اذ لم يره المدعى المتخيلة اذ في
قوله فيضن هو منى للفاعل والضامن المادى على عاقلة في الاولى وقد ما فيها بعد

والزئال

فيعقل انه منى للفعول والضمون المدعوا في الاولى والمصيد في البقرة وضمانه
بالخبر كما صرح به المشر وسكت عن ضمانه لما ذكره لو كان مملوكا انه لا يلزم ان يضمن
المسألة ان الغرض في ملك الماخرا كما هو قضية الاستئثار فليجمع **قوله** الرض
في الطريقات لانها فيه ان الماخرا في العادة والاضمونات على الماش لا تملأ الماش
لا على الامر به **باب** حكم الماش في جمع شراب بمعنى مشروب وهذا يجب
اصل والماله هنا نعم **قوله** فالمسكراى ما فيه المنة المطرية ولو جامدا **قوله**
حرام ان يركب منسلكا كذا في غير كالمصنات وهو يضمن ايضا وفيه الحد الا ان كان
ان يحطش او يجرها والمراد بالاسكارا شدة المطرية وما كان اصلها طاهرا كالحمل **قوله**
غرض بقوله الماش على الماش اى شرب **قوله** ولم يجز فيه الخ **قوله** ولذا اى يجب
قوله ما ينزل العقل عقلا اى العيز وليس فيه شدة مطرية وزوال العقل بالسكر
او بغير البهت وهذه ليست داخلية في كلام المصنف لانها من غير المنة فان مرحت ما في
منها **قوله** وغير اى غير المسكر من المنة كما هو ظاهر والوجه رجوعها باعتبار ما
يشاد مطلقا كما ياتي وما فيه ما قبله فتأمل **قوله** لغرض ان يركب الماش
بالجنس الصرف غير المسكر كالماء ولو ذكر المص هذا مع الغرض لكانت واجبا فتأمل **قوله**
الا لما في هذا الاستئثار مع التقيد قبله فلا يخفى **قوله** ويخبرها بالالعش **قوله**
وخرجه اسم كتاب املاة اما الشافعي رحمه الله فلهذا المصنف اسم حمله فسمى الكتاب به
قوله والذى في الروضة الخ هو المعتد ويتم فان كان على يد من سبأه فهو قاتل
الطهرين فيصلى ويعيد **قوله** فان كان مضر كلاما ظاهر في عود الضمير الى ما يتاخر
او غير شراب وان خالف ظاهر بما رتب بدليل تشبه بالسم وهو يقيد المراد بالضرر
ما به العقل والبدن ومشرع حرمة الدخان المشهور عن التقاء المذمومين
والزهر والنتن والاسع الحادى **قوله** او مستقذرا ان اراد شرعا بغير الوضوب
ولم يحج لقوله غالباً او طعنا لم يقع لعدم تعلق الحكم به مع ان كلامه ظاهر فيه
فتأمل **قوله** لادى في المسكر الضوابط اسقاط هذا الجملة فتأمل **باب** الاضعة
الملازمة لا يشترط وهو جمع طعام بمعنى مطعم **قوله** الطبيات هو معنى الطاهر
ليلا يلزم تحصيل الحاصل وعلى هذا فلا مناسبة بينهما وبين المدلول نعم ان اردت بالحل

البيان

انهم لا صان بما تسلفه الطوبى ولو بناه وان لم تجر العادة بارسلها ومنها الخجل
حينئذ يتخذه الزبدي ونقل عن شيخنا الربى فلا خلاف **قوله** ففسا وما لا سوا ذلك بها
او ما عليها كان وقع على شئ فانفع او سبها كان انفع منها شئ فانت وضات
النفس على العاقلة نعم لانها تملك بغيرها حال وجوده او بعده ولا
بما تلف بها لو وقع منها وكذا في وعن هذا الوجه احتج بقوله غالباً وقيل هو
احتراز عن ما لو جرت العادة بارسلها للمراعى كايان **قوله** ساقها امرضها امر
قائدا وسوا البصر والاعني والولجوع السابق والغايب فيها في الضمان سوا امر
الراكب فهو الضامن دونها ويقدم الاول من الركنين ان نسب اليه فعل لا يتحقق
كرهين لاحد له ولو لوجع راكب في الوسط مع راكبين في الجانبين قدم الموسط
عند شيخنا الربى كوالده ويسترون عند شيخنا الزبدي كالضلالي والعامان
قاسم **قوله** في طريق ولو امرضها نوبت مثلا **قوله** كدواب العلافة فعلمهم الضمان
كان ارسلها في وقت جرت العادة بارسلها فيه فلا ضمان **قوله** كان كان الخ وكان
وضعه في محل وكان خصل عند زرع ولم يدفعها وان توسط المزارع نعم ان ترك
اخراجها خوفا على اتلاف زرع غير الام لا يخرجها اليهم يسقط الضمان ان
قدم على منعها كرهت شيئا لئلا يفسد من الاملا فلا ضمان وان اخبرها من زرع ثاق
الى محل يامن عودها اليه فاد عليه ضمانها ويجب ابقاؤها في زرع ان لم يزل على
اخراجها اتلاف زرع غير مع بقا الضمان على صاحبها بشرطه السابق **باب**
حكم المزارع المائل التشبيه بالهجرة فيكون غير تافل وفيه الضمان ثارة وعدمه اخذ
وليسكت عن المائل كان اول **قوله** وما يذكر معه كليس ويخبر السبع **قوله** بسا
جداره ولو بناه ولو ضمان على الثاني **قوله** ولو اوى غريمه كدواب الشاة ولا يفرم
هله ولا يجرطه **قوله** يسقط ولا يفرم زرع من الطريق الا ان منع المارة من السلك
وقال بعضهم وان منعهم ايضا **قوله** لم يقضه اى الشئ المتلف في الثلاثة المقررة في
ويحتل رجوع الضمير للمزارع ويخبر السبع والمفر بقى ما يشاء عنه وهذا ظاهر في الاول
فتأمل **قوله** في اخره وهي ابرى وكذا في الترخيل اذ لم يره المدعى المتخيلة اذ في
قوله فيضن هو منى للفاعل والضامن المادى على عاقلة في الاولى وقد ما فيها بعد

البيان وبما طيب الخلال صح الدليل **قوله** كل طاهر اى من حيث ذاته لا يتكلم **قوله** كتم
سميت بذلك لكثرة نعم الله فيها على عباده وهذا لا يلاها اكثر اموال العرب ثم البصر
لشأناتها لها في الحرا والاصح من اكثر من الواحد **قوله** وضع هو اسم للامتن
واسم المذكور ضبعان ورتب علان وهو سنة اى **قوله** وضب حيوان فيقول
لذكر منه ذكوان ولا تثنى منه فجان **قوله** وبين نوع حيوان من نوع الفار فقص
البدن طوى الرجلين **قوله** اكل على ما يدوم ياكل صلى الله عليه وسلم منه كونه بقاء
لانه ليس بأرض فيه كما اخبر بذلك اخبرته **قوله** حرمة بمعنى احترامه **قوله**
واختلب واذناب ما نصب عطفا على ادما وفي نسخة ويحم ويختب واولاد ادلب
لا فائدة ان ذلك من جملة الظاهر ويحتمل ذلك في محل نص في تحريمه في كل الخ **قوله**
وهو مقياسا والراى والمعين **قوله** وكثرة يستند بالالامثلة بعد اللال المملة للفرق
وهي البقاء بوجهة تامة فمقتضى ان يما قبله ويجوزها عن محجة وهي وما بعدها عطف
على حشرات والركب اعاد معها الكاف **قوله** كطاف وهو الظاهر المردود بقصر الجملة
قوله وحده يوزن منه **قوله** وقارة باخر وقوله **قوله** والدراب عطف على وتخلب
ان على ادما والمراد بها ذوات الاربع غير ما من **قوله** ونكره الخلالة وهي التي تاكل الجبله تنبع
لجسم اصالة والمراد بها هناما تاكل الخناسات **قوله** وركوبها بالرمح عطفا على تناول
لانه ليس منه **قوله** حتى يعلق اربعين ليلة هو جرى على الغالب كالمص من كلام المص
قوله يتخامره اى ملاسسه ومباشرة **قوله** تاحك هو اسم للامثلة التي تدور الدوا
لاخراج الماش **قوله** فان كان حرا الخ في حيث يظهر **قوله** فلا يكره ان هو المعتد
قوله ويحرم الخ ذكر هذا وما بعده استطراد **قوله** لا اجرة ذكوبه له واسلم مركب
او زادت على الواحد ولا ارضالة فاره وجميع الماخرا اختلاف اى احيا
وهما من الماطعة **قوله** اما ان يصاد الخ اى اما ان يصير مملوكا عليه كاستدكر
قوله لم يذكر مبنى للفاعل لجميع اللصا بد التعليم من تصاد بدليل ما بعده ولو اوى
للفعل هو وما بعد ان نسب بالساق وخرج بالسم والرخ ويخبرها الميت
بالبند تحريم مطلقا ولا تشترط الحياة المستقرة في الخ المرض **قوله** حياة مستقرة

وعلماها الحرة الغنية وتغير لهم **قوله** السكن حيث بداك لها سكن الحارة وتسمى
من به الحياة **قوله** ولا بان ذلك الى قول بان فص الذي هو منهم بلا نقص وجعل
ما ذكره من مائة سنة لسم بما في كلامه من التناقروا التهاق فتأمل **قوله** او غصت منه
اي قبل الرى لا يعرف **قوله** بحارحة اى كاسه لغيره تعالى وبعد ما خرجت اى كسبه وتذكر
ونفذ **قوله** الاول اى من الحصة وقد شرط خمسة كما اشار اليها اخر **قوله** وان تخرج
هذا هو المعتبر وعارضة الساجد وهذا المخرج حرر الا ان جرح الخارج من عما انشا
اليه **قوله** ولو قد اى قطع الصاب ولا يخرج ارم الصد غير المذموم عليه وفي كلامه خرج
عن الظاهر فتأمل **قوله** حيوان البحر وهو لا يعيش في البر وحيثما يقع البحر ويقع الماء
وهي المعروفة بالثينة **قوله** ونشأ من بني بنين بيتها سبعين جملة واحدة لذلك عرفت
كالحق يقرب من طبع الاربع **باب** الاختصاص من اربعة ايضا **قوله** في القضا
وكسرها مع شدة بدانيا وتخفيفها ويقال اختصاصه بغير الحرة وكسرها **قوله** وفي غيرها
من يوم العدا اى ابتداءه بعد حضي ذمركم من خطتين خفيفتان من طولهن
كما مر في باب وسنذكر الخ اى عقب الامر الخريفي وان وقها انما يخرج بالوزن **قوله**
والعقبة اى غير الواجبة كما مر في الاختصاص **قوله** والوجه اى بالواو الشعة الباقية
بعد العقبة اى غير الواجبة ايضا **قوله** الخ اى التي تقدم استانه بعد ستة اشهر **قوله**
او دخل الخ فلا يشك ان شدة ذكر الدخول لتحقق ما قبله لانها **قوله** اى من الخ دفع
بهذا ايهام عدم العبرة **قوله** عن سبعه وان كان منهم غيرهم وافضلها عن الواحد سم
شبهة فيعرفه فضاء من فخر شريك من غير فن يفره وافضلها لونا البقرة البقا
ثم الصلح ثم الشغل ثم البقا ثم الحل ثم السوا ويبنى بقديم البقا ويخرج على الصفر
فخرج لوانت احد المصنفين من ذبح نحو البقرة وقت الاختصاص قبل بغير علمه او يلبس
شريك قبل علمه ارضه نقلا وتبين ان يقال ان كان ٧٠ يحتاج الى ثمة الختم كذا
منه وجب قبل علمه ولا فلتين ان يذبحها ان نصف خروج وقت الاختصاص نظرا
للموصل الى الحق والافات كونها اختصاص على المتع نقصه ويجعل ان يراجع لما كسر
ليبقى عنه كما في المتع في الركة رابع ذلك **قوله** استمائها اى كونها مسمية والآخر
فعله فلم يكثر اذ افة الدوا فضل منه **قوله** سبطا وان كانا كامل بلوغ وقيل دلي لم

المراة

المراة كذلك ثم الصبي ثم الموصولة ثم مريم وليس ولا منى مخرج عن الكتاب فيخرج من **قوله**
المص **قوله** احب من ذبح كتاب اى كامل وهو اول من شر اكل الكتاب **قوله** وان
ما اخذ من برى الفضلة وان لم تطبق منها ما عر فلا يطبق منه ذلك على ما اعتد
سليخنا من ان الساقط عند النطق والربط للمفعل فعلا **قوله** في الشر وان كان
في يوم جمعة مثلا **قوله** وحده فلا يقبله وان لم يجره فان قال ذلك فهو حرام ونحو الذي
ايضا ان قصدا لشريك والا فلا **قوله** من قضاها ولكن ما ذبحها او غيرها **قوله** وان
يخرج الخ وكل طبل عتيق هو كابل وكل قصره فهو كالبقر **قوله** اللبنة لغيره واللبنة
المشردة وهي اسفل السبعة الى الصدر **قوله** الودجين يقال الودجان ايضا **قوله**
بمعقولة الركة السرى اى معقولة الرجل من جهة تلك الركة السرى **قوله** وان
تضاف الخ اى من ذلك وفيه في الاختصاص المشردة وبجدة الواجبة القدس
بجانبها كما مر **قوله** الا لهما ولا يولى كونها من الكبد فان لم يفعل وجب ان يصدق ما يتك
منها على العقل فخرج لا يجوز نقل اختصاصه كالبقرة **قوله** عزوب النفس اى تمام
عزوبها **قوله** فمن اى كل من الرجلين ما بين القنيتين في مذبحة لصاحبها ومخرج
صناعات لكل من الرجلين اولى من مخرج لكل من المذبحة التي فعله المص
قوله الخ لينة يذبح الخ لا يحتاج الى لينة عند الذبح كما سيجر المذبحان يكون
منذ ذبحه اى اى وجبة كما في الذمة يذبحان ولا يذبح وجب جعل بقوله هذه
اختصاصه وان جعل وجوبها وبينها عن ذبح في الذمة بغير صفة ذبح وانما شرطها
فلا بد من ذبحه فخرج يجوز اكل ذبها لاختصاص الواجبة وشرب فاضل لبنها ووجب
المصدق بجمعها ولا يجوز بيع شي من اختصاص المذبحة ولو جعلها ولا يطأ
للجزا راحة ولما الصدق بكونه يتبع من غير بيع **باب** في العقبة
والا يلى تسميتها بسليخة فزاد من سماع اللفظ **قوله** صدق شعير لوان سقط
وقال عن المولود كان اولى الا ان ولد ما شاء ذلك والاشارة الى تسميتها عقبة
قوله ليس لمن يطبخ منها الفطرة فمن طبخه لفقته ولا يقوت وتحتها بالمرق ولا يطلى
الزمن بل يستقل بالبلوغ عن الاب الى الولد قال شيخنا ولو لم يقل من الاب لمر
تطلب من الولد ايضا وفيه نقص وتطلب من امر في ولدا الذناحي لا عار **قوله** عن الفلام

قوله اذا تم حمل لا ذنها العنق والسرى **قوله** يخلى اي ترك المصنوف **قوله** وانما
بهمزة قبل الموجهة سميت بوصفها الذي اذمه الله كما في سابق **قوله** بعت سائمة فعن
تحملة سائمة لا تحت لا حقيقة العنق او اعتق ولا **قوله** هو اولى الخ لرفع حياز
ذلك واستمره لاني **قوله** ولا يولى كذاى ما ساقه من نحو اى اى او يعيد وجوه
من اصله كذا تقدم **قوله** البعراى الناقة اخذها احد **قوله** والوصلة سميت باسم
المقام بها بقوله **قوله** بمعنى الوصلة لا بمعنى الموصولة **قوله** المشاة من الضان والمغن
ولا يفر عنه ذكر العناق والجدى ويجعل اختصاصا بالغن **قوله** فلا يذبح منه وحمل
يستحق به نكاح او ارجاعه **قوله** ولا يشرى **قوله** اى فاضل لبنها بعد الولد
وجرت مجرى السائمة من حيث اختصاصا بلبنها بالرجاء هنا في مقابلية الضيوف هناك
قوله فلم يذبحى الدائن لا لهم وهل يكونون ويتبعون بر ارجاعه **قوله** والحال
يخرج ما بعده ان اصلها الخ يخف بخلافه وسعى بالوصف المقام به بقوله
قوله ولا يتبعون من ظهري اى بالكل طهره والركوب او غبة **باب** الايمان
فتغير الحرة قدمه على الفضلان القاضى قد يحتاج اليه وذكره بعد الذم لئلا ركنه
له بالكتابة في احد نوقه **قوله** جمع بين وهي لغة ايد العن على عادة العرب باحد
بديه وقبض العين سمى كذلك عن الخلف وسرها تحقيق امر محتمل فخرج بالتحقق
لغير العين وما يحتمل التحقيق الوقوع على الامور **قوله** لا ومقلب القلوب لغضا
لرد كلام سابق والمبين ما بعده والمخوف عليه محذوف **قوله** يعنى فمن القاطنة
قوله القاتل في الاصل ومن عدالين من بين الاستحقاق وقوله وبه اسوة **قوله**
على المدي يخرج اليمن المروية على المدي عليه في القسامة فانها لا تقع كالاصلية
في حقه فتأمل **قوله** تعظيلا لابي المدي فهو بمنزلة بيعة بينهما ولو لم القابة
على الشئ لكانا وجه **قوله** واليمين مع المشاهدين الخ قال شيخنا هذه المسائل
الاربع من شكلات هذا الكتاب الاولى وهي الرد للعب بالالا الخلفاء في شئ هل
هو عيب ام لا فقامت البيعة فيكون عيبا في التلغا في دفعه وانما يفتن المشتري
على كونه قديما ورشد اليه ما ذكره في بعض النسخ بقوله والمخوف عليه قدم العيب
كما ياتي وصورها شيئا الرهالى بان يقيم المشتري بنبه بقوله يمدى عليه العلم عند

ولو من امة ويتبعه بتعدد جهته **قوله** الا في **قوله** وخفى المعتبر كذا في **قوله** ان
اريد الخ الصواب اسقاط لان العقبة لا تحصل بغير الشيا **قوله** الا يطبخ
اي تغذها **قوله** طبخها قال شيخنا ولو من ذرة **قوله** يجوز كسول وكبره كما مض
ولو مع حل **قوله** الخ لوقا فالحوا بها ما صنعت بنا **قوله** وان قطع للفقرا
كالاخصية ويخرج من التفسير ان يجب اعطاهم منها قدر مذكور بنا ولو بعد ذلك شيئا
وانها كالمراة في الاكل والصدقة والاهل والجنس والسن والامية والافضل
والا لوجب بالثمن والجعل والصدق بجميع الواجبة وهم صبية سبعة ولو جعلها
ومعها عطا به اخرة ولو في المذمومة للذبح وهو انك في الجميع فجملة يست
ان يسمى ولو سقط وان مات فان جهلت ذمته سمى باسم صاحبه الذم والاذن نحو
هند وطهية وفي سابعه افضل وان يمين اسمه وافضل اسماء عبدا له وعبدان
ولا كبره باسم بني او ملك وكبره بنى عبد الله وما يظهر منه اسما او نفسا كحبيب
وبكره وتسمى كراهة بنى ست الناس والاعضا وتسمى بنى شاة شاء وسلك المولى
ورقيق له ويسمى خلق راسه وبنى سابعه وهو افضل وكونه عند تسميتها كالمدة
افضل والصدق يثبت شعره ذهبا ان تسمى ولا فقصه وليس ان يذبح حال
ولا ذمته فاذنه ايقن ويقام في السرى وان تمسك برجل فخره لاني ان يذبح رجل
من اهل المصالح ويصدقاه ويضع فيه لصل الى حرة وهي لوالده بنحو اركلة
لك فيه او يذبح الله به والرد بنحو ذلك السرى وتقبل اسمك **فصل**
معنى البصرة والسائمة والوصلة والخامس اى كانت الجملة وقد ذمها الله
بالا يذمها الله وخرعنا عليها فاعلموا ذكركم لعلها بالحيوات خاصة كما في الاختصاص
فتأمل ان كان الجملة وفي شئ كان اهل الجملة وهي ما قبل بعثته صلى الله
عليه وسلم ولو في زمنه **قوله** ما وجبها ولا امرها وكان المشاة لا يطبخها ان يطبخ
ما اخرجها على ان معنى ايطبخها اخبرها بما طهرا لا بمعنى فسخ حكمها **قوله** فالجيسة
بغير الوحدة او لها سميت بغيرها كلها وان كانت بغيرها معنى السائمة كما ياتي
قوله واخرها ذكر اى فلا يذبحها بطن قبل ان تات فقط وقبل الحنسة ايطبخ ذكركم
وانما اى كل بطن فيها ذكر وانى وقبل الحنسة ذكر فقط وقيل الحنسة انا فقط

قوله

المعنى فيجوز ان يكون في المعنى من نظر فان كان المص في ان البرد وقع بالفعل وقد
يغيبه يدعوى المشتري على وارث المبيع الصبي بان قد رد المبيع على المبيع فان مع
اقامة البينة يحلف بين الاستظهار وفيه نظر لان هذه مذكرة فيما لا يقين **قوله**
الثامنة وهي دعوى الزوج العتمة بما اذا ضرب الغاض لم يرد ثم ادعى الوالي وانكرت
فانها تقيم بينة على بطلانها ثم تحلف ايضا على عدم الوالي كما في بعض النسخ ايضا كما بان
لاحتلال عودها وفيه نظر فان هذا ليس بمذموم دعوى عترة فتأمل وصورة الشائنة
وهي دعوى الجارية في عضوها بان اذا اختلفت في اصل البينة فلا بد من بينة
لوجودها ثم اختلفا في سلامة العضو الجاني عليه على عدم سلامته كما ذكره في بعض
النسخ ايضا كما بان في راجعه وصورة المراجعة وهي مسئلة الاعسار بما اذا ادعى تلف
ماله بسبب ظاهري لم يعرف فلا بد من بينة على وجود ذلك السبب ثم يحلف على تلف
المال به قال بعضهم وفيه نظر اذا لا يتصور ذلك بالاعسار بل غرضه كالوديعة والمراهن
والشركة وغيرها لذلك فلا يرجع ذلك والجواب **قوله** في هذه الصورة المذكورة في كلامه
وهي بينة وفي بعض النسخ والمراد بالخطوف عليه في الاول قيم الحب وفي الثانية
قيم الوالي وفي الثالثة عدم السلامة وفي الأخيرة اطلاق غيره انتهى وقد
عرفت مع انه لا يناسب ما ذكره قبله فقدم في هذه الصورة البينة بما ادعاه ثم يحلف
معهما طلبا للاستظهار وانتهى فتأمل **قوله** وهو ظاهري والمعهود في رده على المأذون
نظر وفي بعض النسخ قصد هذا تخفيفها كما صرح به اولا فراجع وتأمل **قوله** الغرض
يعني القامسة الخدام تفسيرها المذكور في كلامه بانها تغيب صاحبها في الشار
قوله والحلف وهو في اصله ما يقع به حلف او ينكر او يتحقق خبر وهو من الحث وقوم
المخوف عليه اعم من ذلك كالحلف بالحق والطلاق كما ذكر المص فيما لا يقين **قوله** او باسم
من اسماءه فهو من عطف العام وان او بمعنى المأذون في نفسه يرفق فتأمل **قوله** المختصة
به بان لا يطلق على غيره تعالى كزوج العالمين وسياق مفهومه **قوله** خلافا لما في النسخ
وهذا مرده والذي في النسخ صحيح ما في لما في الروضة وغيرها خلافا لما في نفعه
كما ان مقتضى هذا ينبغي عليه بما عدا عليه فليجمع من الاداء **قوله** الزانية خرج بها
صفات الافعال كالحلف ولا يتبادر الصفات السلبية بخلاف عدم الجمعية **قوله** كعقله

قوله

الحج وهي مع الضم كناية ومع الظاهر صريح كعقله انه وكبراه امر **قوله** وكلامه فيه
القرآن والمصحف والقرآن والاشهاد قبل الجحد **قوله** كان كناية على الاصل منع والشافعي
حذف والشافعي تحذف خبر **قوله** ان اذاد به غيره اي غيره تعالى فهو بين في الاطلاق
يختلف ما قبله **قوله** الا انما في المقطوعة فهي هرة **قوله** باسما مع المد بعد اللام وما
لم تكن كناية **قوله** ها النسخة المروية التي بعدها التسمية واست من حروف القسم
فبينة القسم اليها يجوز **قوله** لان اذ الرفع على الابدان المحذوف الجمل اعطف و
النصب بنوع الحافض **قوله** والجواب فيما علة والسكون على الوقت **قوله** صيغة بالجمع
للمتأخيرة **قوله** بقدره تدلح لاجل هذه القيد بل جازية من المصداق ان المراد بالمد
المصحف التي تستعمل في الدين التي يلزم من وجودها العين فتأمل **قوله** فان لم يذكر الله
تعالى اي لم يذكر اسم الله ولا صفة من صفاته بل ذكره غيره تعالى كقول النبي صلى الله عليه وسلم
والامانة فليس يمين وهو مكروه لاجل **قوله** ويتطوع حكمه بين اي دوايه **قوله** واجبا
المراي والمرفيد بزم ولا فلا ينقطع حكمه الا بيمين في ذلك الوقت كقوله لا شرب ما هذا
المؤمن في غد فاذا كلف لم يحلف حتى يبي القدر قد بقا في الحلف المذكور لا يستحق للمؤذون
لان من اذاد اليه والحلف فتأمل **قوله** وباستننا الحج في هذا بحث ان الاستنساخ فرع
عن الوجود ولهذا لم ينعقد اليمين من اصلها فتأمل **قوله** ان نواه قبل الخرافة اعم
وتلفظ به بحيث يسمع نفسه وقصد التعليق عليه ومثل الشبهة غيرها كالأداة وتل
سنة اعم مشبهة بتو الملائكة **قوله** لظاها مما لا يلفظ ظاهرا لان الحديث ليس بها
فيما ذكره لان لم يقع منه صلب اسم عليه ولم ما ذكر لان الظاهر انه ان لو لم يقع منه الحلف
لكن وحش وليس في الحديث المذكور بعد نص على المذكور هنا فاقم وتأمل **قوله** لقوله
الحج الدليل منه قريب الايمان على انكسر بقوله فذكر الحج ثم امره بدليل على الطلب ثم
ان كان الذي هو من فعل واجب او ترك حرام وجب الحث ومن الثاني بكر فيه الحث
قوله يتعلق بسنتين هو إشارة الى ذلك فان العادة لا يجوزها تقديم على السن معا
اقفا **قوله** كركوة القطر وكركوة المال الحولي بعد ملكه النصاب وقبل تمام الحول
ولو خذ من التسمية ان شرط اجزائها قدمه عن الكثرة بقائه على صفة الاجزاء الى وقت
الحث وبما اخذ له على صفة الاستحقاق اليه فلو انقضى عبد فخرج على اجزاء بعد وف

الدين من عطف الخاص فراجع **قوله** غير شتم ظهر وجب لا يمان اليه فيجوز بها من
حلف لا ياكل حيا ولا ميتا ولا سناما ليس شتما ولا حيا ولا ميتا من خلق الله تعالى
بما يضر **قوله** الدم ويسمى الدوك لا يشتم اللحم ويشتم شحم الظفر والجنب وغيرها ويحل
لادها من ذي الروح كالسمن والزياد اللبن والقشع هذا ما اعتد به الفقهاء
وعن شيخنا الربيعي رحمه الله من ذي الروح كزيت وشح وشرج والشرش والذرة والذرة
والبيض من ذي الروح لا غير **قوله** وطها هو ما يطيب نفسه المشيع به
الميم وفتح السين المعجمة وتشد بالهمزة المقسحة والشرخ حاصصة وهي المسماة في مصر
بالعجك فلا يحث به **قوله** فكل حراما ومنه بنية فاقم قبل الربط فانه طهر ثم غلب
ثم لم يمس ثم ربط ثم لم يمس ثم ربط ثم لم يمس ثم ربط ثم لم يمس ثم ربط
على الربط بالمتصف اي بصفه ربط وبصفه بربط ولا يحث به من حلف لا ياكل طيبة
او ليرة **قوله** لبنا وهو يتناول كل ما كرهه ولا من ادنى وحيد **قوله** فاكل زهدا اي
جسدا او سمنا ولا يحث على اكلها بالصفة والقشع من اللبن وكما في الزبد وكذا اللب
غير المهيول بالنار **قوله** سويقا مثلا **قوله** سويقا اي مثلا وهو يشتم كل يشتم وهو من
ارزاقه او غيره ومنه الرقاق والكنافة والنظايف ولا يتناول المقل كالأزلية وما
ما يقبل تارة ويحين أخرى فكل حكم **قوله** العيش في الحلف خاص بالخبر المعروف
قوله فاداه وشره خرج ما لودقه وشره يحث اعم ان كان الحلف بالطلاق لير
يحث لا ياكله بعد هتة لانه اكل اخيه فيجوز عليه فقط **قوله** فلا قد اي لا يحث
والحلف لا يضره حث باكل والشرط والحلف لا يضره حث باكل فلو كان الحلف بالطلاق لير
وان يحث **قوله** فخرج الحلف لا يسمى الا كراهيا ولا زواجا تبينه لو حلف بالكل
سنا فيجوز في عسدا حث ان كانت عينه ظاهرا اي بوجهه مشاهدا ولا غير بطبعه
واو نه فاصلة لو حلف لا ياكل فسا او مائنا او فسا فاقم ذلك وروى في حث
قوله الا انكم فلا تاكلوا من اكل ما اطلق الصلاة به ويحث بكلامه مطلقا عند اطلاق
فان قال لا اكل ذاك الحي او ذاك العبد فكيف با افا او بعد عتق لم يحث لان اخر الشاذ
قوله فليس ولو من الصلاة في غير شرط تصدق ولو في غير الصلاة **قوله** كتب اليه كناية
او خاطب غيره ولو جازا بقصد فقام المخوف عليه لم يحث **قوله** راسا ويحث باكل

اليمين قبل وقت الحث والهم المسكين فخرج عن حيز المرفع فهو كالمسكين
ذلك عتق الكفالة او اطعام عنها فيلزمه غير اذا حث في اليمين بها من يمين
بها ما في الزكاة المجتلة **قوله** بغير حلف اليمين استقامه فتأمل **قوله** كصومها
حيث لم يمين فقدم على وقت وجوبه ولو مع اجتهاد مثلا **قوله** وان العجزى عن
التصا لثلاثة الاول انما يتحقق في حث في حث وقوف على يد حق **قوله** عتق
خروج الماين فيحث في الاول وفي الثانية لا يمين في حث ان يوم **قوله** اكلها
اي زهدا مثلا ويحل انما لا يحث دار واحدة فان نوى ان لا يمسك في البلد حث بجميعها
ولو شرف وعرب منها **قوله** فاستدام حث فلا بد من خروج الحالف من المزارع والبلد
حالا ولا بد من نية التحول مع الخروج ليمين خروج على المساكنة عن خروج لقضاء حاج
لا يمين بقا اهله وامته بعده ولا عوده بعد الخروج ليمينها ولو اجبت ذلك مع غيره
قبل خروج حث ان ان عذر كخوف على نفسه من الخروج وحلف غيره عليه من يمين
يجلعه **قوله** وكذا اكل حاشية عدة قال في الروض ولم يتناول ذلك قاعدة كلية
تضبط افراد **قوله** كالحلف باليمين اي وهو من روج ان التزوج هو العتق
له عدة **قوله** ولا يطيب اي وهو متطيب لان الطبيب وضع الطيب عليه **قوله** الا يطيب
وكان حلف قبل عتقه للشقة وقبلها يحث اذا غلبها لا الحلف عليه **قوله** الا ياكل
اي وحلف بعد اكله اما بالاشارة او بنسب الصلة مثلا لان المحلف عليه انعقاد
ومثلا الوصى وصحة **قوله** لا يسمى الحج وقد يشك في ذلك في الوالي ما في باب الظهار من
ان اذا ولى من امره الحث والزمه النزع وقالوا لان استدلاله على ولى وقد ذكره
في حاشية الجلال المحلى **قوله** كالعسكها لاصحابها لا يسكنها لانه من تأخر استا
عما قبله ولا حث لوجود المساك **قوله** ياكل ولو بجلعه ملاصق **قوله** ولا يخرجه الى
التعريض بان فان اطلق الحث في عدم الحث مع ان في عتق الصبر الاخراج لبعض
المؤكدة تناقض الا يتناول به وجوبه لبعض لا يقدر على حث **قوله** من صلا فمؤكدة
ان اخرج الكفر فيه اخرج البعض ويمنه **قوله** فاكله اي ما اضطلت به وشره
عنه فلا بد بقا بعضه الذي لم يتخلط به فان كان اكثر من اثنى **قوله** او بعضها
وان قل ما لم يردك مذكره **قوله** او سيقا اي صامص منها ردى كاستوف نقصه على

الدين

واس كالملة لا يعضها فان جمع ونكر من الاكل وسالم بجنه لا يتلوا وان عرف
بجن الاكل الزوم فذلك ان حلف بالطلاق ويحلف بالحد ان حلف بامر لا يثبت
بعض واحد خلافا لمعظم **قوله** لم يثبت في هذا كلام الاشارة راجع لقوله
انما كالملة لا يعضها **قوله** في النسخة وهي الحلف على المراس **قوله** وفي غيره على الاقوى
لأنه هو المعتمد **قوله** اكل من راس ادم على ما من **قوله** النسخ بالضاد المحبة
الامن اقل فضا لفظا الشا لئلا وهو يتناول ما يراى بل لا يعض كعضية ولو من غير ما اكل
كزباد لا يعضها ولو من ما يعض كالحيات وان حرم كذا لضرورة ولا يثبت ببعض
السك وهو بطارحه **باب** التذلل تقدم في حقه ذكر هنا **قوله**
الوعد نجرا او شر وقيل نجس فقط وهو المناسب لغناه العشر **قوله** وشرا التزائم
لم يثبت فان كانت فلا تة تاذر ومنذور وصيغ فالتا ذر شرطه اطلاق تعين لاس
فلا يعض تذرا كالحاق وانما صح وقعه لان المعترضة عدم المعصية والذات ص على
الاختصاص والمنذور شرطه ان يكون قربة لم تعين كايان والصبغة شرطها ان يظن
على الالتزام واما المنذور لم يقد يوجد وقد يوجد كايان **قوله** فليطعه
اي فليطع المنذور لا يعضه **قوله** فلا يعضه لان تذرا باطل **قوله** في غيره اي اخصا لرتقا
يعض تذرا ساج عرض له الذنب كالنكاح خلافا لغيره **قوله** فرض كفارة يمين
الوجه اسقاط لم يثبت لان النظر اصله كما من يعض تذرا وان تعين لان تعينه
عارض ففاضل **قوله** كالاتام اي لفظا فلا يعضه كالملة كس على ان على
واما فاضلت كذا فمن ان ناه ولا فقد يبرك في الافراد ولم يرض شيئا وان
قال ان فعلت كذا فعلى كفارة تذرا وكفارة يمين لزمه او على من فذلك ا فاعلى
تذرا فلو كان لوقال على صفة فانه لغو **قوله** او صلاة داخل ما يلزمه منها رتقا
للسك بما سلك طيب الشرع من قيام فيها رتبة الوضوء في غير ذلك **قوله** وخرج
بما ذكر وهو قربة لم يثبت **قوله** فمعه عدد من سوا قبل الاطعام او بعد وسد ل
قوله او منعه بعد الاطعام من رضى في خلاف قبل الاطعام فلا تضاعف عليه او منعه
مطلقا اي سوا قبل الاطعام او بعد **قوله** توان اي ملا علة فضا **قوله** فانه يعض
ما اقل المعتمد عدم التضاعف فوجب فضا الحج صحيح مقبس على من جرح **قوله** اما اذا

منه

منع التوضيها اي المذكورات من العبد والسيطان ورب الدين والمرضى وما يدين
غير الاخر **قوله** وهي التواني **قوله** قبل الاطعام اي اكل فلا تضاعف عليه فيها ولو جرح فاشبه
المعصية وكان له حجة الاسلام وقطع حج عنها كما نذر الجعل ولو لم يدين سنة وجح
وقع حج عنها وكان له نذر الجعل ولو لم يدين سنة وجح وقع حج عنها فدين الاسلام
وان عين غيره فبقي النذر في رتبه **قوله** صوم سنة بعينها فلو لم يدين السنة لم يصر
سنة هلالية متوالية او متفرقة فان نذر التتابع لم يصر ولا يقطع ما لم يدخل السنة
المعصية لكن يقضى غيرها يوم الخميس والنفس متصلا بآخر السنة **قوله** اليوم الذي
يقدم فيه فلا نذر الاضام اول الخميس بعد يوم فلا نذر لخص آخره يوم
الاربع لزمه يوم الخميس من اول النذر يمين ويقضى الاخر فان عكس كفاء مع الحزبه
قوله الامام منه انما هو رمضان فصوصها غنة لا يقبل غيره فبعضها لا يعض نذر بعض
يوم ولا بعض رتبه نعمه لو نذر صفة قبل حقول فان عين شاة تعين او خصه
بأهل محل تعين صفة اليهم او لمولى تعين صرفه صلح ويجوز فيه فان عين شاة
اشبع **باب** اداب القاضي اي مما يطلب له او عليه وجوبا او نهيان
عقب الامان التي يحتاج اليها كما من شهوة الجناوة ونحو **قوله** بل يكره الحج لمن
ان علم بتخيبه او دخال بخاسه فيه او دخول حاضرا او يجره ذلك **قوله** وقت حضر
اي دخله المستحب وجلسه **قوله** فلا بأس اي فلا كراهة ولا حرج في جلوسه فيه
لغضله **قوله** حيدر الله يوم القامة اي عن رتبة او رتبه او منعه من دخول الحنة
مع امثاله او يجره ذلك **قوله** ساكن القلب اي مطمئن النفس مشغول بشئ غير ما يتعلق
بالاحكام **قوله** حال غضب ولو لم ينعك **قوله** لا يكره يجره على النبي او يجره على
الخبر معنى النبي وصرفه عن الحجة عدم تحقق اصل الحجة **قوله** وهو غضب في نفس
بالغضب فخرج بجامع تغير الحلق والقلب **قوله** وان سهر الحنازح اذ لم يزل يعض
قوله وبما تقدم يفرق الميم والمال اسم زمان كاضرع المارح او مكان وهو
لا نسب لقوله انه يفرق الحج اي يطلب له ان يجره نحو الحج في قد ومعه فاما كغيره
قوله ويخص من عرفه او قرب منه وكان له رجم او قال في علم او نحوها **قوله**
وان يجره الحنازح يجره بغل وليلة العرس فخرج ذلك ان حضورها له مندوب وان

له تركها وهو كما من في بابها فاما ان يقال يجوز ما هناك ويذكرها مع غيرها
تغليب ابعاد او غيرها خاص بغير القاضي ان التعميم المطلوب منه عند في
عدم وجوبها عليها وامر بذكره في اعتبارها السابقة **قوله** ان تركها وانما يحضر
هنا يقرب ان نحو كما من في الحج الحائض في الايام غالبا بالدمعة والنسب لها فاذا طابت
داخيا دون اخر فصل يشرى لمره وداخيا غاطر وزيارة الحج الحاج موكله الى
راى القاضي فليس فيها ردواع وان الظرف في الايام للاطعام وفي اخر التماس
وان الايام قد يكره فيها الحضور بالوجه الواحدة بخلاف الاخر وان في الايام زيادة
كفزة على صاحبها وفيها طلب اكل في رجب حقا النفس بخلاف غيرها فغير لو كانت فادة
قبل كارتته بحضور واجبة انسان فلا بأس باستمررها **قوله** فان كثر الحج الوجه
اسقاط هذا لان المقصود التقوية فيها وجودا وعدما لا بالنظر كثرة او قلته ففاضل
قوله ولما ان يقول في هذا اشارة الى ان يجب الشوية بين الحاضرين في وجود الاكل
كالجلوس والقيام والاكل والبشارة ورم السلام فلو لم يصرها لم يجر ان يرد عليه
حق سمل الاخر فبره عليها نعم ان كان احدهما مسلما فقدم في جميع وجوه الاطعام **قوله**
هي اولى لا يعضه لا يعضه حضور المدي عليه بدون المدي **قوله** قدم وجوبا السابق
ولو كان كافرا على مسلم ويثبت الملقين تقديم المسلم المسبق **قوله** اوها اي المسابقة
والمنسوبة **قوله** بمن تقدم المسابقين رجالا وساقا **قوله** وتقدم بين اي النسوة على الرجال
المسابقين لمن سفل او اقامة فعول على المعين كان الوجه ان يقول بده على غيرهن
مع ان تقدم النسوة المسابقات على النسوة المقيات علم ما قبله فتأمل **قوله** ان قلنا
قد في تقدم المسابقين والنسوة وقيل فبره الذكر **قوله** في القاع اي المقدم
بالفرقة ولو جرح بها كان انجب **قوله** قدموا بالاحقة وكذا بالسن على المعتمد ما لم يجر
الضرر فبعضه الا اذا جرح على المعق والمدرس ونحوها كذا في كلام على الحائض
المذكور **قوله** لو بد بالين جملتين ولهما مقصود مصدق بوزنه روى **قوله**
وان يشاوره في الحكم فانه لفظ لا يتجاوز من قلنا **قوله** واما الحكم المتيقن
لا غير **قوله** وسئل الحكم اي حله **قوله** فلا يكره باليسنة ولا يعلم فيمترق
قوله اعم لشموله المتعين **قوله** او خلاف نفس مقبل فيه بحث مع ما مر ان القل

لا يجوز

لا يجهلها وانما يحكم بعض من قلنا فكيف يظهر له فلا نه ان يقال اي لفضا
هو المجهول به وكان حتى عليه وقت الحكم حكم بالفضل اخر ففاضل **قوله** فاس جلى
وهو القياس الاول كتحريم ضرب المؤمن قسما على تحريم الماتوف وخرج به المسامحة
كحكم ابراء مال اليتيم قسما على اكله والادون كالبات الربا في التفاح قسما على الدير
بكماء مع العلم فلا يعضها **قوله** ولما لفته لعله علمه ثمة ثمة الخطا المذكور فبده
للقيد ان المراد ما يضل النفس **قوله** ولا يضل النفس اي لا يضل الحكم له **قوله** وان
الترجمة لا يكره هذا العقل في اصل **قوله** ساهم اي دبا فان استعمل احكام
وجدت شرط الحكم في غيره شبهة ففي بعد لا سدد **قوله** بخرا ومما عطف
المدا على الميراث انه غيره واظهره حيث كونه مثلا **قوله** فربا ذلة على ما كيد
والعنان شهادة مقبولة ان شهدى او شهدى على غيره **قوله** في شهادة بتدليل
غيره اي ان تركه لغزير **قوله** لصحة وجارا ومعاملة حواشاة الى وجوه التفتا
الفتاة التي اشار اليها امير المؤمنين عمن الخطاب برضى امره لما شهد عنه ريدا
فقال انما بين يجره ولا يضر كما ان عركا فدهما فجا برجل فقال بماذا فخرهما
فقال بالدين والصلاح فقال هل هانت جازها تعرف صاحبها قال لا قال هل رافقها
في السفر الذي يسكن عن اخلاق الرجال قال لا قال هل عا طرها في الصغر والبصا
قال لا قال اذهب فانت لا تعرفها لعل رايتهما في الحاضر يصلحان وينبغي ان يطلب
موكدا **قوله** وصاحب مشربة وهو الذي يرسله الى المزين ليعرف احوال المشهور
بجسمي تركها ايضا **قوله** وان لا يفضيها الى الرقاق اي كسها والمناسب لا يفتحه
قوله وان لا يقبل في هل هو عطف على يجره فبده ان منسوب فير الوجوب **قوله**
بذلك اي فيها فيه من الصاع والحكم **باب** القصة اشار اليها قبله
يا هنا في كس الرقاق **قوله** هي يميز الشخص في ظاهره معناه لغة وشرا ذابجه
وهي ثلاثة انواع قصة افان وهي في المشاهات وقصة تعديل وهي كرض احد
جلوسها انتع من انفس وقصة رد كس في اخذ الجاني **قوله** برد اخذها الاخر
ملا في مقابلته حصته منها ولا يضر ان يسع وجب المبلغ على الاول منها كالتزوج
الاول وسيا ذلك **قوله** ان اخذوا بدم او منق **قوله** على الشركا ان وقع منه

عقد وأي فاسد فأوقع من بعضه بأذن المياضين فكذلك ولا فاعلة على التهمة ولا شيء
على غيره وسبأ **قوله** الأصلية في تسمية التعديل كما لو كان له في الأصل المنصفت
فصار له الثلثان فله تلك الأجرة وأصله الثلث فعليه ثلثها **قوله** الأول على
مثلا **قوله** أي ما يخصه نفسه للتعديل من المقام **قوله** خمسة أجزا أي
المشاهرات والتعديلات الأجزاء الأربعة وتسمى الأولى خمسة الأجزاء لأنها تدين ما للكل
من التعديل في الأصل والأجزاء الأربعة كان باع كل واحد منهما ما يخصه أصالة
لشركه بما يخصه أصالة **قوله** لأن صاحب العشر متعنت ١٢٠ أن كان له بخارز ملك
لرافع العشر إليه صلح للسكن فيعبر الآخر بطله **قوله** ويقسم ليرفعه ويحبس
مع عدم التراضي بدونها **قوله** أو جز عطف على اسم أو شريك وأول أقرب ما بعد
على من وأول كتب الأسما أو اسم أن كتب الأجزاء **قوله** ويجوز أن لا يفرق في ما
يصار عتد **قوله** أعظمها والثالث فإن خرجت على الثالث أعظمه والأول على
الثالث أو على الخامس عظمه والذين قبله وتعين الأول لصاحب السدس والثاني لصاحب
الثلث أو على الخامس وكذا عكسه **قوله** في تسمية أجزا أي خمسة وقعت
بالأجزاء في الأجزاء والتعديلات فقط **قوله** أو خمسة تراض أي خمسة وقعت بالتراضي
بالتعديلات أو بالرد فلا أثر للفظ عكس هذه العبارة صرح في المراءى بقوله فإذا
وقعت خمسة الرد أو التعديل بالتراضي فلا أثر للفظ وعلم فإذا كان نوع الأجزاء
يصدر المدعي عليه فيه مطلقا وأن نوع الرد أي الأجزاء في الأجزاء لا يكون إلا
بتراض وأن نوع التعديل أن وقع بأجزاء ذلك الأول أو تراضا فكان الثاني **قوله**
فإن القسمين شققتين بطلانهما إذا من العلة المذكورتين فصار **قوله** وأن
استثنى أي خرج مستثما مطلقا في مقابلته الفصل بعد **قوله** كما رين في هذه
يقضي عنها ما من بقوله ولا يجوز الخ لأن يقال ذلك لأجل الاستثناء بعد **قوله**
على أن يكون كل منها كواحد المراد من هذا جعل لكل واحد والأخرى للأخرى
فصار **قوله** في مقول نوع فمن أضاف الصفة إلى الموصوف خرج به غير
المفعول كما مر وتبين نوع أن أراد بها الصنف فلا وجه للتعديل على التعبير به

أو لا لم يصح مع إطلاق السابق ولا وجه لإدراك الأول والعقد تعين أو تعين
لجانبهم فتأمل عليه بشرط في هذا القاسم من جهة المخاكر ومن جهة
أهلية الشهادة والعقد من العلم ولا بشرط التكليف ولكن العدالة أن كان منهم
محبى عليه وبشرط تعدده مطلقا فيما فيه تقوم وحساب ومساواة ولا يجوز
إحاطة الشراكا للقسمه فيما يطلع نفع المقصود بل نعمهم فيما يطلع نفع من أصله
ولا يلزم منهم فيما بينهم إلا أن أقاموا بينهم ملكهم وأن لم يكن متاع فيه **باب**
الشهادة جميعها لا اختلاف أنواعها وسميت بذلك لوجوب لفظ أشهد فيها وقدمت
على الدعوى لتسبقها في التعليل **قوله** وهي أخبار عن شيء بلفظ خاص وهذا التعريف
لشهرته لغيره لال رمضان أولى من التعريف بأنها أخبار عن الشيء على الغير فلفظ
كلامه الصان التعريف المذكور معناه لغة وشرا وخروج به الأقرار والدعوى
أن الأقرار أخبار عن الشيء وعكسه الدعوى **قوله** ليس لك موطأ المدعي أي
ليس ثبات حقه على المدعي عليه إلا ما شهد به وليس لك عليه مع عدم المشاهدين إلا
بمنه **قوله** وهو في الخ لو قال الربيع الخ لكان أولى وأعم إذا شهد هلال ذى الحجة
باليومين وشرك الأحرار بالخ ومهره من موهبه ومثله أيضا خبر عن الحب والربط
فقوله وما قصدت الأولى وما قصدت ومعه على شبهة لأجل المهر **قوله** تحت يديها
والمراد ما لا يظهر في الهيئة قال على المعتمد **قوله** وكلاهما **قوله** في غير الزنا
ومنه أي الغير المذكور الأقارب والزنا ومنها أيضا وعلى شبهة قصدهم إثبات الحب
قوله وغيرها في معناه وهو اللواط وإثبات الإبهام وغيرها ما يأتي **قوله** في صورة
تقدمت في الإيمان كالمدي على الميت والغائب وتكون **قوله** تقدمت أمثلة
أي قريبا كالغيب تحت يديها والبكارة وغير ذلك **قوله** وتحتها كوطى شبهة
لم يقصد به ما مر وعلى فيه عد وتعين كما قاله في ألعاب وهو يشهد أو على
أو الحميم مثلا فراجع **قوله** وأن يجرى في الشهود نوع فأمرا لشماع الشهادة
الأنثى للخصم في الخبر قلب **قوله** فلا يبق الأول ولا يبق **قوله** وبعد
الاستيفاء قيد به لئلا يخرج من أن كان قبل الاستيفاء الشئ ولا يخرج من
الرجوع حتى ينقضي **قوله** كان قالوا خطبا فان قالوا تعدينا وكذا أنه يقتل بينها دنا

أي مشيدا كقوت كل **قوله** السابق وهو غير مقسم ولكنه **قوله** مطلقا أي غير مقيد
قوله على ما لا يخصه ولو بكسر باب وينقلب حذران توقف المقتضى عليها وهما ملكه
ولم يعلق بها حق وله الخ فالعزم غريم بشرط **قوله** الخ جنس حقه أي قوله
وصفته وبملكه بالافتقار من خصته تلك **قوله** الخ غيره بنفسه بلا أن يحاكر
ثم يشتري جنس حقه وبملكه بنفسه وأن أفضل من نمذ خذوه على خصه بوجه حقه
فقط فلواخذ زابا وفيه ما ذكر **قوله** أي بسببه أشار إلى أن الحكم بالحق على المدعي
عليه لا يكتفى فيه بكوله وأن حكمه بالقاضي **قوله** خلا أو فورا وتعز **قوله** لم يعط
شما أو قال لم يعط سهما كالأول لا بد من قوله **قوله** الخ بطل أي السنان **باب**
الحق هو من المسلم قرية وكلما تعلقت أن كان بقهر بخان صليت كذا فاستخرج **قوله**
بمعي **قوله** عتاق فهو اسم مصدر لا حق وتوهم عتق لئن قاله ابن درست **قوله**
وهو شرا وأما لغة فهو محل العيد أو إطلاق **قوله** أيما رجل الخ ذكر الرجل
في المعتق والمسلم في المعتق للغالب وخص المخرج بالذكر لأنه قد يختلف ما المذكور
ولا يفرق في العظم من منه بالزنا وتجر **قوله** معتق وشروطه فتقرض فيه وأختيار
وأهلية تبرع قصدا عتاق المشتري قبل **قوله** منه والمراهن الموصرا لخصي والمجنون
والسفيه والمفلس والمكاتب والمعتق والمكفر يعزق فلا بد من اشتراط شرط
اعتاقه فأكرمه لأكبر عليه ثم يصح عتق الولي عن كفاة في القتل العمد من مال الصبي
ويصح تعليقه من السيد والمفلس وغيرها ويصح من السيد عن غيره بآذنه **قوله**
ويجب وشروطه علم ما من عتقه كرهن في معسر وعق المراهن موقوف **قوله** وصيغة
وأولها العجبة أو مضار فخر به أو به تعالى وسيا **قوله** بأن تملكه بعد نفسه
بشر من سيد أو بغيره سيد الخ في ملك سيد نفسه ويعتق هو **قوله** أو أشهد
هو عطف على ملك **قوله** ما أنشئ منها أي ما كتبايات **قوله** لوردها في القرآن فيه
يقض بالفسية للعق فليست في أي أنه ورد **قوله** كانت يدك أو يديك مثلا
اعتقك واعتقكاه على عادة أن لا يستقبل الإنسان به يصح إضافة إلى الله
قوله فإن اعتق هذا المستق منه تقدم في الوصية **قوله** من موصي ما زاد على ما سبق
للمفلس **قوله** أو وصي لأن الميت معسر فخطف خاص على عام **قوله** من العبد أي

لن مهر العود والبر من شهود الزنا أحد القذف ثم المهر لمن كان فيه مخصنا أو لو
صدقهم الشهود له على الرجوع فلا غرم عليهم تقديمه إذا رجع بعض الشهود
فإن بقي بصاب فلا غرم أو دونه غير المراجع القسط من المصا لا من العود
فأولها ثلثة ورجع اثنا عشرها نصف المال وقيل ثلثة **قوله** وخبر أو عتاق
لا ظاهره بذكر أحرار فيها أكثر ولا مستورة كذا واستوى فيها الفریقان وكذا
يقال في الإسلام **قوله** وعدالة بعد الزكاب كبيرة وأصار على صغيرة ولم تغلب
طاعته على مخاصمته **قوله** وبصير ولو بغير أو به ضعيف **قوله** وسع ولو بآذن
أو به نقل **قوله** ونطق وأومع وعبر وصف الحروف **قوله** وبشده هو داخل في العدا
ومروءة لا رجع بلا عذر فلا يصح أو اضطر إليه مثلا **قوله** وذكر في شرح الخط
الخ وكيفية تجلها بأحد أمور ثلاثة إما بالاستدعاء بأن يقال أنا شاهد على فلان
بكذا وأشهدك أو أشهدك على شهادة أو ما بان يستمع بين السبب كالزنا
أنا شاهد بأن فلان الخ على فلان كذا بقرض أو بيع وشروط شهادة الفرج تعدد
شهادة الأصل بموت أو مرض أو غيبة لسأفة عدوى وإن بذكر الفرج أصله
وأن لا يخرج الأصل عن صحة شهادته ولا يصح تجل النساء ما يطلع عليه الرجال
غاليا **قوله** فرعين أي ليس عليهما نفقة من شهدا بطلاقها كذا مستدرك
قوله تعارضت بينان بأن لم يورخا بآراء جين **باب** الدعوى
والبيانات جميع البيانات لا اختلاف أنواعها كأم **قوله** وهي الشهود فهم قبل الأدلة
وبعدا بيته ويطلق على كل البيانات وهو الظاهر وشرا كالمشهد **قوله** في ذلك
كلامه أن اسم الإشارة راجع للشهود فقط لأن يقال لفظ دعوى الحديث دليل على
اعتبارها **قوله** محال حسابا مثل أو شرا على في شهر رجب بخلاف المحال عادة لدعوى
على جليل أنه استأجره لشيء الزنل في لصي وجنح بخلاف السفيه فدعواه صحيحة **قوله**
ادعى منى للفعول ليس أسيا ما بعد **قوله** أنت أي وجد شاك شعاعته للخصم
قوله بناء الخ هو المعتمد في صدق لسقوط القتل هل يبيعه غير فيجوز الأمر بدعي
أو لا يبيعه ريقا للأضرب بقية الصبيان راجعه **قوله** ولا يمين في عه وإن حلف
عدا لثاذا كذا في شريح البهجة **قوله** ملوكه من فقهه أو بهمة **قوله** نفيا بمحملة

لغالب

عندنا كبر من حيث تقديم بعض المدعيين على بعض اذ اجازوا معا وقد مر ان الحق
والمدعي والبيع ونحوهم كالحاكم فلو لم يقد المسائل بعدد كونها سبقت
فما كان اول **باب** المسمى الشامل للرفق والحوادث والذات
قوله كالبصر في الحكمه من الوجوب له وعليه والحرمة كذلك وغيرها والاستنباط
قد يكون من مكره من حكمها كما يعلم من تأمل ما في **قوله** لا يجهار عليه فالتأني
عنه في هذه الوجوب **قوله** لا يجهار فالتأني عنه في هذه الوجوب فلو اخرجها عما بعد
او قدم عدم الصحة عليها لولا في المقصود **قوله** ولا يصح اي في الاعيان خلا فالأول
الملائمة نعم يقع شراره نفسه من سبيله ويخرج بالاعيان الاوصاف كالمسلم فهو
صحيح لكن يوجب في القضي والقباض كما مر في محله **قوله** ولا دية في عينه على من
جنى عليها ليعاقب او انفرادا والمنشئ في هذه الصحة وفيها ما من **قوله** وأما ليس
له تعلق بما الكلام فيه فتأمل **قوله** بكرة الخ فالساقط في هذه الكلام **قوله** لا يلزم
الجمعة فالمنشئ في هذه الوجوب كما مر **قوله** قادر عليها بما في القطر **قوله** خلافا
للقاض وجواز كونه على من منزله قريب من المسجد وهو خارج **قوله** في ثوبه
الخ فالساقط عنه الوجوب المسافر ولا للزوم الذي عبر به **قوله** لا يثبت اى استأجر
ولا دوا ما في حق ان يحضر له فيعطى فالساقط في ذلك الذنب من غير لاجله **قوله** وان
لا يعنى هو منى للمجهول فالمنشئ في هذه الصحة **قوله** لا حضانه انا ما شر بنفسه
فان وكل غيره بقيت الحضانه له وعليه حمل كلام الاستوى وعزى فالساقط
هذه التاليف **قوله** وان يكره ذلك فالمنشئ في هذه الكلام كما مر وذلك بالذات
المحجبه اى ذبحه **قوله** وان يحرم صيده اى مصيدة فالمنشئ في هذه حاصل صيده
لان مبيته **قوله** اجم لتحويله جازية الطير **باب** حكم الاولاد من حيث التبعية
وامهاتهم فالأولاد ما هم فليلا والتابع مؤخر **قوله** ولد لحر وان كان ابنا
وقد اقر وعكسه المذكور كذلك وولد المبيضة متبعه على المعتد **قوله** بعد موته
اى الموصى وقيل قوله الموصى الوصية فولدها مملوك وان تزوجها حر بشرطه
ويقال في ولدها يرقى بين حرين **قوله** فعلقت منه اى الوالى فولدها حر وان كان
المولى والموطوءة رقيقين رقيقا في هذا حزين رقيقين **قوله** فيعتق بعد موته السيد

الوجوب عن غير له
ولا تقبل شهادة الخ
فالتأني في هذه

قوله انما قبله المالك والسيد عتقا **قوله** عند العقد اى عند العقد المعلق فهو المراد
بالعقد **قوله** ويعد الضمة التي فيها مولى السيد في المدة وبغير اباتت الامراء ونحو
التبعية عتقا كما مر في ام الولد ولو مات السيد قبل وفاء الضمة فان كان العتاق من
عقد السيد عتقا فولد او من جهتها لم يعق **قوله** الثلاث بعد التوبة اى المتفصل بعدها
ولو من السيد وعن بوطيها فلا يحد وفارق جازا وعلى المعرفه وام الولد والمعلم لا يستقل لها
تخلل بين **قوله** يا تكتا به من متعلق بعقدا على الاقرب والابا للبيسة اى ينسبها فتأمل **قوله**
بل للسيد مكانة ووج يلزمه ما لزم بغير ان عتقت امه بالا قبل اذ يربها وبطلت
كتا به فهو كاشى عليه **قوله** قراعه **قوله** الواهبان صوابه الواجبين **قوله** بالبعين ابتدا
او عا في الدية ولو بصفته نذر ومنها الواجبة بالمثل كما مر في محله **قوله** اضحية وهذه
من حيث وجوب ذبحها كما مر والمصدق جازيها كما ذكرنا اصل والمنهاج في الاضحية
ونسبها الهدى **قوله** وحمل المبيعه هرج لاسي ولدا في جعله ناعا وسبعانا فخر
لان بعض منها في ما ذكر يجوز لا يخفى **قوله** لا نعلمهم اى حكما بمعنى يعطى بين يدي
قوله وولد المروءة ولو حالة الرهن وكان المورع والمارة والجامعة والموصى بتدنيها
قوله والموصى بتدنيها من اولاد الموصى بمنعها **قوله** في صورتين وهما الوصية
بها ان يمنعها كمن في هذا لا تصرف في منعها بغير خدمته ولذلك كان ولدها
لا ينسبها مطلقا عن المتفصل المذكور الموصى بمنعها اونها **قوله** وابس الموصى
قيل القبض **قوله** وحلت به بعد موت الموصى ولو قبل قبل الموصى لانه يثبت
ملكه بالموت فالزواج بده **قوله** فانه ينسبها اى لامر فيها والحاصل ان الولد لا يسبح
امه في هذه المذكورات الا في صورة الوصية ان كانت حاملا به او حلت به بعد موت
الموصى والا في صورة الوصية ان كانت حاملا به وقت الوصية او وقت القبض فتأمل **قوله**
لوربع اب اى الاصل في الهبة لغرضه **قوله** بعد الهبة بخلاف الموهوب حال الهبة
فربح فيه لانه من ابن وابد المنفصلة **قوله** وولد المنفصلة اى الحادث عند الغائب
منها كانت حاملا به حاله الغيب وحلت بعده اما التابع لها حاله الغيب فلا
يضمنه الا ان وضع يده عليه **قوله** فالمبيعة قبل القبض اى ولدها الذي كانت حاملا
به حاله البيع ان الحادث بعده من زينة المبيع المنفصلة في يده المالك واليد عليه

عليه لغرضه كانه امانة لغرضه **قوله** اذا كان موهوبا اى حاملا به عند الحاربه
قوله ويمكن من زوجه اى الولد في صورتين **قوله** وابوه مرتدان اى الذين
لم اصل مسلم من جهة ابيه او امه كاسيد كره **قوله** فكانا اصل لا يتبع الاشراف
في الدين والاصل اشراف من المرتد لا يتبع بخلاف المرتد ولذلك لا يقبل الاصل بعد
تجلا في عكسه كما مر في محله لا ينفصل منه الا الاسلام الذي به صلاح الختام وعليه
المعول بدخول دار فيها المخلود على الدعا والامن من العذاب والاشغال وعصم
المقصود والحرام وانه اعلم . تمت الحاشية والله اعلم . فرغ العبد الحقير الذليل
المكسر من تعاليمها يوم . بعدا بعض ساعتي من السيرة وعشرون غلوت من نوال المباركة وميتين
سيد محمد بن السيد حسين النجاشي .
الشافعي مذهبا غفر الله له .
دعي لها بالحق وكبره .
رحم وصلى الله .
من لا يني بعث .
امين .
٢



این کتاب مال سید

